



كتب فومية



تجربة الوحدة
بين
مصر وسوريا

بقلم

محمد عبد العزيز أحمد و فيق عبد العزيز فني



کتب قومیت

تجربة الوحدة
بین
مصر و سوريا

محمد عبدالعزیز احمد و وفیق عبدالعزیز قلی

المقدمة

وخطة البحث

جلي أننا سنعالج، تجربة الوحدة بين مصر وسورية، والمناسبة لذلك انقضاء خمسة أعوام منذ أن قرر الشعبان المصرى والسورى أغلبية كادت تكون اجماعا على الوحدة ، وحدة مصر وسورية ، فى إطار «الجمهورية العربية المتحدة» واختيار الرئيس جمال عبدالناصر رئيسا لها .

سنعالج تلك التجربة فى بابين، أولهما يعتبر تمهيدا لآخرهما وفى الباب الأول ، نلقى الضوء على الوحدة العربية التى هى لب الملايين العرب ، وذلك من حيث مفهوم الوحدة ومقوماتها ، العوامل التى تعوق تحقيقها ومشروعات الوحدة وتجاربها السابقة على عام ١٩٥٨ .

ثم نتبع ذلك ، فى الباب الآخر ، الكلام عن تجربة الوحدة بين مصر وسورية ، من حيث العوامل التى دفعت اليها وأوجه الخلاف بينها وبين ما سبقها من مشروعات وتجارب الوحدة ، وكذا عن أثر الوحدة بالنسبة لكل من مصر وسورية ، ثم بالنسبة للعالم العربى . هذا ، وفى ختام بحثنا نقوم تلك التجربة وأثر الانفصال على الوحدة .

المؤلفان

محمد عبد العزيز أحمد - وفيق عبد العزيز فهمى

الباب الأول الوحدة العربية

الوحدة العربية هي أمل الملايين العرب ، أمل تحقق لها في بعض الفترات وباعدت تحققه في فترات أخرى - العوامل السياسية وظروف الوطن العربى ، أمل سار الى الغاية المنشودة منه فى بعض الحالات وبعد عنها فى حالات أخرى ، بفضل العوامل السياسية وظروف الوطن العربى أيضا .

وفى هذا الباب نعالج الوحدة العربية من حيث :

أولا - مفهوم الوحدة العربية ومقوماتها .

ثانيا - العوامل التى تقف فى طريق تحقيق الوحدة العربية

ثالثا - مشروعات الوحدة

الفصل الأول

مفهوم الوحدة العربية وقواها

أولا - مفهوم الوحدة العربية

تمثل الوحدة العربية أملا من أعز الآمال التي طالما تلهف العرب على تحقيقها ، وقد أصبحت الوحدة العربية في هذه الأيام ضرورة ملحة حتى ان كل عربي يدرك اليوم تمام الادراك أنه لن يكون هناك للعرب كيان قوى الا بقيام الوحدة فعلا لا قولا ، وسيظل العرب يعانون مما يعانونه الآن من فرقة وتعرض للأخطار الممثلة في الاستعمار وعميلته اسرائيل ما لم تتم الوحدة العربية الشاملة ليصبح العرب دولة واحدة مهيبة كما أنهم شعب عربي واحد ، وان اختلفت أسماء الأقاليم التي يعيش فيها ، وان حاول الاستعمار أن يثبت بينهم عوامل الفرقة .

واذا نظرنا الى مفهوم الوحدة بصفة عامة ، فاننا نجد أن هناك عدة أشكال للوحدة ، منها : الاتحاد الفيدرالى ، ومنها الاتحاد الشخصى الذى يقوم على أساس الوحدة فى شخص الملك أو رئيس الدولة ، وهناك الاتحاد التعاهدى الذى يقوم بمقتضى معاهدة بين دولتين ، ويتمثل مثل هذا النوع من الاتحاد فى الاتحاد الهاشمى الذى قام بين العراق والاردن فى عام ١٩٥٨ عقب قيام الجمهورية العربية المتحدة والذى انتهى بقيام الثورة فى العراق .

وأخيرا هناك الاتحاد الكامل وهو ذلك النمط من الاتحاد الذى لا يرضى به العرب بديلا بمعنى أن يكونوا دولة واحدة ، كما كانوا وكما ظلوا شعبا واحدا عبر عصور التاريخ الطويلة ، ولعل أروع مثل لهذا الاتحاد الكامل هو الوحدة بين مصر وسورية فى ظل الجمهورية العربية المتحدة، التى يأمل العرب أن يكون اتحاد بلدانهم

جميعا على نمطها ، بحيث تلغى الحواجز المصطنعة ، بين الشعب العربى وتلغى الحدود ، ويتم الاندماج والتكامل بين الاقاليم العربية حتى يصبح العرب وهم قوة مرهوبة الجانب يرهبها الاستعمار الذى مازال يتعلق بآمال وهمية ومصالح مفتعلة فى الارض العربية ، قوة ترهبها كذلك اسرائيل صنيعة الاستعمار والتعصب .

ولاشك أن هذه الوحدة الشاملة التى هى اعز آمال العرب جميعا ، يواجهها كثير من العقبات الخارجية والداخلية التى سنفصلها فيما بعد ، ولكن أهم ما يمكن أن نهتم به الآن هو أو نفصل القول فى توافر مقومات هذه الوحدة العربية الشاملة ، فقد أثبتت الوحدة العربية أنها وحدة أصيلة نابعة من أعماق التاريخ ، ولنتحدث الآن عن مقومات الوحدة بالتفصيل :

(أ) مقومات الوحدة العربية

أولا - الوحدة الجغرافية :

يحتل العالم العربى رقعة واسعة من قارتي آسيا وافريقية . فيمتد من الخليج العربى شرقا الى المحيط الاطلسى غربا ، ومن ساحل البحر المتوسط شمالا حتى منطقة خط الاستواء جنوبا . ويمكن أن نقسم العالم العربى قسمين :

أحدهما : ذلك القسم الذى فى قارة آسيا ويشمل الشام والعراق والجزيرة العربية بما فيها : من نجد والحجاز واليمن وامارات الجنوب العربى .

والآخر : ذلك القسم الذى فى افريقية ويشمل وادى النيل - مصر والسودان - وليبيا والمغرب العربى الكبير .

ويتشابه الوطن العربى من حيث تكوينه الجيولوجى من ناحية التركيب وبنية اللون والتضاريس ، ويختلف المناخ فى الوطن العربى مع ميله عموما الى ارتفاع درجة الحرارة ، ويتردد المناخ بين مناخ البحر المتوسط فى الشام والعراق ومصر والمغرب ، وبين المناخ الموسمى فى اليمن وحضرموت ، والمناخ الصحراوى القارى الجاف فى بقية أنحاء الوطن العربى .

ولعل هذا الاختلاف في المناخ الذي يقابله اختلاف في امكانيات كل من هذه البلاد يفيد في اعطاء صورة جغرافية موحدة للعالم العربي ، اذ ان اختلاف الامكانيات بين بلادته يؤدي الى تكامل هذه البلدان اقتصاديا ، ففي البلدان العربية المناطق الحارة والباردة ، أي المناطق التي تصلح كمشات أو كمصايف ، وكذلك يمكن أن تزرع فيها الغلات التي تجود في البلدان الموسمية الحارة ، وكذلك بها الغابات العظيمة كالحال في الشام والسودان والمغرب العربي ، وبها أيضا الأنهار كبيرها وصغيرها ، والجبال المرتفعة التي تكسبها الثلوج ، كما أن بها أيضا الصحارى الجافة المحرقة التي ظلت جذباء على مر العصور ، ولكنها جادت منذ عهد قريب بخير كثير للعرب - لو استغلوه أحسن استغلال - وهو البترول وكذلك نجد السهول الخصبة في وادي النيل ووادي دجلة والفرات .

وبهذه الصورة نجد أن العالم العربي يمثل وحدة جغرافية يمكن أن تكون أساسا لوحدة طبيعية واقتصادية متكاملة ، فالى جانب الموارد الطبيعية من الزراعة التي يمكن التوسع فيها الى أقصى حد ، الموارد الطبيعية ، التي يمكن أن تصبح دعامة أساسية لقيام صناعات عربية ، تساهم في رخاء الوطن العربي وتقدمه .

هذه لمحة عن الوحدة الجغرافية في العالم العربي ، تلك الوحدة التي تتمثل كذلك في عدم وجود حواجز طبيعية بين أقاليم هذا الوطن كالحال بالنسبة للبلاد الأخرى ، مما يقطع بوجود الوحدة الطبيعية التي نرمي اليها ، ومما يقطع كذلك بتوافر ما سنحدث عنه الآن عن توافر الوحدة التاريخية .

ثانيا - الوحدة التاريخية :

ظلت الوحدة هي الطابع الغالب على المنطقة العربية طوال أحقاب مديدة من التاريخ ، ومع أن الوحدة التاريخية للعالم العربي كانت كثيرا ما تصاب بانحسار جزئي ، أو تفتتها عوامل التمزق الى حين ، فإن الوحدة كانت تعود دائما لتفرض نفسها بحكم العوامل الطبيعية والثقافية والجنسية المشتركة في الاقليم ككل .

واذا تتبعنا تاريخ العالم العربي منذ البداية فسنجد هناك

كثيرا من الدلائل التى تؤيد القضية التى ذهينا اليها ، فيجمع المؤرخون على أن شبه الجزيرة العربية كانت هى الوطن الأم الذى اندفعت منه موجات الهجرة المتتالية منذ العصور التاريخية السحيقة والتى أخذت تنتشر فى البلدان المحيطة بشبه الجزيرة ، فى الشام والعراق ووادي النيل ، فقد كانت العوامل الطبيعية والاجتماعية السائدة فى شبه الجزيرة العربية مثل الجفاف والقحط وقلة المراعى وكثرة المنازعات بين القبائل تحفز جماعات كثيرة من السكان الى الهجرة الى الاقطار المجاورة والاندماج فيها ، وظلت العوامل نفسها تدفع الجزيرة العربية الى الهجرة حتى قبل ظهور الاسلام وبعده ، وكانت تلك الهجرات المتتالية من العناصر العربية دليلا على وحدة الأصل والمنشأ بين سكان شبه الجزيرة العربية وما جاورها من بلدان .

وفى أغوار التاريخ السحيق للمنطقة نجد أن كل أمير يبرز فيها يحاول أن يضم اليه بقية بلاد المنطقة : فاليمانيون وحدوا أمارات اليمن تحت سلطانهم فى القرن العشرين قبل الميلاد ، ثم فعل السبئيون فعلهم فى القرن العاشر قبل الميلاد ، وكذلك فعل الحميريون فى القرن الأول قبل الميلاد ، ولم تكن الدولة اليمنية فى ذلك التاريخ السحيق لتكتفى بحدود اقليمها ، بل اننا لنرى آثار تلك الدولة اليمنية فى شواطئ البحر المتوسط والعراق والحجاز والشام .

وفى مصر أكد المؤرخون الثقافة عروبة أهلها ، اذ يقررون استنادا الى دراساتهم الأثرية أن معظم سكان وادي النيل عبارة عن موجات جاءت من جزيرة العرب ، سواء عن طريق سيناء وبرزخ السويس شمالا ، أو عن طريق الحبشة والسودان جنوبا ، فنرى فى مصر العربية منذ القدم بفعل الهجرات العربية المتلاحقة أنها تنقسم الى أمارات عشائرية على الطريقة العربية ، وتظل الروح القبلية تسودها ، حتى تتوحد اماراتها فى الشمال تحت سلطان دولة واحدة وتتوحد اماراتها فى الجنوب تحت سلطان دولة أخرى ، وحتى ينجح مينا فى توحيد دولتى الشمال والجنوب .

ومنذ هذا التاريخ والدولة الجديدة تحتك بجيرانها العرب فيبدأ «سنفرو» آخر ملوك الأسرة الثالثة فى السيطرة على النوبة فى

الجنوب وسيناء في الشمال ، ويتوغل أحد ملوك الأسرة الخامسة ،
بسلطانه حتى الحبشة وحتى سيناء وفلسطين .

ولعل أروع مثل يمكن أن نستمدّه من التاريخ المصري القديم
هو عندما توحد الشام بأكمله ومصر والنوبة والسودان والحبشة
تحت حكم الأسرة الثانية عشرة .

وبعد ذلك طرأت على مصر موجة جديدة من المهاجرين العرب
الذين عرفوا في التاريخ القديم باسم الهكسوس ، والذين ظلوا
مسيطرين عليها حتى القرن السادس عشر ، وبعد أن قوض أحمر
حكم هؤلاء المهاجرين بدأت مصر تتوسع فيما حولها حتى شملت
بلاد الشام جميعا ووصلت الى الفرات ، وكذلك ضمت اليها السودان
والحبشة والصومال ، وأصبحت منطقة المهاجر العربية خاضعة لحكم
موحد ، هو الحكم المصري ، وبرغم أن الحكم المصري كانت تنتابه
بعد ذلك حالات من المد والجزر فان دولا أخرى في المنطقة كانت
تقوم ثم تمد سلطانهما على بقية المنطقة بما فيها من مصر .

ففي شمال العراق قامت الدولة الآشورية وهي دولة يغلب
عليها الجنس العربي ، فوحدت العراق والشام وأطرافا من جزيرة
العرب ، الى أن استطاع أحد ملوكها اخضاع مصر (٧٢٢-٧٠٥ ق م)
وعلى الرغم من أن الشام ومصر كانتا كثيرا ما تتخلصان من سلطان
هذه الدولة ، فانها كانت تعود لتفرض سلطانهما من جديد حتى
نهارت تماما ، فحلت محلها دول أخرى جديدة .

وفي الفترة التالية خضع العراق والشام ومصر لسيطرة
الفرس ، الى أن زحف الاسكندر الأكبر عليها واستطاع أن يسيطر
على أنحاء العالم العربي ، فعاشت المنطقة موحدة تحت حكمه فترة من
الزمن ، وبعد موجة التفرقة التي شملت البلاد العربية تحت حكم
خلفاء الاسكندر عادت البلاد الى التوحد تحت حكم الرومانيين .

واذا انتقلنا الى فترة ظهور الاسلام وحاولنا أن نرى الحالة
السائدة في أرجاء المنطقة العربية ، وجدنا قوتين كبيرتين تتنازعان
بلاد المنطقة : فالفرس يسيطرون على العراق واليمن ، والرومان
يسيطرون على الشام ومصر ، على حين أن الجزيرة العربية ، الموطن

الأم للعناصر العربية في كل المنطقة ، تسودها الروح القبلية وليست هناك دولة تسيطر عليها سيطرة تامة ، فلم تكن في المنطقة دولة عربية صميمة اللهم الا دولة الغساسنة في الشمال ودولة المناذرة بالبحيرة الى جوار العراق ، ومع ذلك كانت أولاهما خاضعة لتحكم الرومان والأخرى خاضعة لتحكم الفرس .

وفي تلك الفترة ظهر محمد عليه الصلاة والسلام طفلا يتيما فقيرا في ظلام الجاهلية المسيطرة على شبه جزيرة العرب ، ولكن هذا الطفل اليتيم الفقير هو الذي استطاع - في عهده وعهد خلفائه - أن يوحد البلاد العربية وما جاورها من مناطق على كلمة سواء ، فبعد أن كان التنازع والتفرق والحروب الطاحنة هي الروح السائدة في أنحاء الجزيرة العربية ، وبعد أن كان التحكم الاجنبي هو طابع بقية بلاد المنطقة ، وبعد أن كانت الحالة الدينية في أنحاء المنطقة تعاني من العداء والتناوب والحروب بين معتنقي اليهودية والمسيحية من جهة ، وبين معتنقي المسيحية المختلفة من جهة أخرى - استطاعت الرسالة المحمدية أن تأتي لتدعو الى الله وحده ، لاشريك له .

ولم تكن رسالة محمد مقصورة على العرب وحدهم ، وانما كانت رسالة انسانية عالمية لهداية البشر كافة ، واستطاعت الرسالة المحمدية على المدى الطويل أن تنتج مجتمعا مثاليا تتحقق فيه الكفاية والعدل ، وساد هذا النظام الاسلامي المنطقة العربية بأكملها ، ثم توغل في البلاد المحيطة ، ففضلا عن فارس نجد نور الاسلام ينتشر في الهند والصين وشرقي آسيا حتى الفيلبين ، ويتوغل في أفريقية عن طريق وادي النيل والمغرب العربي حتى يصل الى أعماق القارة السوداء . ثم يطرق أبواب أوربا من موضعين متقابلين : من الأندلس في الغرب ومن آسيا الصغرى في الشرق ، وسنتحدث عن أثر الدين كعامل من عوامل الوحدة فيما بعد .

ولكن علينا الآن أن نستمر مع تيار التاريخ لنتابع الوحدة وهي تظلل العالم العربي جيلا بعد جيل .

ومن زاوية أخرى ، نجد أن الاسلام قد استطاع فضلا عن أثره الديني أن يغني الوحدة العربية بعامل آخر من عواملها وهو اللغة .

فقد سادت اللغة العربية أنحاء العالم العربي واختلطت وتمساجت وأثرت في لغات الأمم الأخرى التي انضوت تحت لواء الاسلام ، ولما كان القرآن الحالد عربى اللغة ، وكذلك الاحاديث النبوية الشريفة فقد اكتسبت اللغة العربية قوة كبيرة جعلت من اليسير عليها أن تسود في فترة وجيزة ، حتى ان العرب الذين بقوا على دياناتهم السابقة على الاسلام اتخذوا منها لغة للتخاطب فيما بينهم ، بل ولغة لاقامة طقوس لدياناتهم ، وسنعود الى الحديث عن أثر اللغة العربية كعامل من عوامل الوحدة بعد حين .

استطاعت الدولة الاسلامية الناشئة والمنبثقة من قلب الجزيرة العربية في فترة وجيزة أن تقوض دعائم الدولتين الأجنبيةتين المسيطرتين على المنطقة العربية ، وهما الفرس والرومان ، واستطاعت أن تبسط نفوذها على فارس والعراق والشام ومصر وجزء كبير من المغرب العربي خلال حكم الخلفاء الراشدين ، ولم تتوقف فتوح الدولة الاسلامية الا فترة وجيزة في أثناء الخلافات بين على ومعاوية لتعود في أثناء الدولة الأموية كأقوى ما كانت : ففي عصر هذه الدولة العربية التي اتخذت مركزها في دمشق أمكن أن ينتشر الاسلام واللغة العربية في أقاليم جديدة تباع مساحتها أضعاف التوسعات الجديدة ، وأمكن كذلك أن تصبح هذه الاقاليم جزءا لا يتجزأ من الدولة العربية العظمى .

ولم ينطفئ مشعل الوحدة العربية بانهيار الدولة الأموية ؛ وانما تسلمته الدولة العباسية التي جعلت من بغداد عاصمة لها ؛ واستطاعت أن تواصل جمع شمل العرب في داخل نطاقها طوال فترة ازدهارها ، ولم يخرج عن نطاقها سوى الأندلس التي انتقلت اليها فلول الأمويين .

وعلى الرغم من عوامل الضعف التي طرأت على الدولة العباسية بعد فترة ازدهارها الاولى حتى عهد المأمون والمعتصم فان مظاهر الوحدة ظلت قائمة بين مختلف اقاليم المنطقة العربية ، وعلى الرغم من قيام بعض الطامحين الى الحكم بالاستقلال بأجزاء من الدولة فقد بقيت الوحدة الاجتماعية والروحية واللغوية قائمة ، وبقيت الخلافة العباسية على الرغم من كل ذلك رمزا لوحدة الدولة دينيا وسياسيا

واجتماعيا ، بل ان الحكام الطموحين كانوا غالبا ما يحاولون توحيد أجزاء المنطقة تحت حكمهم مع ارتباطهم بظل الخلافة العباسية القائمة في بغداد .

ومن ذلك نرى أن وحدة الأمة العربية لم يصبها أى ضعف على الرغم من الضعف الذى أصاب الدولة الحاكمة ذاتها .

وعندما قامت الدولة الفاطمية فى المغرب ، حاولت بدورها أن توحد بلدان المنطقة العربية تحت سلطانها ، واستطاعت أن تنشر سلطانها فوق المغرب ووادى النيل وبلاد الشام حتى الفرات ، ثم الحجاز واليمن ، ولم تكن الحركة الفاطمية تحمل بأية حال أية فكرة عن التخلي عن قيام دولة عربية موحدة ، وبعد أن أسقطت الدولة الفاطمية فى مصر عادت الى حظيرة الخلافة العباسية بعد أن سبقها اليها الشام وجزيرة العرب .

وفى تلك الفترة رأينا أروع مثل على فاعلية الوحدة العربية عندما تمكن البطل صلاح الدين الأيوبي أن يوحد فى دولته الأيوبية مصر والشام وما جاورها وأن يقف فى وجه الخطر الخارجى الذى جاء من أوربا ممثلا فى حملات الصليبيين على الدولة العربية ، واستطاع أن ينزل بهم هزائم متلاحقة بجيوشه العربية فى الشام ومصر .

واستمرت الدولة العربية موحدة كذلك تحت حكم المماليك الذين خلفوا الدولة الأيوبية ، وبسطوا سلطانهم على وادى النيل وليبيا والشام والحجاز واليمن ، وعندما قوض الأتراك العثمانيون الدولة المملوكية بعد أن هزموا قنصوه الغورى فى مرج دابق ، بدءوا يبسطون ظلهم على جميع الاقاليم العربية ، فسيطروا على الشام ومصر وتونس والجزائر والعراق ، وظلت الأمة العربية موحدة تحت حكمهم الى أن انسلخت مصر تحت حكم محمد على وأسرته ، وانسلخت بقية البلاد العربية عن الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى .

ومن خلال هذا العرض التاريخى منذ الأزمنة السحيقة فى التاريخ ، نلمس أن الأمة العربية عاشت طوال تاريخها الطويل أمة موحدة ، سواء كانت موحدة تحت سلطان دولة منبثقة من داخلها أو موحدة تحت سلطان دولة خارجية ، وفى فترات القوة والضعف

على السواء كانت الامة العربية أمة موحدة ، وحتى في فترات الانقسام السياسى كانت الوحدة الاجتماعية والروحية واللغوية تظلها دائما بما لا يدع مجالا للشك فى أهمية هذه الوحدة وحتميتها بالنسبة لها .

ثالثا - وحدة الجنس :

على الرغم من أن وحدة الجنس لم تكن فى يوم من الايام أحد المقومات الاساسية للوحدة الوطنية ، فاننا فى عالمنا العربى نلمس توافر هذه الوحدة منذ أقدم العصور ، فقد أجمع الباحثون على أن الجنس العربى الذى كان منشؤه فى جزيرة العرب منذ أقدم العصور هو الجنس السائد حتى الآن فى الجزيرة العربية والشام والعراق ووادى النيل ، وقد أيد كثير من العلماء ومنهم شبرنكر ودى كويه وهوبرت وكارل بروكلمان ان مهد الجنس العربى أو الجنس السامى كما يطلق عليه هؤلاء العلماء هو شبه جزيرة العرب كما أسلفنا .

ثم أخذت موجات الهجرة تتلاحق من قلب الجزيرة الى الاقطار المجاورة ، فالجنس الذى عمر هذه الاقطار منذ أقدم العصور انما هو الجنس العربى ، وكذلك فمن الملاحظ أن اللغات السامية كالعربية والعبرية والسامية مشتركة فى أصولها الى حد بعيد ، وكثيرا ما تشترك فى معانى كلماتها ، مما يقطع بأنها ترجع كلها الى لغة أصلية ، هى لغة ذلك الجنس العربى الذى سكن الجزيرة العربية منذ التاريخ الموعول فى القدم .

وقد أخذت موجات الهجرة العربية تتوالى على الشام منذ أكثر من خمسين قرنا ، فعمر بالجنس العربى ، واستمرت موجات الهجرة الى ما قبل الاسلام ، وبعد ظهور الاسلام وغزو الدعوة المحمدية للشام - بدأ كثير من القبائل العربية فى الهجرة اليه والاستقرار فيه ، وكان لتغلب الاسلام واللغة العربية فى الشام أثر وأى أثر فى عملية صهر البلاد حتى أصبحت العروبة هى الطابع الاصيل الذى لا يجادل فيه اثنان .

وما قيل عن الشام يمكن أن يقال كذلك عن العراق ، فمنذ التاريخ السحيق والقبائل العربية تهاجر اليه ، فارة من القحط

والجفاف ، فعمرتة وسكنته ، واستمر الأمر هكذا الى ما بعد ظهور الاسلام وغزوه للعراق مما عجل بانضاج عروبة العراق .

اما بالنسبة لمصر خاصة ، ولوادي النيل بصفة عامة ، فقد جاءت الهجرات العربية منذ أقدم عصور التاريخ عن طريق سيناء وبرزخ السويس تارة ، وعن طريق الحبشة تارة أخرى ، وقد ظلت عملية الهجرة مستمرة عبر التاريخ الطويل ، ممثلة أحيانا في الغزو القادم من الشام ، أو في الغزو العربي الخالص الممثل في الهكسوس كما ذكر آنفا ، وعندما ظهر الاسلام وتم الفتح العربي لمصر كان ذلك ايذانا بتدفق الهجرات العربية بصورة لم يسبق لها مثيل حتى لنجد في مصر والسودان كثيرا من القبائل العربية المعروفة الأنساب وحتى لنرى الطابع العربي هو الغالب في وادي النيل منذ كان ذلك الوادي ملاذا للهجرات العربية المتلاحقة منذ فجر التاريخ .

ولعل من الأوفق أن نقف قليلا عند الحديث عن « وحدة الجنس العربي » في مصر ، إذ أن كثيرا من أعداء العروبة وقد راعهم دور مصر القيادي في الدعوة للقومية العربية والوحدة العربية ، أرادوا أن يوجهوا للدعوة العربية طعنة في الصميم ، بأن يزعموا أن مصر ليست عربية ، مع أن العروبة تجري في دماء سكان وادي النيل منذ أقدم العصور ، ولا يمكن أن تتأثر بانكار المغرضين وادعاء الأعداء الناقمين ومن يرجع الى التاريخ المصري القديم لا يسعه الا أن يقر بذلك ، فمنذ نحو أربعين قرنا من الزمان قبل الميلاد والقبائل تغزو مصر من شرق الدلتا عن طريق سيناء ، ومن النوبة عن طريق السودان .

ولعل مما يدل أيضا على هذا النزوح العربي المتوالي الى مصر غزو الهكسوس-الذين لا يكاد يختلف أحد في أصلهم العربي لها- واستيلائهم على السلطة فيها قرونا عدة ، وقد جاء في كتاب « تاريخ مصر منذ أقدم العصور لجيمس بريستيد » : « ان جماعات من الليبيين والجالا والصومال والبجا كانوا يطردون على مصر منذ أقدم الأزمنة وان المعروف الى هذا أن أقواما ساميين من عرب آسيا طرأوا على وادي النيل وعمموا لغتهم فيه وصبغوه بصبغتهم كما هو ظاهر من النقوش المصرية القديمة ، وان لغتهم حافظت على ساميتها مع مرور الزمن بالرغم من تغير وتحريف باختلاط السسكان ، وان تاريخ

الهجرات السامية الاولى يرجع بلا مراء الى ما قبل العصور التاريخية المعروفة ، وان من الثابت أن هذه الهجرات تكررت مرارا فى العصور التالية ، وانه اذا كان من الصعب معرفة الطريق التى سلكوها ، فالأقرب الى الذهن أن يكونوا أتوا من برزخ السويس كما فعل العرب بعد بداية الاسلام (١) .

ويرى العالم الفرنسى ويجيل فى كتابه تاريخ مصر القديمة أن الساميين هم أصل سكان مصر ، وانه كان منهم قبل الأسرة الاولى من الدولة المصرية الاولى ستون ملكا واستمر حكمهم أكثر من ألف عام (٢) .

وكذلك مما يؤيد ماذهب اليه من غلبة الجنس العربى على سكان مصر ماذهب اليه جبرائيل هانوتو فى كتابه «تاريخ الجنسية المصرية» من أن مميزات الجنس السامى تبدو فى سحن وصور ومحنطات ملوك مصر الاقدمين منذ أقدم أزمنة التاريخ المصرى .

وكذلك من الثابت أن أصل اللغة المصرية القديمة واللغة العربية واحد وان كانت هناك الاختلافات الحتمية التى لابد من وجودها بين لغة وأخرى بحكم ظروف البيئة المختلفة ، ويقرر ذلك جوستاف لوبون فى كتابه «تاريخ الحضارة المصرية» عندما يقول . «ان كل جذور اللغة المصرية القديمة ومعظم قاموسها القديم يتركب من عناصر سامية حتى اجروميتها أى صرفها ونحوها فيما يتصل بالوئث والمذكر والجمع » .

ولعل فى أقوال هؤلاء العلماء غير العرب ما يثبت توافر الوحدة الجنسية فى أنحاء العالم العربى ، بما فى ذلك من مصر التى كانت منذ أقدم العصور وستظل الى الأبد عربية خالصة للعروبة ، تمارس دورها القيادى فى جمع شمل العرب حول وحدتهم وقوميتهم برغم أنف الحاقدين من أعداء الوحدة العربية .

(١) جيمس بريستيد - تاريخ مصر منذ أقدم العصور - ترجمة د . حسن كمال .

(٢) د . محمد عزة دروزه - الوحدة المصرية - ص ٣٦ .

أما عن المغرب العربى ، فمن المعروف أن البربر كانوا هم سكانه قبل الاسلام ، ومن الحقائق التاريخية أن هذه البلاد كانت مهجرا لموجة عربية الجنس هى الكنعانية الفينيقية التى أتت اليها من الشام. فى القرن العاشر قبل الميلاد ، ويرى بعض المؤرخين أن البربر يرجع أصلهم الى امتدادات الموجات العربية المهاجرة الى وادى النيل. فى فجر التاريخ ، على أن الثابت أن الموجات العربية أخذت تتوالى على هذه البلاد فى تلاحق وتدفق منذ الفتح الاسلامى لها ، والذي تم فى عصر بنى أمية ، وما تزال فى المغرب كثير من القبائل العربية الصريحة النسب ، وقد بلغ من كثافة الهجرات العربية أن أصبحت تلك البلاد عربية الطابع فى فترة وجيزة ، حتى أن ملوكها وأمراءها كانوا جميعا من بين العرب الخالص ، ولا يمكن بحال أن تؤثر الأقلية البسيطة من البربر التى لم تندمج فى المجتمع العربى المغربى فى الطابع العربى الغالب على ذلك المجتمع .

وفى وقتنا الحاضر ، ما يزال نجد بعض العناصر غير العربية التى تعيش معنا فى بلادنا العربية ، وبعض تلك العناصر طرأ على بلادنا مع تدفق الاستعمار الأوروبى على الشرق ، وبانقشاع سحب الاستعمار على سمائنا العربية فإن هذه العناصر ستجد أن نفوذها وسيطرتها قد أفلتا من بين أيديها ، وأن لا مناص أمامها من أحد أمرين : اما الرحيل عن الوطن العربى ، واما معاشة أهله فى أخوة وصفاء . والبعض الآخر من تلك العناصر يرجع اختلاطه بالأمة العربية الى الأزمنة القديمة ، ومنهم الأكراد فى سورية والعراق ، وهم مرتبطون بالأمة العربية ارتباطا وثيقا وكثير منهم يتكلمون العربية ، وهم فى سبيلهم الى الاندماج فى الأمة العربية ، ومنهم الشراكسة والأتراك والأرمن ، وان تلك الأقليات فى سبيلها الى الاندماج فى جسد الأمة العربية ولا مفر أمامها من أن تتطبع بالطابع العربى انقلب على المنطقة بأكملها .

وهكذا يثبت لنا أن وحدة الجنس متوافرة تماما فى أممتنا العربية ، ومع أن هذه الوحدة الجنسية ليست من المقومات الأساسية للوحدة الوطنية ، فإن توافرها لدى العرب لما يجعل وحدتهم أكمل وأشمل .

ويهمنا هنا أن نبين أن الجنس العربي قد أثبت قوته وأصالته على مر القرون على الرغم من تغلب الأجنبي الاماد الطويلة على البلاد العربية ، فمع أن الرومان قد تغلبوا على الشام نحو أربعة قرون ، ومع أن الفرس قد سيطروا على العراق نحو أكثر من ألف سنة . ومع أن الترك تسلطوا على الدولة العباسية في عهدها العثماني وعلى أنحاء كثيرة من العالم العربي لفترة طويلة ، - فاننا نلاحظ أن أي تسلط أجنبي مهما طال أمده لم يكن ليستطيع أن يفرض وجوده على الطابع العربي للأمة العربية ، ولم يكن ليستطيع أن يؤثر في الخصائص الجنسية العربية الا آثارا طفيفة ، في حين أن الجنس العربي كان غالبا ما يؤثر في هذه الأجناس الدخيلة ويطبعها بطابعه

رابعا - وحدة اللغة :

سبق لنا أن أوضحنا ان اللغة العربية واللغات الكنعانية والعبرانية والآرامية والسريانية والكلدانية والاصرية القديمة تتفق فيما بينها جميعا في الأصل والقواعد والخصائص وكان هذا من أسباب سهولة اندماج الهجرات العربية المتتالية في الاقاليم المجاورة ومع اعترافنا بحتمية تطور اللغات على حسب البيئات المختلفة وظروف الحياة نفسها ، فان أمامنا مثلا رائعا هو سيطرة اللغة العربية الفصحى وغلبتها في تلك الاقاليم بعد الفتح الاسلامي . وقبل ظهور الاسلام كانت لغة قريش هي اللغة السائدة دون غيرها من القبائل ، وساعد على ذلك موقع مكة ورحلاتها التجارية ، وكذلك أهميتها بالنسبة لوجود البيت الحرام والكعبة فيها ويدلنا الشعر الجاهلي الذي يرجع الى أكثر من مائة عام قبل الاسلام ، على أن تلك اللغة وهي اللغة العربية الفصحى كانت اللغة السائدة بين القبائل ، ثم كان نزول القرآن الكريم بها كبر تعزيز لها ، اذ سادت لافي الجزيرة العربية وحسب ولكن في كل بقعة سادها الاسلام ، فلا شك أن الداخلين في الاسلام كان لابد أن يتعلموا اللغة العربية ويحفظوا القرآن الكريم والاحاديث الشريفة حتى يؤدوا شعائر الدين الحنيف ، وكان القرآن كذلك مدعاة للمحافظة على اللغة التي نزل بها ، وقواعدها ونحوها بحيث لم تتح الفرص لقيام لغة جديدة ، وكلما ظهرت لهجات جديدة في أي إقليم عربي رحع العرب بعد ذلك الى كتابهم المقدس يتلون ويستوحونه .

” وكذلك كانت اللغة العربية من أهم الأسس التي حافظت على وحدة الجنس العربى عبر العصور ، لان اللغة القوية من أهم مقومات لوحدة والمحافظة عليها ، وساعد على ذلك أيضا أن اللغة العربية كانت فى تلك الحال بالقمة من قوة البيان وروعة الأسلوب وبلاغة التعبير ونفوذ المعنى ودقة الاداة وقوة الخيال وغزارة المادة .

واذا كانت اللغة العربية يتكلمها الآن نحو ٩٤٪ من مجموع السكان فى الوطن العربى فان وجود ٦٪ ممن يتكلمون لغات غير عربية أو لغات ممزوجة بالعربية لا يمكن أن يؤثر فى الوحدة اللغوية بين سائر العرب ، ومن المنتظر أن تندمج هذه القلة اليسيرة فى المجموع الكبير بعد فترة وجيزة لتصبح اللغة العربية هى اللغة السائدة فى حياة سكان المنطقة العربية مائة فى المائة .

وهناك نقطة يحسن بنا أن نناقشها قبل أن نختتم كلامنا عن الوحدة اللغوية العربية ، تلك النقطة هى التى تتعلق باللهجات العامية المنتشرة فى أنحاء العالم العربى ، فمع أن فى كل من مصر والشام والعراق والحجاز واليمن لهجات مخالفة للفصحى بعض الشيء فان تلك اللهجات ليس فيها شئ غريب عن المفهوم للغة العربية الفصحى بل ان نشوء لهجات عن اللغة الاصلية أمر طبيعى نلمسه فى كل لغات العالم ، اذ أن الجماهير فى استخدامهم اليومي للغة كثيرا ما تختزل بعض تعبيراتها وتنشئ لها تعابير مقاربة فى المدلول وعلى الرغم من كل ذلك فإن الاختلاف بين تلك اللهجات ليس اختلافا كبيرا على الاطلاق ، بدليل أن العرب من كل اقطارهم كثيرا ما يلتقون ويتزاورون ويتحقق بينهم التفاهم التام سواء عن طريق لهجاتهم التى أصبحت معروفة لهم بفضل وسائل الاعلام الحديثة كالاذاعة أو عن طريق اللغة العربية الفصحى التى يتكوكب حولها العرب فى مختلف اقطارهم .

على أن المستقبل القريب ينبئنا عن قرب زوال تلك اللهجات وبقاء اللغة العربية الفصحى كأنقى ما تكون ، اذ أن تلك اللغة هى اللغة التى يتم التعليم بها فى مختلف انحاء العالم العربى ، وهى اللغة التى يتخذها الأدباء والمفكرون والعلماء أداة لهم ، وهى اللغة التى تكتب بها الصحف أخبارها ، ومقالاتها ، مما ساعد على أن تتقارب

لغة الحدين العامية ولغة الكتابة الفصحى تقارباً شديداً ، ومما ينبىء بقرب اندماج اللغتين العامية والفصحى اندماجاً تاماً ، حتى تصبح الوحدة اللغوية فى أنحاء العالم العربى محافظة على جوهرها الى أبعد الحدود .

خامساً - الوحدة الدينية :

لم تكن وحدة الدين فى يوم من الايام ضرورة حتمية لقيام الوحدة الوطنية السياسية الا فى المجتمعات البدائية عندما كانت المذابح تجرى بين معتنقى الديانات المختلفة فى العصور المغرقة فى الظلام والجهل ، ولكننا وفى أمتنا العربية الحديثة لا يمكن بحال أن تكون الخلافات الدينية سبباً فى تصديق الوحدة القومية .

وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات الدينية بين سكان المنطقة العربية ، فاننا نستطيع أن نقول بوجود وحدة دينية وروحية متوافرة بين العرب جميعاً ، ولو تطلعنا الى الحالة الدينية السائدة الآن فى العالم العربى ، لوجدنا أن الاسلام يسود ٩٣ ٪ من العرب ، ويتحد جميع المسلمون فى العقائد والأركان الاسلامية بصرف النظر عن الاختلافات المذهبية بينهم ، وتبلغ نسبة اتباع المذهب السنى بين المسلمين حوالى ٩٣ ٪ من عددهم ، على حين تتوزع بقية النسبة على المذاهب الاسلامية الاخرى كالشيعة بمختلف طوائفها ، وهنا يجب علينا أيضاً ملاحظة انه لا يوجد خلاف جوهري مطلقاً بين أصحاب السنة والشيعة ، وانما ترجع الخلافات التى بينهم الى الأحداث التاريخية والسياسية التى حدثت فى القرن الهجرى الأول وما انبثق عنها من أفكار وتيارات وحوادث . . ولعل الذى يجعلنا نؤمن بوجود تلك الوحدة الدينية بين المسلمين على اختلاف مذاهبهم هو أن القرآن الكريم الذى يقده كل مسلم ويتمسك به دعا للوحدة بين المسلمين وازالة أسباب التفرق والخلاف بينهم .

أما عن أتباع بقية الديانات من بين العرب فيبلغون نحو خمسة ملايين ، نصفهم من المسيحيين الموزعين فى مصر والشام والعراق والمغرب العربى ، ويزداد عددهم بصفة خاصة فى مصر والشام ، على أن كل المسيحيين العرب نسبهم الى العروبة صريح ،

وكذلك فان وحدة التاريخ واللغة تجمع بينهم وبين المسلمين فى اطار من الوحدة القومية الذى لم تعكره على مر الايام أية محاولات حاولها الاستعمار ودعاة الفرقة من أجل بث النفور بين المسلمين والمسيحيين وقد أثبت المسلمون العرب والمسيحيون العرب على مر الدهور ، أنهم وحدة واحدة ، وانهم كانوا عربا قبل أن يكونوا مسلمين أو مسيحيين

أما عن بقية نسبة سكان المنطقة العربية غير المسلمين فمنها نحو ثامائة ألف يهودى والباقي من الزنوج الذين يعيشون فى جنوبى السودان ، وما زالوا وثنيين ولم يبلغهم التبشير الإسلامى بعد فعل الاستعمار الاجنبى الذى كان متحكما فى السودان الى وقت قريب .

وهناك نقطة أخيرة يجب أن نختتم بها مناقشتنا للوحدة الدينية فى العالم العربى ، ففضلا عما ذكرنا من أن الوحدة الدينية والروحية لم تكن فى يوم من الايام عائقا يحول دون قيام الوحدة القومية ، فان الدينين السائدين فى العالم العربى ، وهما الاسلام والمسيحية لا يختلفان كثيرا فى روحانياتهما ، فالاسلام يعترف بقداسة السيد المسيح والانجيل ، وكذلك فان النبع الروحى للدينين نبع واحد، ومن هنا يمكننا أن نقول بمنتهى القوة والوضوح بوجود وحدة دينية تظلل العالم العربى بأكمله ، اذ أن الأديان السماوية فى جوهرها متفقة تمام الاتفاق ، وما دام كل مؤمن بدين سماوى ينفذ تعاليم دينه ويتمسك بها فانه سيعيش فى وئام ووافق ومحبة مع أخيه فى الوطن .

سادسا - وحدة الثقافة والعادات والتقاليد :

اذا كنا قد تعرضنا فيما سبق للوحدة الجغرافية والتاريخية ووحدة الجنس واللغة والدين وعرفنا بما لايقبل الشك توافر هذه المقومات لدى أمتنا العربية ، يهمننا هنا أن نتبين مدى تأثير توافر هذه المقومات فى خلق الوحدة الثقافية ووحدة العادات والتقاليد فى أرجاء العالم العربى .

فقد أثر التشريع الإسلامى منذ ظهور الاسلام فى توحيد الثقافة لدى الأمة ، وبالنسبة للثقافة الاسلامية بالذات نجد أن أئمة التشريع

والاجتهاد عبر التاريخ الطويل كان مرجعهم الاول والاخير هو الفقه الاسلامي الموحد ، وكان هؤلاء الأئمة أنفسهم ينتمون الى مختلف اصناف العالم العربي ، وكذلك نجد توافر الوحدة الثقافية في دراسات الادب والنقد والبلاغة والفلسفة عبر العصور الادبية الطويلة .

وفي الوقت الحاضر نلمس توافر هذه الوحدة الثقافية عندما نجد ان الكتاب الذي يؤلف في أحد البلدان العربية يقرأ في بقية البلدان والاقاليم العربية ، وكذلك عندما نلاحظ ان أساليب النظم والنثر وفنون الكتابة كانت وما تزال واحدة في أرجاء العالم العربي ، وعندما نلاحظ ان الحركات الادبية والفكرية وكذلك العلوم والفنون في أنحاء العالم العربي تتبادل التأثير فيما بينها ، وعندما نلاحظ ان الطلاب والأساتذة يتنقلون بين أرجاء الوطن العربي يتعلمون ويعلمون ، وفي ذلك أقوى الدليل على توافر هذه الوحدة الثقافية بصورة لا تقبل الجدل .

أما بالنسبة للعادات والتقاليد ، فاننا نلاحظ اتفاق العرب في مختلف بلادهم في عادات الزواج والافراح والمآتم والاحتفالات والتعامل والبيع والشراء والرياضة والسمر واللهو والمآكل والمشرب ، ونجد ان العادات والتقاليد في كل ذلك متفقة تمام الاتفاق ، لانها جميعا نابعة من الوحدة الدينية والتاريخية واللغوية والجنسية التي تظلل العرب جميعا ، وقد كانت هذه الوحدة في العادات والتقاليد سائدة حتى من قبل انتشار الاسلام ، ولكننا نلاحظ الآن ان هذه الوحدة قد بلغت أقصى ما يتوقع لها من اتفاق يكاد يكون تاما بفضل انتشار وسائل الاتصال السريعة ووسائل الاعلام كالصحافة والاذاعة والسينما والتليفزيون .

تلك هي المقومات التي تؤكد وحدة العالم العربي منذ فجر التاريخ حتى الآن ، والتي تؤكد أن البلدان العربية ستتظل تسبتمتع بوحدتها الجغرافية والتاريخية واللغوية والجنسية والدينية حتى المستقبل البعيد الموعول في البعد ، لان هذه المقومات كانت أصيلة كما أوضحنا ، ولعل في عرضنا السابق لها ما يؤكد ما هدفنا إليه من هذا البحث .

الفصل الثاني

العوامل التي تقف في طريق تحقيق الوحدة العربية

لا يمكن لعربي مهما استولت عليه آمانيه وآماله من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، مدفوعا لذلك بما يحسه ويلمسه من توافر مقومات هذه الوحدة ، بل ومما يستشعره في كيانه ويجرى مجرى الدم فيه من تلهف على العروبة وإيمان بانتصار قضية الوحدة العربية ، لا يمكنه على الرغم من ذلك أن يغض الطرف عن العوامل التي تقف في طريق تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وإن أية نظرة واقعية محللة للواقع العربي الراهن يجب أن تضع في اعتبارها تلك العقبات والعوامل المعوقة وأن تحاول تفحصها وتقويمها حتى يمكن التغلب عليها ، وتحقيق الامل الذي تصبو اليه نفوس العرب جميعا .

وتتمثل تلك العوامل المعوقة في نوعين : عوامل خارجية وتتمثل في الاستعمار وصنيعته اسرائيل ، وعوامل داخلية وتتمثل في الحكام الرجعيين في البلدان العربية وفي النزعات الاقليمية التي خلفها الاستعمار في مختلف البلدان العربية .

أولا - العوامل الخارجية (الاستعمار واسرائيل) :

بدأت الدول الغربية الاستعمارية تحاول غزو شرقنا العربي منذ فجر العصر الحديث ، فلو صرفنا النظر عن الحملات الاستعمارية الصليبية التي هاجمت الشام ومصر وشمال العراق وتم النصر فيها للغرب بعد أن اتحدت كلمتهم ووقفوا صفا واحدا في وجه الغزاة ، فإننا نجد ان الصورة نفسها تتكرر في العصر الحديث ، وعلى يد دولتين من الدول الاستعمارية الاوروبية هما بريطانيا وفرنسا ، ثم نجد ان احدي هاتين الدولتين وهي بريطانيا تخلف لنا صنيعا لها هي اسرائيل ، ثم نجد بعد ذلك دولة غربية

أخرى ، تحاول - وان أتت متأخرة - أن تجدها لها قواعد في بلادنا العربية ، وتلك الدولة هي الولايات المتحدة الأمريكية ، وسنحاول أن نمضي مع الاستعمار منذ البداية لنكشف جذوره التي ضربها في أرضنا العربية .

ولعلنا ندرك تمام الإدراك أن التحرش الاستعماري ببلادنا قد بدأ منذ القرن الثامن عشر عندما تطلع الاستعمار البريطاني إلى احتلال جزء من الوطن العربي لتأمين الطريق إلى مستعمراته في الهند والشرق الأقصى ولكننا نرى من جهة أخرى أن نابليون بونابرت يحاول في عام ١٧٨٩ أن يغزو مصر والشام لإقامة إمبراطوريته الفرنسية في موقع يستطيع منه قطع المواصلات البريطانية إلى المستعمرات ، إلا أننا نجد أن التاريخ يشهد بطولة الشعب العربي في مصر التي استطاعت أن تجبر نابليون ومن خلفه على الرحيل دون أن تتحقق آمالهم الاستعمارية .

أما الانجليز ، وقد ساعدوا العثمانيين في حملتهم ضد الحملة الفرنسية ، فقد حاولوا البقاء في البلاد بعد رحيل الفرنسيين عنها ، ولكنهم خرجوا في ١٨٠٢ وما لبثوا أن عادوا في ١٨٠٧ في حملة غازية بقيادة فريزر التي قضت عليها المقاومة الشعبية للشعب العربي في مصر في رشيد والحماد ، ولم ترجع بريطانيا عن حلمها الذهبي في احتلال مصر ، خاصة بعد حفر قناة السويس والتي أصبحت بالنسبة لمصالحها في الشرق الأقصى بمثابة وريد الحياة وشريانها ، لذلك نجدها تناور حتى تشتري حصة مصر من أسهم القناة . ثم رويدا رويدا تدخلت في شؤونها الداخلية . . . وتقوم بحركة الجيش الإصلاحية في مصر بقيادة عرابي ولكن الخيانة ممثلة في الحديو توفيق عميل الاستعمار تضرب الحركة الوطنية وينتهي الأمر باحتلال مصر في ١٨٨٢ .

ومنذ وطئت أقدام المحتلين الانجليز أرض مصر كانت عيونهم تتطلع إلى السودان ، حتى تمكنوا أخيرا أن يجبروا مصر على توقيع اتفاقية ١٨٩٩ التي كانت تقضي بأن تكون السلطة الفعلية في السودان للانجليز وحدهم ، وفي خلال خمسة وسبعين عاما ، امتغرقها الاحتلال البريطاني لم تنقطع المقاومة البطولية للشعب

لعربي في مصر من أجل الحصول على استقلاله .. ومن أبرز الأحداث التي تمت في المنطقة العربية انه ما ان انتهت الحرب العالمية الاولى حتى ظهرت للعرب النوايا الاستعمارية على حقيقتها ، فنجد ان الحلفاء المنتصرين قد قسموا البلاد العربية فيما بينهم ، كما ان بريطانيا قد طعنت الغرب بإصدار وعد بلفور المشؤوم الذي دعا الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين العربية ..

ومرت بمصر أحداث سياسية كثيرة .. اتصفت في غالبيتها بالتهريج والدجل .. والحزبية الرخيصة .. الى ان قامت الثورة العربية في مصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فكان قيامها نهاية لهذه الرواية المملة .. التي طالما أضنت الشعب العربي في مصر وحولت كفاحه المجيد الى أدوار هزلية رخيصة يقوم بها نفر من محترفي السياسة والاقطاعيين والاستغلاليين ..

وفي عهد مصر الثورة ساير الكفاح من أجل استقلال مصر الكفاح من أجل استقلال السودان ، حتى استطاع أن يحقق استقلاله قبل أن تعقد اتفاقية جلاء الانجليز عن مصر نفسها .. وفي عام ١٩٥٤ تم الاتفاق بين مصر وانجلترا على جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة ، وتم الجلاء بمقتضى هذه الاتفاقية في ١٨ يونيو ١٩٥٦ .

وكانت مصر الثورة قد استطاعت بقيادتها الرائدة المبدعة في المنطقة أن توقظ الحركة العربية التحريرية الخالصة ، وكانت في ذلك تعبر عن ايمانها بالقومية العربية ومفهومها لها ، وهو التحرر والوحدة والمجتمع الاشتراكي التعاوني . كما تمكنت مصر من تجميد حلف بغداد الى أن سقط بقيام الثورة العراقية في ١٩٥٨

واستطاعت مصر أن تحسطم اسطورة احتكار الغرب لتوريد السلاح .. وحاول الاستعمار أن يضغط علينا اقتصاديا ، حتى ان الولايات المتحدة الامريكية سحبت عرضها بتمويل السد العالي ، ولكن مصر الثورة التي تحمل دائما صفة التطور ، والتي لم تترك أزمة تهدد كيانها أو تحديا يواجهها الا وأخذت بزمام المبادرة في التصدي لها والرد عليها ونجدها هنا تسارع فتورد اللطمة بأشد منها .. فيعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم مرفق قناة

السويس .. ويعيد الحق الى أصحابه الشرعيين ، وطار صواب الاستعمار وهدد وتوعد ، ثم شنّها حربا ساخنة بالعدوان الثلاثي في ١٩٥٦ ، ولكن الشعب العربي في مصر تصدى للغزاة - كما هي عادته دائما - وكال له أقسى الضربات .. وانتزع لنفسه النصر ، وكان الشعب العربي في كل مكان يقف الى جوار شقيقه العربي في مصر موقفا بطوليا .. وهكذا حققت مصر استقلالها التام مرتين في عام واحد .

واذا انتقلنا الى الجزيرة العربية ، لوجدنا ان الانجليز قد عملوا هناك في دأب منذ القرن السابع عشر لوضع أقدامهم في عدن وسواحل الجزيرة العربية والخليج العربي .. حتى تمكنوا في خلال القرن التاسع عشر من فرض سيطرتهم وتطويق الجزيرة العربية من جميع جهاتها ، « وأصبحوا بالتالي ذوى شأن خطير في جزيرة العرب له آثار سلبية وإيجابية في سير الحركة العربية الحديثة وأهدافها التي من أهمها الوحدة ، يمكن أن نذكر منها انعزال هذه المناطق بفعل الاستعمار ، انعزالا يكاد يكون تاما عن الحركة الوحدوية العربية » وما تزال المعارك تدور حتى الآن في الجنوب العربي ، بين الوعي العربي القومي النامي وبين الاستعمار البريطاني ومخلفاته وعملائه .

ولقد كانت الجزائر هي أول اقليم عربي ابتلى بسلطان الاستعمار ، ففي سنة ١٨٣٠ قامت فرنسا بغزو الجزائر متذرة بحجة تافهة لا تصلح لأن تكون سببا لضرب وقتل شعب بأكمله ألا وهي ضرب داي الجزائر لسفير فرنسا في الجزائر . وناضلت الجزائر نضال الأبطال ضد الغزاة الفرنسيين ، ولكن استطاعت فرنسا بسياسة الحديد والنار والقوة الغاشمة أن تستعمر الجزائر .. وظلت المقاومة والنضال الوطني ضد الغزاة حتى تمكنت الجزائر من نيل استقلالها في سنة ١٩٦٢ بعد جهادها الثوري الذي بدأ في سنة ١٩٥٤ .

ولم يكتف الاستعمار الفرنسي بفرض سيطرته على الجزائر وحدها ، وإنما تقدم منها بعد ذلك الى تونس - والتي كانت تحت السيادة العثمانية الاسمية - واستطاعت فرنسا أن تقيم ستارا

حديديا حولها لعزلها عن الحركة العربية ، وناضل التونسيون ضد الغزاة حتى سنة ١٩٥٦ حين اعترفت فرنسا رسميا باستقلال تونس ، ولما بان هذا الاستقلال تشوبه بعض الشوائب فان التونسيين ما زالوا يكافحون في سبيل اكمال استقلالهم .

وبالنسبة للمغرب (مراكش) فقد غزتها فرنسا كذلك « ومنذ سنة ١٩١٢ ومراكش يتقاسمها استعماران غاشمان أحدهما اسباني في الاجزاء الشمالية منها والآخر فرنسي في الاجزاء الجنوبية وقد وقف المراكشيون كما وقف اخوانهم الجزائريون والتونسيون في وجه الاستعمار ، وقفة بطولية الى أن تبلور النضال العربي المغربي في المطالبة بالاستقلال التام والعودة الى الوطن العربي الكبير . وفي سنة ١٩٥٦ تم الاتفاق على الغاء الحماية واستقلال المغرب - وهكذا عاد المغرب العربي الى الامة العربية ليشاركها في بناء مستقبلها العربي الموحد .

وما قيل عن الاستعمار الفرنسي في مراكش يمكن أن يقال أيضا عن الاستعمار الاسباني في منطقة الريف ، ولا يستطيع الانسان الا أن يعجب بالكفاح البطولي الرائع الذي قام به المرحوم الامير عبد الكريم الخطابي في منطقة الاحتلال الاسباني الذي لم يتمكن الاسبان من التغلب عليه الا بمساعدة فرنسا التي كانت تخشى أن يمتد لهيب الثورة الى الجنوب .

أما بالنسبة لموقف ليبيا من الاستعمار ، فانها كانت خاضعة للاستعمار الايطالي منذ سنة ١٩١٢ ، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية اول الانجليز والايطاليون اقتسام ليبيا ، وكان للفرنسيين العربي أثره في حصول ليبيا على استقلالها في عام ١٩٥٢ ، من قبل الامم المتحدة . ورغم ذلك لم تتوقف محاولات الاستعمار مع ليبيا فعقدت انجلترا معها اتفاقية تضامن دفاعي في ١٩٥٣ ألحق بها اتفاقيتان احدهما عسكرية والاخرى مالية ، كذلك تعرضت ليبيا للاستعمار الفرنسي حتى جلت فرنسا عن المنطقة الجنوبية من ولاية فزان مقابل معاهدة صداقة تمت في سنة ١٩٥٥ ، ومن ناحية أخرى تعرضت ليبيا للمطامع الامريكية فأنشأت كثيرا من القواعد

العسكرية في أراضيها ثم وقعت معها اتفاقية في ١٩٥٤ لتنظيم مركزها في البلاد .

ومن الواضح أن هذه المعاهدات والمراكز والاحتلالات الانجليزية والفرنسية والأمريكية في ليبيا تمثل عقبة في سبيل انضمام ليبيا إلى الحركة العربية المتحررة الرامية إلى الوحدة الشاملة .

أما موقف الاستعمار بالنسبة للعراق فيتلخص في استطاعة الاستعمار البريطاني استغلال ثورة الشعب العربي في العراق من أجل التحرر والوحدة أبشع استغلال . فلقد أخذ الانجليز يطبقون الانتداب التي (طبخوها) مع الفرنسيين بعد الحرب العالمية الأولى ، حتى تمكن الانجليز من أحكام قبضتهم على العراق وأعلنوا انتدابهم عليه في سنة ١٩٢٢ ثم تم التحالف بين العراق وبريطانيا في ١٩٢٤ ثم عقدت بينهما معاهدة سنة ١٩٣٠ ، ولكن ألغيت هذه المعاهدة مقابل دخول العراق في حلف بغداد ورغم الدعاية الواسعة لمزايا هذا الحلف فلقد ناصب العرب هذا الحلف العداء لخطورته عليهم وعلى مستقبلهم ، ولم يستطع هذا الحلف إلا عزل العراق ، ولكن ألغى هذا الحلف بعد ثورة العراق في سنة ١٩٥٨ .

أما موقف الاردن من الاستعمار فانه والحق يقال غريب في طبيعته، إذ ان الاردن لم يكن وليد الاستعمار ، حين نصبوا على الإمارة عبد الله بن الحسين ، وقد استفل الانجليز حاجة الاردن إلى المساعدة المالية ، وأخذوا يتحكمون عن طريقها في مقدرات الشعب العربي في الاردن ، وهيمنوا على الأمير وحكومته، وفي سنة ١٩٢٨ وقعت معاهدة بين البلدين تضمنت كل ما يطمع فيه الانجليز من هيمنة ونفوذ واحتلال ومطارات ، ولم يكن لتلك المعاهدة أي فضل سوى أنها غيرت لقب الحاكم من أمير إلى ملك ، على حين رأى فيها الشعب العربي في الاردن كل اذلال وتحكم ومهانة .

وامتد التسلط الاستعماري إلى الجيش الاردني نفسه ، فرئيس أركان حربه جلوب كان هو قائده الفعلي ، وامتأ الجيش بالضباط الانجليز الذين هيمنوا عليه ، ولقد أظهرت حرب فلسطين حقيقة الخدعة التي قام بها الانجليز في الجيش الاردني ، فتسليم

اللد والرماة وما نتج عنه من تغيير في سير الحرب لم يكن الا حلقة من المؤامرات التي دبرها الاستعمار الاجنبى مع الحكم الرجعى الخائن فى الاردن .

وبعد ذلك حاولت انجلترا الضغط على الاردن للانضمام الى حلف بغداد ولكن الوعى الشعبى العربى جعل كل هذه المحاولات تخفق اخفاقا ليس له مثيل ، وأدى ذلك الوعى الى طرد جلوب مدحورا ، ولكن التطورات الاخيرة فى سياسة الاردن تنبئنا أن قبضة الانجليز ما زالت متحكممة فى مقدرات هذا الجزء من الوطن العربى ، متحكممة فى ذلك مع الحكم الرجعى الذى به ، والذى سنتحدث عنه فيما بعد .

أما بالنسبة لدور أمريكا الاستعمارى فى الشرق العربى ، فقد بدأ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فقد بدأت منذ ذلك الحين تحاول الحصول على الامتيازات والقواعد التى تبيح لها ممارسة دورها الاستعمارى الجديد فى المنطقة العربية ، وفى أثناء الحرب ، وبموجب اتفاق بينها وبين فرنسا، انشأت الولايات المتحدة عددا من المطارات والقواعد بلغت ١٤ فى انحاء المغرب العربى وخاصة فى مراكش ، كما أقامت ايضا قاعدة جوية كبيرة ومستعمرات للأمريكيين العاملين فى قطاع البترول فى منطقة الظهران فى الجزء الخاضع لحكم السعوديين من الجزيرة العربية

وكذلك فان الاتفاقيات والمعاهدات التجارية وغير التجارية التى تعقدها أمريكا مع الدول العربية ما هى الا ذريعة للتدخل فى شئون هذه الدول واملاء وجهات النظر الامريكية عليها : فمثلا اتفاقيات النقطة الرابعة الامريكية ، وما نالته فى البلاد العربية من امتيازات الاستعمار والتنقيب والمشروعات الاقتصادية المتنوعة وانايب البترول ، وما فى ذلك من قيود وشروط يمكن أن تتحول الى امتيازات تشبه تلك الامتيازات التى كان يتذرع بها الاستعمار الانجليزى أو الفرنسى قبل الحرب العالمية الأولى ليثبت أقدامه أولا ثم ليملى ارادته الاستعمارية على البلاد بعد ذلك .

وقد أدرك العرب خطر الاستعمار الأمريكى الجديد المتخفى فى ثوب المعونات الفنية والاقتصادية ومشروعات الدفاع المشترك

منذ ان راوا أمريكا تقف ذلك الموقف العجيب من قضية فلسطين، ولا شك أن موقف أمريكا هذا قد ساهم إلى حد كبير في خلق إسرائيل التي تمثل عقبة في غاية الخطورة في سبيل المد العربي الوحدوي، وينتشل الدور الاستعماري الأمريكي كذلك في محاولتها المستمرة لربط الدول العربية بعجلة المعسكر الغربي في نطاق ما أسمته بالدفاع المشترك عن الشرق الاوسط ضد المعسكر الشيوعي، ونسيت في ذلك ان العرب لا يعنيهم ان يعادوا المعسكر الشرقي لحساب الغرب، ما دام ذلك المعسكر لم يعادهم ولم يعتد على بلادهم، في حين ذاق العرب الامرين من التسلط الاستعماري الغربي منذ مطلع العصر الحديث، ولكن الوعي العربي بحقيقة الالعب الاستعمارية افسد عليهم الكثير من مشروعاتهم على الرغم من ان بعض الحكام كانوا يفتحون بلادهم للمشروعات الأمريكية عن غفلة حيناً وعن عمد احياناً .

وقد وقفت أمريكا وراء حلف بغداد (الحلف المركزي حالياً) الذي قصد به عزل مصر عن الحركة العربية الوحدوية والضغط على الدول العربية للتكويب حول العراق في هذا الحلف، ولكن شيئاً من ذلك لم يتم، وأخيراً اسفرت أمريكا عن وجهها بأن اشتركت رسمياً في اجنتى حلف بغداد الاقتصادية والعسكرية بعد ان كانت متخفية في بادئ الأمر به .

وكذلك لا يستطيع أحد ان ينكر دور أمريكا في سحب تمويل السد العالي بمصر بعد ان اخفقت في املاء شروطها عليها وتخفيف مناوأة مصر للخطط الأمريكية في الشرق الاوسط .

ثم نرى أمريكا بعد ذلك تنلح علينا بمبدأ ايزنهاور الذي تذرع بما يمكن ان تقوم به الشيوعية الدولية من عدوان مباشر أو غير مباشر على الشرق الاوسط لتتولى أمريكا الرد عليه فوراً، ولم تستحق أمريكا على طاوعها بهذا المبدأ الا الرناء لانها لم تفهم حقيقة الوضع العربي .

وهكذا نرى الدور الاستعماري الذي تلعبه الدول الاستعمارية في العالم العربي يمثل هو الآخر عقبة من العقبات في سبيل الوحدة

هذا ولا يخفى ان اسرائيل تمثل عقبة من اخطر العقبات في سبيل الوحدة العربية باعتبارها خطرا استعماريا يقطع الامتداد الجغرافي الطبيعي بين السلاسل العربية ، وباعتبارها كذلك رأس حربته غرسه الاستعمار في جسد الامة العربية حتى تقاسى من الآلام التي يسببها لها الى الابد .

العقبات الداخلية :

لا تقتصر العقبات التي تقف في سبيل تحقيق الوحدة العربية الشاملة على العقبات الخارجية المثلة في الاستعمار وصنيعه اسرائيل ، وانما توجد الى جانب ذلك عقبات داخلية تتمثل في الحكام الرجعيين الذين مازال بعضهم يهيمن حتى الآن على مقدرات أجزاء من الوطن العربي ، وتتمثل كذلك في النزعات الإقليمية التي ساعد الاستعمار على بثها بين صفوف العرب بغية تفريقهم وسد أى طريق يؤدي بهم الى الوحدة ، ولعل هذه العقبات التي تنبع من داخل الوطن العربي هي اخطر العقبات على الإطلاق ، إذ ان عقبة الاستعمار قد زالت من كثير من اجزاء الوطن العربي وفي سبيلها الى الزوال من بقيته بفضل كفاح العرب الدائب من اجل حريتهم واستقلالهم ، ولم يبق للاستعمار الا بعض الجيوب التي يحتلها احتلالا سافرا في امارات الجنوب العربي ، ولم يبق له الا بعض النفوذ الذي يمارسه في البلدان العربية المرتبطة به بشكل ما، عن طريق المعاهدات او القواعد او الخضوع الاعمى للاجنبي من جانب حكامها ، وعقبة اسرائيل ذاتها ، على خطورتها - لا يمكن ان تقف في سبيل تقدم العرب نحو تحقيق وحدتهم اذا ما عقدوا العزم على ذلك ، بل ان خطر اسرائيل الكامن في قلب الوطن العربي لا يمكن ازالته الا بقيام وحدة عربية قوية ، تجعل العرب صفا واحدا وقلبا واحدا ، حتى لا تتكرر مأساة سنة ١٩٤٨ من جديد .

أما العقبات الداخلية ، فانها في حاجة الى جهاد أكبر ، ولا يمكن ان تتم الوحدة العربية المنشودة الا بالتغلب عليها اولا ، وكما تحدثنا في اسهاب عن خطر الاستعمار واسرائيل كعقتين في سبيل الوحدة العربية فأننا نتحدث الآن كذلك عن خطر العقبات الداخلية على الوحدة كفكرة وكهدف .

أولا : الحكام الرجعيون

تطلع العرب منذ فجر تاريخهم الى تحقيق وحدتهم ، لما لمسوه في تحقيق هذه الوحدة من تحقيق لآمال غالية على نفوسهم ، ولما ادركوه من انها السبيل الوحيد الى عزيتهم وكرامتهم ، وقد رأينا فيما سبق ان هذه الوحدة قد تحققت كثيرا عبر التاريخ الطويل ، ولكننا رأينا أيضا أن هذه الوحدة كانت تعود عوالم كثيرة لتفتتها ، لعل من اهمها - الحكام ورجعيتهم ومطامعهم الشخصية ، ولا يمكن ان تخضع قضية كبيرة كقضية الوحدة العربية لرغبات الحكام واهوائهم ومطامعهم .

وفي حركتنا العربية الحديثة نحو الوحدة ، ارتبطت وحدة الوطن العربي بالرغبة في تحقيق حاضر ومستقبل افضل واكرم للانسان العربي ، أو بمعنى أصح ارتبطت الوحدة العربية بالاشتراكية ، فلم يعد يهم العرب ان يتوحدوا تحت عرش هاشمي يستمد وحيه من الخارج ، أو تحت تاج ملك يقتنى الصور والجواري وسيارات الكاديلاك ، وانما يهمهم ان يتوحدوا في ظل حكم تقدمي يختارونه بانفسهم ولانفسهم ، حكم يوفر لهم الحاضر البناء والتطلع الكريم الى المستقبل ، ذلك الحكم الذي يمكنهم من تحقيق اهدافهم الوطنية الكبرى ، ويمكنهم من مجابهة اى خطر خارجي ، سواء من الاستعمار أو من صنيعته اسرائيل ويوفر لهم في الوقت نفسه العيش الكريم اللائق بالانسان العربي ، واذا كان العرب في كل اقاليمهم قد جربوا الحكم الطبقي القائم على الديمقراطية المزيفة التي لا تخدم الا مصالح طبقة معينة ، فانهم في حاجة فعلا لأن يربطوا بين سيرهم الحثيث نحو الوحدة وبين تطلعهم الى الحكم الديمقراطي الاشتراكي الذي يذيب الفوارق بين الطبقات ، ويقيم دعائمه على أسس الكفاية والعدل .

واذا حاولنا ان نستعيد التجارب التي مرت في مجال الوحدة العربية ، فاننا سنلمس للوهلة الأولى كيف أثبت الحكام الرجعيون دواما انهم في صف آخر غير صف الوحدة العربية على الاساس الاشتراكي الذي يتطلع اليه العرب ، وكيف حاولوا غير مرة ان يستغلوا اندفاع الجماهير العربية الملهفة على تحقيق الوحدة

الغالية من اجل مصالحهم الذاتية ومن أجل أن يزدادوا رجعية على رجعية ، وسنلمس كذلك كيف تتعاون الرجعية مع الاستعمار لأنها تستمد وجودها من وجوده ، او بتعبير أدق ، لأن كلا من الرجعية والاستعمار يستمد وجوده من الآخر ، فمع الاشتراكية المتحررة لا يمكن أن يعيش الاستعمار ، على حين يزدهر الاستعمار وينمو وتتحقق أهدافه اذا ما تعاون مع حكم رجعي لا تهمة بمصلحته الشعب ، بقدر ما تهمة مصلحة شخص الحاكم أو أسرته أو طبقته .

وعندما تطلع العرب الى التخلص من نير الحكم التركي عند قيام الحرب العالمية الاولى ، ارتبط تطلعهم هذا برغبتهم الاكيدة في جمع شملهم في وحدة عربية قوية ، ولا عجب في ذلك فقد كانوا متحدين حتى في اثناء الحكم التركي الفاسد ، واراد الحسين بن علي حاكم الحجاز وقتئذ ان يركب قمة الموجة الزاحفة نحو التحرر والوحدة ، وفرض نفسه زعيما للوحدة العربية ، وبدأ يفاوض الانجليز ويتبادل معهم المراسلات على اساس أن يمكنوه من قيام دولة عربية موحدة يكون هو ملكها ، وحقا ان الانجليز خدعوه بمكرهم ودهائهم المعهودين ، ولكنه لم يكن قط يرغب في الوحدة من اجل تحقيق الاماني القومية العربية ، وانما كان يرغب فيها من اجل تحقيق حلم ذهبي يراوده ، وهو ان يجلس يوما على عرش تخضع له بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية .

ولعلنا ندرك عدم اصالة تفكير هذا الحاكم في الوحدة، عندما نراه وخلفاءه من بعده ، حتى بعد أن تبينت الخدعة الانجليزية الكبرى، يرتبطون بالاستعمار الانجليزي ارتباطا مصيريا، ولا يرتبطون بالشعب العربي الذي يدعون زعامته . . .

وهذا الاتجاه نفسه وبصورة أكثر قتامة ، نجده عند عبدالله بن الحسين ، الذي فرضه الاستعمار ، أميرا ثم ملكا على الاردن ، فبعد أن تقلصت المطامع الهاشمية في قيام دولة عربية أكبر تخضع لحكم الهاشميين ، وقنع فيصل بأن يكون ملكا على العراق ، ورضى عبدالله بأن يقطع له الانجليز جزءا من ارض الشام يولونه اياه ، بدأت مطامع عبدالله الشخصية توجهه ، ففي سنوات الحرب من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٤٣ ، حاول ان ينتهز الفرصة، فكاتب الانجليز ، كما كاتب ابوه مندوبهم مكماهون ، وراسل اهل

الشام متغنيا بالثورة الهاشمية الكبرى الاستقلالية الوحدوية ، ولم يغب عن ذهن عربى وقت ذاك مطلقا أن عبدالله انما يعمل من أجل ملصحته ، وكان ترأسه مع الانجليز والفرنسيين بل ومع اليهود ، ليأخذ تعليماته منهم بدلا من أن يستلهم الشعب الطامح الى الوحدة ، نقطة سوداء قائمة لا يمكن معها أى عربى أن يقبل وحدة يكون زعيمها عبدالله .

وكذلك قدم نورى السعيد في سنة ١٩٤٣ مذكرة الى ~~الملك~~ ^{الملك} يقترح فيها انشاء اتحاد عربى يشمل الشام والعراق ، وكان يرمى بالطبع الى ان يرأس هذا الاتحاد ، هاشميو العراق - عبد الله و فيصل الثانى ، وللاعتبارات نفسها لم تلق حركة نورى السعيد هذه تجاوبا ، لان الوحدة العربية اكبر من أن تكون مشروعا توسعيا لاسرة من الاسرات ايا كانت .

وفي سنة ١٩٤٦ عاود الملك عبدالله نشاطه من أجل تحقيق الوحدة التى يرمى اليها ، وبذل فى سبيل ذلك كل الوسائل دون جدوى ، فلم يهدف العرب الى وحدة كهذه على الاطلاق ، بل ان أصابع الحكام فى الاردن والعراق هى التى كانت وراء الانقلابات المتتالية التى جرت فى سورية ، وكان كل انقلاب يدبر يقصد به الاتيان بحكومة تسهل عملية الاتحاد المرغوب فيه .

ومرة ثانية نقول ان الوحدة العربية أكبر من أن تكون وحدة مؤامرات وانقلابات ، ومنذ ان قام حسنى الزعيم سنة ١٩٤٩ بانقلابه المعروف سارع الملك عبدالله الى تهنيئته والاعتراف بحكومته ، وكذلك فعل نورى السعيد ، ولكنه عندما انقلب على الاهداف الملكية ، قام انقلاب آخر بقيادة سامى الحناوى سنة ١٩٤٩ ايضا ، وفور الانقلاب اتخذت خطوات سريعة لقيام اتحاد عراقي سورى ، وكان للملكية العراقية ضلع كبير فى وقوع هذا الانقلاب ، ولما لم تتحقق الاهداف الشخصية فى تلك المرة ايضا ، قام انقلاب جديد فى تلك السنة نفسها بقيادة اديب الشيشكلى . . .

فهذا الاستغلال البشع للامانى العربية الكبرى نحو الوحدة مما هو الا جناية على تلك الوحدة وتشويه لها ، ولا يمكن بحال ان يقبل العرب استغلال وحدتهم المقدسة من أجل زيادة الرقعة

التي يحكمها ملك أو أمير ، فان الوحدة فوق كل ملك وفوق كل شخص ...

ولم ينته الامر بالحكام الرجعيين عند هذا الحد، اذ يحاولون استغلال التطلع العربى المتلهف الى تحقيق الوحدة لمصلحتهم الشخصية وتوسيع سلطانهم وانما كانوا دائما عقبة كاداء فى سبيل كل خطوة وحدوية ايجابية تتخذها الجماهير العربية عن ارادة حرة ووعى كامل ، فعندما قامت ج.ع.م. - كما سنفصل ذلك فيما بعد - بوحدة مصر وسورية ، وبالاقتراع الشعبى الحر فى كلا الاقليمين ، والتي لم تقم عن طريق مؤامرة او انقلاب ، وانما نبعت من صميم الشعب العربى فى مصر وسورية وباركها الشعب العربى فى كل اجزاء الوطن العربى الكبير واتخذها املا ونواة للوحدة العربية الكبرى ، عندما قامت الجمهورية العربية المتحدة كانت صاعقة على الحكام الرجعيين ، ومنذ اليوم الاول لقيامها بدأت المؤامرات الرجعية تحاك حول الامل العربى العزيز الذى تمثل فى هذه الجمهورية ، ولا شك ان هؤلاء الحكام قد احسوا ان قيام حكم عربى وحدوى تقدمى يباركه الشعب العربى ويلتف حوله فيه من الخطر على عروشهم وتبجائهم وقصورهم وجواربهم وعلى حياتهم ذاتها ما جعلهم يرتجفون ذعرا ، وفى استماتة اليأس الذى رأى الركب المتقدم يخلفه وراءه فى الظلام الذى يعيش فيه ، بدءوا يتآمرون وبدعوا يتحالفون على ما بينهم من ثارات واحقاد شخصية ، وبدعوا يستعينون بالاستعمار كعاداتهم فى ورطتهم هذه ، بل وبدعوا يستوحون الحق حتى من اسرائيل ، وما هم الا امتداد لهؤلاء الحكام الرجعيين الذين خان احدهم - عبد الله - قضية العرب ، وغدر بهم وسلم اللد والرملة لليهود ، وكانت نكسة تسببت فى نكسات .

بدأ سعود يتآمر على الوحدة منذ اليوم الاول لقيامها ، بل منذ ان رأى المد الوحدوى يجتاح سورية ومصر ، وبرغم محاولاته السابقة للظهور بمظهر المتمشى مع تيار القومية العربية ، فان صدمة قيام الوحدة بين سورية ومصر افقدته كل ما قد يكون لديه من اتزان ، وبالفعل دفع مليونى جنيه بقصد اخفاق الوحدة وبقصد اغتيال الرجل الذى اختاره الشعب العربى - فى كلا

الاقليمين - ليكون رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ، ولم يكن غريبا ان يصل الهوس بحاكم رجعى يخشى ان ينهار حكمه ، وان تنهار حياته العفنة امام سيل القومية العربية والوحدة العربية الجارف ، ولم يكن غريبا ان يصل به الهوس الى هذا الحد من الدناءة والفدر ، وما قام به سعود قام به غيره من الحكام الرجعيين ، فقد لجأ « حسين الاردن » و « فيصل العراق » الى انشاء اتحاد هاشمى بين الاردن والعراق كرد على قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وبرغم التهافت والافتعال الواضحين فى هذه الخطوة والذين اديا الى انتهائه بقيام ثورة ١٤ من تموز ١٩٥٨ فى العراق - باركت القلوب المؤمنة بالقومية العربية هذا الاتحاد، بل وارسل الرئيس جمال عبد الناصر برقية تهنئة الى الملك فيصل - بصفته رئيسا للاتحاد - معتبرا ان كل شكل من أشكال الوحدة - مهما تكن ظروف نشأته - خطوة الى الامام ستطورها الجماهير العربية الزاحفة الى تحقيق امانيتها الى الشكل الذى ترتضيه ..

وقد يكون تفصيل رد الفعل لدى هؤلاء الحكام ضد قيام الجمهورية العربية المتحدة الزم فى غير هذا المكان ، ولكننا نقول هنا : ان هؤلاء الحكام الرجعيين لم تنته جهودهم التخريبية عند هذا الحد ، بل ظلوا يتآمرون بوحى من احقادهم ومطامعهم الشخصية ، وبوحى من اسيادهم المستعمرين ، حتى دبروا المؤامرة الانفصالية المشؤمة ، بأموال سعود وجهود حسين ، ولكن هل انتهت قضية الوحدة العربية بوقوع الانفصال ؟ وهل يستطيع احد ان يدعى ان جهود حسين وسعود وشمعون وامثالهم من الحكام الرجعيين قد أفلحت فى إيقاف المد العربى الوحيد ؟ مطلقا .. لا يمكن أى واحد ان يزعم ذلك ، فالوحدة العربية اعظم من ان تنهيا مؤامرة انفصالية تدفع ثمانية ملايين من الجنيهات أو أى مبلغ مهما كان ، فالمبادئ لا تشتري بأموال الخيانة والفدر وأمانى الشعوب لا تخنقها مؤامرات اللصوص الذين يتسترون فى الظلام ..

وهكذا نرى أن هؤلاء الحكام الرجعيين يمثلون عقبة حقيقية وخطيرة من العقبات التى تقف فى وجه الوحدة العربية الشاملة ، تلك الوحدة التى تتخذ من الاشتراكية وتكافؤ الفرص والكفاية والعبل أساسا ومبدأ لها ، وقد عرفنا ان عقبة الاستعمار وعقبة

اسرائيل ستتكفل الوحدة العربية بالقضاء عليها قضاء مبرما ،
واذا تساءلنا عن كيفية القضاء على هذه العقبة ، عقبة الحكام
الرجعيين المتسلطين على مقدرات اجزاء من الوطن العربى الكبير ،
فاننا نقول ايضا : ان القضاء عليهم متروك للشعب العربى ، فهو
وحده الكفيل بذلك ، من اجل تذييل الطريق امام زحفه الوحوى
المقدس .

ثانيا - النزعات الاقليمية والطائفية :

تعتبر النزعات الاقليمية والطائفية من أخطر العقبات فى طريق
الوحدة ، فاذا اعتبرنا الاستعمار والصهيونية خطرين خارجيين
يمكن العرب لو اتحدت كلمتهم ان يتخلصوا منهما مهما كلفنا ذلك
من تضحيات لا يخلون بها من اجل وحدتهم وعروبتهم ، واذا
اعتبرنا الوعى القومى كفيلا بالقضاء على خطر الحكام الرجعيين
مهما طال تشبثهم بمناصبهم ، ومهما امعنوا فى الكيد للحركات
العربية الوحوية ، فان النزعات الاقليمية والطائفية التى ماتزال
بقاياها (موجودة) فى انحاء كثيرة من العالم العربى ، تعتبر خطرا
على الوعى القومى العربى نفسه ، لانها تعوق عملية انضاجه ،
ويحاول مروجوها ان يثثوا المكاييد ويروجوا الشائعات لايقاف المد
العربى الوحوى .

وفى هذه العقبة بالذات يلتقى الاستعمار والصهيونية
والرجعية العربية على صعيد واحد ، فمنذ ان وطئت اقدام
الاستعمار الاراضى العربية وهو يحاول جاهدا ان يثث النزعات
الاقليمية فى ارجاء الوطن العربى ، وكذلك فعلت الصهيونية ،
وما تزال تفعل حتى الآن ، وبالمثل فان الرجعية العربية الحاكمة
التي يهمها ايقاف المد الوحوى يهمها ان تثبت تلك النزعات مخافة
ان تذوب المناصب والمزايا التى يستمتعون بها عندما تتوحد الاقاليم
العربية فى الوطن العربى الكبير وفى كل دولة عربية عشرات من
رجال السياسة الطامعين فى الحكم ووجاهة السلطان يرون فى بقاء
دولهم منفردة مجالا لبروزهم قد يضيق اذا ما قام بينها وبين
الدول العربية الاخرى اتحاد أو وحدة .

وفى كل البلدان العربية نلمس اثرا لهذه النزعات ، ففى مصر

ما قبل الثورة ، بيت الاستعمار منذ أن احتل مصر ان يدفعها الى الانكماش والعزلة عن تيار العروبة ، وقد شجع الانجليز المصريين على الشعور بالكيان الاقليمي المصري والحياة المصرية المحلية ليقطعوا الصلة بينهم وبين اخوانهم العرب ، وقد انساق في هذا التيار بعض المفكرين المصريين عن حسن نية ، وكذلك شجع حكام الاسرة المالكة السابقة هذا الاتجاه ايما تشجيع ، لانهم وهم من العنصر التركي ساءت لهم الحركة العربية المعادية للترك في مطلع القرن الحالي ، وقد ادى كل ذلك الى تشجيع الاعتقاد بأن المصريين يرجع اصلهم الى القراعنة وليس الى العرب ، وان عليهم ان يعتزوا ايما اعتزاز بأصلهم الفرعوني الذي تدل عليه الآثار الفرعونية الخالدة ، وغررت هذه الفكرة البراقة بكثير من المصريين ، حتى المفكرين منهم ونسى هؤلاء وهؤلاء الحقائق التاريخية الدامغة التي تثبت الصلة بين المصريين القدماء وجزيرة العرب والجنس العربي ، تلك الصلة التي قويت بعد الفتح الاسلامي وانتشار الاسلام واللغة والثقافة العربية بين المصريين . وقد ظلت مصر بمعزل عن التيارات العربية بعد الحرب العالمية الاولى ، وظل حكامها الزسيميون يشجعون هذه النزعة الاقليمية ، معتقدين أن في تحاشي مصر للتورط في القضايا العربية - خيرها ومصلحتها ، ونسوا بذلك ان مصر من العرب في الصميم ، وان التضحيات التي يمكن ان تقدمها من أجل القضايا العربية انما هي من أجل قضايا مصر ذاتها ، ولا يمكن أمة أن تنسلخ من نفسها ، وقد ساعد الاستعمار الانجليزى وغفلة الحكام واقليميتهم في تشجيع هذا الاتجاه الذي انتهى بقيام الثورة الاشتراكية العربية في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التي جعلت من أول اهدافها العمل على تدعيم القومية العربية وقيام الوحدة العربية الشاملة ، وقد بذلت مصر الثورة في هذا السبيل من الجهود القوية ما ابطال كل دعايات الاستعماريين ومراميمهم عن عروبة مصر لا يقبل اى عربى فيها جدلا او نقاشا ، والتي اعترف بها المفكرون الغربيون انفسهم ، وبدأت مصر تسير في طريق الوحدة العربية وما تزال ، وستظل كذلك دواما .

واذا التفتنا الى لبنان فاننا نجد فيه ايضا تلك النزعات الاقليمية والطائفية التي شجعها الاستعمار معتمدا على وجود طوائف مسيحية مارونية وكاثوليكية كبيرة في لبنان ، وقد كانت

فرنسا تحوم حول الشام منذ القرن السابع عشر بدعوى حماية الكاثوليكية فيها ، واستطاعت ان تحصل من الدولة العثمانية على امتيازات تجارية وملاحية وثقافية ، واخذت ترسل البعثات التبشيرية والتعليمية الى لبنان ، وقد أقبل مسيحيو لبنان وخاصة الموارنة والكاثوليك على معاهد الفرنسيين التي اخذت تلقنهم ان اصل لبنان فينيقي ، اما العرب فهم غزاة طارئون ، وان القومية العربية ما هي الا استعمار يختفي وراء السيطرة الاسلامية وتأثرت الاجيال التي تنامت في المعاهد الفرنسية بتلك ادعاءات، حتى اننا نلمس أثر تلك النزعة الاقليمية الطائفية في لبنان حتى الآن ، وقد لمسها العرب جليا من موقف رئيس لبنان السابق كميل شمعون من الوحدة العربية ومن قيام الجمهورية العربية المتحدة، وقد نسي المستعمرون الذين روجوا لتلك النزعات الاقليمية ان لبنان عربي بكل ذرة في كيانه ، عربي بأصله وما الفينيقيون الا منحدرين عن الجنس العربي الذي خرج منذ فجر التاريخ من جزيرته ليعمر الاقاليم المجاورة ومنها لبنان ، وان فائدة لبنان من الوحدة العربية لا تقل بحال عن فائدة اى اقليم عربي آخر .

وقد أثرت الدعايات التي بثتها فرنسا عبر الاجيال حتى ان الفرنسيين عندما انتدبوا على لبنان وسورية بعد الحرب الاولى قابلهم الكاثوليك والموارنة المتأثرون بالفرحة والابتهاج ، وقد وضعوا خطة محكمة لابقاء لبنان في حالة الطائفية التي تعوق اى ميل منه نحو التيار العربي الموحدوى ، فجعلوا وظائف الحكومة ومراسمها قائمة على الطائفية ، وقد كان هذا الاساس الطائفي طقنة دامية في قلب القومية العربية في لبنان ، اذ ان الزعماء والرؤساء أصبح همهم الدفاع عن مصالح طوائفهم وما يؤدي اليه ذلك من الاندماج في الفكرة الاقليمية اللبنانية ، وقد رأينا حكام لبنان يسارعون الى الترحيب بمشروع ايزنهاور على ما فيه من منافاة لفكرة القومية العربية ، وهكذا نرى ان النزعة الاقليمية والطائفية في لبنان تمثل عقبة من العقبات الداخلية في سبيل الوحدة العربية .

وكذلك يمكن ان نلمس مثل تلك النزعات الاقليمية في العراق، وسورية ، فقد كان العراق والشام موحدين تحت حكم العثمانيين،

ولكن سلطات الانتداب التي إقتسمت الوطن العربي بعد الحرب العالمية الاولى ، اقامت في كل منهما كيانا اقليميا ، وبدأت كعادتها تشجع النزعات الاقليمية حتى لا ينشأ كيان عربي موحد يقف عقبة أمام المطامع الاستعمارية البعيدة المدى ، وتوطد الحكم المحلي في كل من العراق وسورية والاردن ولبنان ، في حين خضعت فلسطين للحكم المباشر تمهيدا لتحقيق المؤامرة الصهيونية الكبرى فيها ، وبذل الاستعمار كل ما يملك من جهد ، لتدعيم الفكرة الاقليمية حتى يكرس كل اقليم جهده في داخله دون تطلع الى تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وقوى الاستعمار والمطامع الشخصية في كل اقليم من هذه الاقاليم ، ففي كل منها رجال بارزون يتولون الرياسات والوزارات والمناصب والمقاعد البرلمانية، استطاع الاستعمار ان يوهمهم ان في قيام الوحدة العربية خطرا كبيرا على مناصبهم ، هذه حتى يتشبثوا باقليميتهم والابقاء على عز الجاه وصولا المناصب ، وعلى الرغم من ان الشعب العربي في كل من سورية ولبنان والاردن والعراق يؤمن ايمانا قويا جارفا بالوحدة العربية ، فان الذي لا شك فيه ان هناك فئة في كل منها من الذين يجرون وراء المناصب ويقدمون مصالحهم الشخصية على الاهداف القومية الكبرى .

على ان هناك خطرا اقليميا كبيرا على فكرة الوحدة العربية الكبرى يتمثل في تلك الدعوة التي يدعو لها الحزب المسمى « **بالحزب القومي السوري الاجتماعي** » والتي تقوم اساسا على انكار القومية العربية واستحالة قيام وحدة عربية تشمل الوطن العربي بأكمله ، وتركيز الاهتمام على قيام وحدة سورية وكيان سوري ، واعتبار سورية منفصلة عن الاقاليم العربية الاخرى ، معتمدين في ذلك على اذلال يروجونها ، ونزعة شعوبية خطيرة لا تقوم على أي اساس من حقائق التاريخ او العلم او الواقع العربي، اذ يزعمون ان اصل سكان الشام يرجع الى الفينيقيين وليس الى العرب ، وتجاهلوا في ذلك انحدار الفينيقيين انفسهم عن الجنس العربي، والروابط الجنسية والتاريخية والدينية واللغوية والثقافية التي تربط الشام بالعروبة او ثقباط ، وقد ارتبط هذا الحزب بالاستعمار الاجنبي وبالحكام الزجعيين في المنطقة ارتباطا وثيقا

لأنه يعمل بالأغراض التفتيتية التي يعملون لها ، والمتتبع للاحداث العربية القريبة يعرف ان هذا الحزب كان هو المدبر لكثير من المؤامرات التي تهدف الى قلب نظام الحكم في البلاد العربية لتمكين الرجعيين والاستعماريين منها ، فقد قاموا بمؤامرة انقلابية في سورية قبل الوحدة ، وكذلك قاموا بمؤامرة اخيرة في لبنان كانت تهدف الى قلب نظام الحكم الوطني فيه واغتيال حكامه ، وظهر من التحقيق أصبع الحكام الرجعيين في الأردن والاستعمار وراء المؤامرة .

ومن هذا العرض للعقبات التي تقف في طريق الوحدة العربية الشاملة نستطيع أن نؤكد ارتباط هذه العقبات - خارجية كانت أو داخلية - بعضها ببعض ، وكما قلنا فان الاستعمار والصهيونية يستمدان وجودهما من تسلط الحكم الرجعي على مقدرات الأمة العربية ، وكذلك فان الحكام الرجعيين يستمدون وجودهم من الاستعمار الذي يسانداهم بسبب خيانتهم لوطنهم وبيعهم ضمائرهم له ، وكذلك ترتبط هذه العقبات الثلاث ، بالعقبة الثالثة الخطيرة وهي النزعات الاقليمية التي بدورها ما تزال (موجودة) في أكثر من اقليم عربي ، وان كانت تتوارى الآن امام سيل القومية العربية الجارف .

وكما قلنا فان الوحدة العربية غاية ووسيلة ، هي غاية أكبر وأمل عظيم تطلع اليه العرب منذ فجر تاريخهم وضحوا في سبيله ، وما زالوا يتطلعون اليه ولا يبخلون في سبيله بالارواح والدماء ، وهي وسيلة للقضاء على خطر الاستعمار والصهيونية ، فالاستعمار الذي تتهاوى قلاعته الآن في الوطن العربي ، لن تنتهي ألامه نهائيا الا بالموقف العربي الموحد المتين ، والصهيونية التي حاول خالقوها أن يمكنوا لها وأن يزعموا أنها خلقت لتبقى ، لن ينتهي خطرها وتعود فلسطين الغالية الى اهلها العرب لتقوم بدورها كحلقة الوصل في قلب الوطن العربي الكبير الا عن طريق الوحدة العربية ، ولن يكون ذلك يسيرا ، فأمام العرب كثير من الجهاد والكفاح للتغلب على هذه الأخطار والعقبات ولن يتوانى العرب عن بذل كل كل جهودهم من أجل تحقيق امنيتهم الكبرى ... الوحدة العربية الشاملة .

الفصل الثالث

مشروعات الوحدة وتجارتها السابقة عام ١٩٥٨

١ - المشروعات الاقتصادية

برزت على مسرح التخطيط النظري للعلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية مجموعة من المشروعات ، تختلف فيما بينها من حيث الأسس الذي ترتسمه لاقامة الوحدة ومدى التمول للمقطاعات الاقتصادية للدول العربية .

فنجيد أولاً ، المشروع المعروف باسم « مشروع نوري السعيد » : ففي ١٢ من شباط سنة ١٩٤٦ زار نوري السعيد سورية واجتمع بالمرحوم سعد الله الجابري ثم بالسيد سامي الصلح في بيروت ، واقترح رسمياً اقامة اتحاد اقتصادي يضم العراق وسورية ولبنان ، وكان الاقتراح ينص على عقد اتفاق بين الاقطار الثلاثة يتناول شئون التبادل التجاري ، والمواصلات ، والتعاون الثقافي ، والتعاون بين سلطات الامن وتنظيم الري وشئون الجيش والسفر والاقامة .

ففيما يتمق بالتبادل التجاري يؤخذ بمبدأ تخفيف الرسوم أو إعفاؤها عن المنتجات المحلية من زراعية وصناعية ومعدينية .

وفيما يتعلق بالمواصلات يقترح انشاء خط حديدي يربط بين دمشق وبغداد وبيروت بصورة مباشرة ، كما يقترح تخفيف رسوم الخطوط الحديدية وفتح الموانئ وادماج شركات الطيران العربية .

وفيما يتعلق بالري يقترح التعاون على الاستفادة من مياه دجلة والفرات بين سورية والعراق ، ومن مياه العاصي بين لبنان وسورية . واقترح المشروع تقرير حرية التنقل والغاء رسوم الاقامة

والقيود المفروضة على المقيمين وممتلكاتهم فيما يتعلق برعايا البلاد العربية .

ولم يكتب لهذا المشروع أن يتحقق ، لأنه خيف أن يبدو بمظهر تكتل اقليمي لا يرضى البلاد العربية الأخرى ، ولذا ، طرح من أجل العمل على الوصول إلى مشروع مماثل عن طريق الجامعة العربية ، وباتفاق جماعى بين دولها .

وظهر بعد ذلك مشروع « فؤاد عمون » مدير الخارجية اللبنانية ، وهو عبارة عن اقتراح شفهي عرضه السيد/ عمون على السيد الجمالى ممثل العراق فى الجامعة العربية وعلى السيد الرفاعى ممثل الأردن ، فقبله مبدئيا ثم تقدم به السيد /أ/ عمون خطيا لمجلس الجامعة العربية .

ويقترح هذا المشروع عقد اتفاق اقتصادى بين الدول العربية على أن يبدأ بالدول المتقاربة جغرافيا واقتصاديا ، وهى : لبنان وسورية والعراق والمملكة الأردنية الهاشمية ، ذلك لتشابه الأوضاع الاقتصادية بين الدول الأربع لما يربط بينها من روابط اقتصادية قديمة فصمها الانتدابان البريطانى والفرنسى بعد أن كانت هذه البلاد جزءا من وحدة اقتصادية كاملة .

ويترك المشروع الباب مفتوحا للدول العربية الأخرى لتنضم إلى هذا الاتفاق متى شاءت ولكن الأسباب التى أدت إلى أطراح مشروع نورى السعيد عادت فادت بدورها إلى السكوت عن مشروع عمون ، وهى كونه يظهر بمظهر تكتل بعض الدول العربية

ثم تقدم السيد كمال جمبالاط إلى الجامعة العربية بمشروع اتفاق جمركى يرمى إلى تنمية المبادلات بين البلاد العربية عن طريق توحيد السياسة الجمركية والنقدية وتسهيل المواصلات وتبادل المنتجات . وينص المشروع على إعفاء البضائع المصنوعة فى أى بلد عربى من البلدان العربية من الرسوم الجمركية ، وعلى تسهيل التجارة العابرة وتسهيل معاملات استرداد الرسوم الجمركية .

والى جانب هذه المشروعات العامة نجد بعض الاقتراحات الفرعية مثل مشروع السيد خالد العظم الذى اقترح فيه إلغاء

العملات العربية الحاضرة وتغييرها بعملة رسمية موحدة عربية تصدرها هيئة تدعى (مصلحة النقد العربي) وتشترك في هذه المصلحة الدول العربية بحصة معينة من رأس المال . كما اقترح إيجاد مصلحة موحدة للقطع بين البلاد العربية . وقد احيل هذا المشروع لوزارة المالية المصرية التي اكدت عدم صلاحيته ما لم يكن ضمن اطار وحدة شاملة تحقق وحدة كاملة في السياسة المالية والاقتصادية والمصرفية .

ولقد كان لهذه المشروعات في مجموعها أثرها في تحريك مفهوم الوحدة بعد أن ظل أمدا طويلا بفضل الاستعمار وما تلاه من صور الانتداب مختبئا في الصدور ، وبالإضافة الى ذلك كان للاتجاهات الاقتصادية الدولية أثرها في اظهار مشروعات وصور من الاتحادات الاقتصادية ثبت فاعليتها بالنسبة لاقتصاديات الدول الاعضاء فيها ، ولذا ففي ١٩ من مايو سنة ١٩٥٦ اتخذت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية القرار الآتي :

« لما كانت الوحدة الاقتصادية من أهم الاهداف التي تسعى اليها الجامعة العربية فان اللجنة السياسية توصي بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى اعداد مشروع كامل لهذه الوحدة والخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها . على أن تقدم الحكومات العربية الى الامانة العامة أسماء ممثليها في هذه اللجنة في مدى ثلاثة أسابيع وأن تقدم اللجنة تقريرها الى اللجنة السياسية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر » .

وتنفيذا لهذا القرار قامت الامانة العامة بتوجيه الدعوة الى اجتماع لجنة الخبراء في اليوم السادس من أغسطس سنة ١٩٥٦ في حمدون (لبنان) ، وتسهيلا لمهمة اللجنة كانت الامانة العامة قد اعدت مشروع اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة مع مذكرة اضافية حول هذا المشروع اتخذتهما اللجنة أساسا لدراستها . كما استعانت اللجنة بالمشروعات الثلاثة السالفة الذكر (مشروع نوري السعيد ، مشروع كمال جمبلاط ، مشروع فؤاد عمون) .

وقد استجابت حكومات الدول الاعضاء في الجامعة الى هذه الدعوة باستثناء حكومة السودان - واستمرت اجتماعات

اللجنة حتى ٢٢ من أغسطس ١٩٥٦ ، وانتهت بدراسة المشروع المقدم من الامانة العامة وادخال التعديلات عليه الى مشروع اتفاقية للوحدة الاقتصادية الشاملة مع مشروع بالخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيق هذه الوحدة ، كما أعدت اللجنة تقريراً مفصلاً عن اجتماعاتها . .

وتنفيذا لقرار اللجنة السياسية السابقة قدمت لجنة الخبراء تقريرها مع المشروع الى اللجنة السياسية في دور الانعقاد العادى لمجلس الجامعة السادس والعشرين واتخذ المجلس بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٥٦ القرار الآتى :

« بناء على توصية اللجنة السياسية .

« بناء على ما عرضه الامين العام بشأن مشروع الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية قررت اللجنة احالة المشروع الى المجلس الاقتصادى استكمالاً لبحثه من الناحية الفنية » .
وتنفيذا لهذا القرار عرض تقرير اللجنة مع المشروع الذى أعدته على المجلس الاقتصادى في دور انعقاده العادى الرابع ، الذى افتتح في القاهرة بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٥ ، فأحاله الى لجنة فرعية هي لجنة الشؤون الاقتصادية والوحدة والتخطيط . فاستعرضت اللجنة تقرير لجنة الخبراء ثم مشروع الاتفاقية ، وبعد أن أدخلت التعديلات التى رأت ادخالها على مشروع لجنة الخبراء انتهت الى تقرير مشروع عرض على المجلس الاقتصادى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٧/٦/٣ فاتخذ المجلس القرار الآتى :

« يقرر المجلس الموافقة على مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، كما قدمته اللجنة الاولى ومع ملاحظة ما أبداه وفد لبنان من تحفظ في اللجنة وفي المجلس » .

كما يقرر المجلس اعادة المشروع الى اللجنة السياسية للبت فيه من الناحية السياسية .

وببحث اللجنة السياسية للمشروع أثبتت عدم اعتراضها عليه وخاصة أن أحكامه فنية مما لا يدخل في اختصاصها .
وكما سبق أن ألمحنا الى أن التطورات في العلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة في غربى القارة الاوربية ، والتي يتمثل أقواها من

حيث تأثيره على الاقتصاديات العربية في السوق الاوروبية المشتركة كان لها اثرها على فكرة الوحدة العربية . فبعد ما كان مشروع اتفاقية الوحدة هو السياق الى حيز الوجود لقيام السوق العربية المشتركة ، أضحت المناقشات في المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية بشأن اقامة سوق عربية مشتركة هي أحد المغاير لمواجهة الاضرار المحدقة بالاقتصاديات العربية من جراء قيام السوق العربية المشتركة .

وبرغم هذا فمع اقرار وفود الدول العربية جميعا لمشروع الوحدة بين الدول العربية فان التصديق عليها ما زال متأخرا ، بل وتعتمد العراق عرقلته بطرح مشروع جديد متذرعة في ذلك بعدم فاعلية وجدوى احكام مشروع الاتفاقية ، متغافلة عن سبق اقرارها من جميع الدول العربية ، وانها لم تطبق بعد حتى يكشف التطبيق عن مساوي تطبيقها وعيوبه ، ومتغافلة أيضا عما تجرى عليه الأمور في غربى القارة الاوروبية ومحاولات اسرائيل الدائبة لربط اقتصادها بعجلة الاقتصاد الاوربي حتى تكفل لنفسها البقاء ودعم أهدافها الاستغلالية في قلب القارة الافريقية وكسر شوكة الجصار العربي المفروض من حولها .

وفيما يلي نتعرض آجملًا لأهم مبادئ كل من مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية والمشروع الذي تقدم به الوفد العراقي في دور الانعقاد العادي السابع للمجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية . . .

مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية :

تهدف الاتفاقية الى اقامة وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة في تلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة :

- ١ - حرية انتقال الاشخاص ورعوس الاموال .
- ٢ - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .
- ٣ - حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

٤ - حرية النقل والتراتسيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات الدنية .

٥ - حقوق التملك والاىصاء والارث .

ومن أجل تحقيق هذه الاهداف ، اتفقت الدول المتعاقدة المملكة الاردنية الهاشمية ، والجمهورية السودانية ، والجمهورية العراقية ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية اللبنانية ، والمملكة الليبية المتحدة ، والجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة المتوكلية اليمنية - على :

١ - جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والانظمة الجمركية المطبقة في كل منها .

٢ - توحيد سياسة الاستيراد والتصدير ، والانظمة المتعلقة بها .

٣ - توحيد انظمة النقل والتراتسيت .

٤ - عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى ، بصورة مشتركة .

٥ - تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة ، والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي ، بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والتجارة والمهن ، شروطا متكافئة .

٦ - تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعى .

٧ - (١) تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الاخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة ، والعقارات وتوظيف رءوس الاموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص .

(ب) تلافى ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة

٨ - تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الاطراف المتعاقدة ، تمهيدا لتوحيد النقد بها .

٩ - توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية .

١٠ - اتخاذ أى اجراءات أخرى تلزم تحقيق الاهداف السابقة .

كما ناطت الدول المتعاقدة تحقيق هذه الاهداف بهيئة دائمة ينبغي انشاؤها وتدعى « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية » . والمجلس أن ينشئ لجانا اقتصادية وإدارية للعمل تحت إشراف بصورة دائمة أو لمدة مؤقتة ، وفي نطاق الاختصاصات التي يحددها لكل منها . ومبدئيا اتفقت الدول الاعضاء على انشاء ثلاث لجان دائمة .

١ - اللجنة الجمركية لمعالجة الشؤون الجمركية الفنية والإدارية .

٢ - اللجنة النقدية والمالية لمعالجة شؤون النقد والصرف والضرائب والرسوم والشؤون المالية الأخرى .

٣ - اللجنة الاقتصادية لمعالجة الشؤون الزراعية والصناعية والتجارة والنقل والمواصلات والعمل والضمان الاجتماعى .

هذا ، كما ينشأ مجلس فنى لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ومهمته استشارية ، اذ يتولى دراسة وبحث المسائل التى تحال اليه من قبل المجلس أو من قبل الجامعة وعرض البحوث والمقترحات التى تؤمن الانسجام والتنسيق فى الامور الداخلة فى اختصاص المجلس ، وكذلك ينشئ المجلس مكتبا مركزيا للإحصاء يقوم بجمع الإحصاءات وتحليلها ونشرها عند الاقتضاء .

وجدير بالذكر - بعد أن عرضنا لأهم المبادئ والمبادئ التى هى محور اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية - أن نذكر ان الوحدة كما أوضحها المشروع ليست وحدة فورية ، وإنما يتم تحقيقها على مراحل ، ولقد ترك لمجلس الوحدة ، بحكم المادة ١٤ من الاتفاقية ، أن يضع فوز تشكيله خطة عملية بمراحل التنفيذ ، وأن يحدد

الاجراءات التشريعية والادارية والفنية لكل مرحلة مع مراعاة الملحق الخاص - بالخطوات اللازمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية - المرافق لهذه الاتفاقية الذي يشكل جزءا لا يتجزأ منها .

المشروع العراقى لتحقيق التكامل الاقتصادى والفنى بين البلاد العربية :

يقضى المشروع فى مجال تحقيق التكامل الاقتصادى بأن تعمل الدول المتعاقدة على تهيئة الظروف اللازمة لتوفير الحريات الاقتصادية التالية لمواطنيها على قدم المساواة وفى حدود السياسة الاقتصادية لكل منها :

- ١ - (أ) حرية تبادل البضائع والمنتجات العربية .
- (ب) حرية انتقال الأشخاص ورعوس الأموال
- (ج) حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى
- (د) حرية استعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية .
- (هـ) حرية التملك والإيضاء والأرث .

٢ - وتمهيدا لتحقيق الحريات المذكورة ، تضمن الدول المتعاقدة معاملة رعوس الأموال العربية للمؤسسات والشركات العربية التى تقوم بالانتاج أو التى تمارس عمليات الصرف أو النقل بصورة مباشرة ، معاملة متكافئة مع رعوس الأموال المحلية باستثناءها من شروط الجنسية عند إبرام هذا الاتفاق .

ويتم تحرير تبادل المنتجات وذلك بالتدرج فى إزالة الحواجز الجمركية والقيود الادارية وتذليل سائر العقبات التى تعترض هذه الحرية والعمل على اضطراد التوسع فى الاعفاء والتخفيض الجمركى لمنتجاتها ، تمهيدا لتحقيق سوق عربية مشتركة على أساس التنسيق والتكامل الاقتصادى

هذا وعلى الدول الاطراف ، تحقيقا لهذه الغاية ان تتفق على

وضع جداول ملحق بهذه الاتفاقية يحتوى الاول على السلع المعفاة من الرسوم الجمركية ، والثانى على السلع التى تخضع لتخفيض جمركى بنسبة ٧٥ ٪ والثالث على السلع التى تخضع لتخفيض جمركى بنسبة ٥٠ ٪ والرابع على السلع التى تخضع لتخفيض جمركى بنسبة ٢٥ ٪ ، على أن يعاد النظر فى توسيع وتعديل هذه الجداول سنويا .

كما أن للدول الاعضاء أن تتفق على منهج سنوى للتدرج فى ازالة القيود الادارية ، وأن تعمل على تنسيق سياستها التجارية الخارجية وتهيئة الظروف اللازمة لايجاد منطقة جمركية خاصة بها .

هذا وعلى الدول المتعاقدة أن تعمل على تنسيق برامج التخطيط والتنمية الاقتصادية بما يكفل التكامل الاقتصادى بينها وذلك عن طريق التنسيق الصناعى والزراعى ، وتنسيق السياسة المالية والنقدية ، وتنسيق التشريعات الضريبية والرسوم ، وخاصة ما يتعلق بتلاقي ازدواجهما ، وتنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعى بما يضمن تكافؤ الفرص لمواطنيها ، وتنسيق أنظمة النقل والترانزيت وتوحيد أساليب التصنيف والتبويب الاحصائية .

وتحقيقا لهذه الاهداف ، يقرر مشروع الاتفاقية تشكيل هيئة دائمة مرتبطة بالمجلس الاقتصادى - هيئة التنسيق العربى - وتتألف من مندوب دائم من كل من الدول المتعاقدة .

هذا ولكل من المجلس الاقتصادى وهيئة التنسيق والاجهزة المرتبطة بها كيان مستقل له قوامه الخاص ، وميزانيته الخاصة ، ويضم المجلس الدائم المؤسس بقرار من المجلس الاقتصادى الى هيئة التنسيق العربى .

وعلى هيئة التنسيق أن تتولى اعداد ما يلزم لتحقيق اهداف هذه الاتفاقية وتنفيذ احكامها وتقوم بصورة خاصة بما يلى :

١ - وضع البحوث والدراسات الاقتصادية بمساعدة المكتب الفنى الدائم واللجان التى تؤلفها

٢ - تقديم التوصيات والمقترحات ومشروعات اللوائح والاتفاقات الى المجلس الاقتصادى لمناقشتها واقرارها ، وذلك لكل مالة علاقة بتنفيذ هذه الاتفاقية .

٣ - تقديم تقرير سنوى عن تنفيذ مقررات المجلس الاقتصادى بتوصياته .

أما فى المجال الفنى، فتتقضى الاتفاقية بأن تقدم كل من الاطراف المتعاقدة فى حدود امكانياتها الى الاطراف الاخرى وبناء على طلبها الخبرة والمساعدة الفنية ، فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى والثقافى والاجتماعى ، والصناعى والزراعى والطبى ، وينظم تبادل المعونة الفنية بروتوكول ، تضعه هيئة التنسيق ويلحق بهذا الاتفاق ، كما أن على الدول الاعضاء أن تشجع انشاء مؤسسات استثمارية للقيام بمشروعات مشتركة فى مختلف الميادين الاقتصادية وتسهم تلك الدول كلها أو بعضها فى رءوس أموالها .

وحرى بالذكر ، أن الاتفاقية أجازت لاي من الاطراف المتعاقدة الانسحاب من هذه الاتفاقية بعد مرور خمس سنوات على نفاذها ، أو الانضمام اليها - بالنسبة للدول غير الموقعة عليها، على أن يصبح الانسحاب نافذا بعد مرور سنة من تاريخ اعلانه الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وهى فى هذا تتفق مع مشروع اتفاقية الوحدة الذى تضمن الحكم نفسه فى المادة ١٨ منه

وبعد هذا العرض لأهم المبادئ التى يقوم عليها كلا مشروعى الاتفاقيتين ، مشروع اتفاقية الوحدة التى اقترته جامعة الدول العربية ، ومشروع اتفاقية بشأن تحقيق التكامل الاقتصادى والتعاون الفنى بين الدول العربية الذى قدمه الوفد العراقى الى المجلس الاقتصادى فى دور انعقاده العادى السابع - نجد من الحرى بنا ، أن نبين أوجه الخلاف بين المشروعين .

وأول ما يلاحظ على مشروع الاتفاق العراقى انه حريص كل الحرص على البعد عن أن يجعل الوحدة الاقتصادية غاية . . سواء فى أحكامه أو فى مقدمته . . وهذا على خلاف مشروع اتفاقية الوحدة التى ينطق اسمها بالغاية منها ، كما حرصت على أحكامها على تزييد تلك الغاية وايضاح السبل العملية لتحقيقها .

ولذا ، فان مشروق الاتفاق العراقي لا تعدو أحكامه أن تكون وسائل لزيادة التعاون الاقتصادي وتسهيل التبادل التجاري ، وأن تكون ترديدا لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتسهيل تجارة الترانزيت التي عقدت في إطار جامعة الدول العربية في عام ١٩٥٣ . . فضلا على أنه أكثر اتساعا . . اتساعا يقف دون أن يجعل الوحدة الاقتصادية خطوة طبيعية له . . اتساعا يقف دون أن يكون في اعتباره مشاكل العالم العربي سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي أو علاقات التبعية التي مازالت تربط اقتصاديات عدد كبير من الدول العربية بالدول الأوروبية . . اتساعا يقف دون أن يدخل في اعتباره وجود إسرائيل في قلب الأمة العربية ولا الرغبة في تضيق الحصار من حولها . . اتساعا يقف دون أن تدخل في اعتباره الضرورة الملحة للوحدة العربية والتي أوجهها تكامل اقتصاديات دول السوق الأوروبية المشتركة واحتمال انضمام باقي دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إليها مما يشكل ضررا كبيرا على اقتصاديات المنطقة العربية .

(ب) مشروعات الوحدة السياسية

عرفنا ان العرب كانوا يعملون من أجل الوحدة كامل عزيز غال - منذ فجر تاريخهم ، وعرفنا كذلك مشروعات الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية ، ويهنا هنا ان نلم بمشروعات الوحدة السياسية التي حاول العرب تحقيقها منذ مطلع هذا القرن :

فعلى اثر اعلان الدستور العثماني في سنة ١٩٠٨ تكونت في الآستانة « جمعية الاخاء العربي » وكان قوامها شباب العرب ورجابهم ونوابهم وشيوخهم في البرلمان العثماني ، وكان الهدف منها الدفاع عن حقوقهم في كل مكان .

وقام كذلك « المنتدى الادبي » في الآستانة ، والذي ظل يمارس نشاطه من سنة ١٩٠٩ حتى سنة ١٩١٥ ، وكان يبنث الدعوة للقومية العربية والوحدة العربية ، وعندما أعلن الترك عن نياتهم العدوانية ضد العرب نشأت الجمعيات السرية العربية ،

العسكرية وغير العسكرية ، مثل الجمعية القحطانية ، وجمعية
المعهد ، وجمعية العربية الفتاة ، واشترك في تلك الجمعيات العرب
من كل أقاليمهم ، فمن الشام والعراق والحجاز واليمن ومصر ،
كان هناك رجال وقادة يعملون من أجل الحركة القومية العربية ،
وعندما قامت الثورة العربية ضد الاتراك في الحرب العالمية الاولى ،
كانت الوحدة العربية من أهم أهدافها ، وعلى الرغم مما أشرنا إليه
من أن الشريف « حسين » كان يبغيها وحدة لمصلحته ، فإن انشعب
العربي الذي شارك في هذه الثورة كان مؤمناً بالوحدة العربية
كهدف وغاية ، وكذلك كانت الوحدة العربية من الأهداف التي
عقدت من أجلها المؤتمرات العربية بعد الحرب العالمية الاولى ،
فالمؤتمر السوري الذي عقد في يوليو سنة ١٩١٩ ، أوصى بقيام
الوحدة العربية ، وكذلك الامر في المؤتمر العراقي الذي عقد في
٨ من مارس سنة ١٩٢٠

وكذلك كانت الوحدة العربية هي الهدف الاسمي الذي سعى
إليه المؤتمر العربي القومي المنعقد في القدس سنة ١٩٣١ ، وحضره
رجال العرب من جميع أقاليمهم ، وقرروا الميثاق الواجب على
رجال العرب أن يسيروا عليه وينص على :

١ - ان البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ ، وكل ما طرأ عليها
من أنواع التجزئة لا نقره ولا نعترف به .

٢ - توجه الجهود في كل قطر من الاقطار العربية الى وجهة
واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة ، ومقاومة كل فكرة ترمى
الى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والاقليمية .

وفي هذا الميثاق وعى قومي عربي ناضج ، ولو ان هذا الوعي
لم يصطدم بالاستعمار والصهيونية والرجعية الحاكمة لآتى ثماره
من تدعيم التضامن والوحدة العربية الشاملة .

وعندما بدأت المشاورات التي انبثقت منها الجامعة العربية
وميثاقها في سنة ١٩٤٣ كان انهداف العربي من ورائها هو السير
خطوة في طريق الوحدة العربية الكاملة ، وكانت تلك المشاورات
تسمى بمشاورات الوحدة العربية ولم تحقق جامعة الدول العربية
الوحدة العربية المنشودة ، على الرغم من فرحة العرب بانشائها

أملاً منهم أن تكون طريقاً لتحقيق الوحدة الكاملة ، فالجامعة العربية
وقد نشأت منذ البداية على أساس اقليمي لم يكن من الممكن أن
تقوم إلا بالدور الذي قامت به ، وقد تعرضت الجامعة العربية
منذ نشأتها لمعوقات كثيرة لنشاطها العربي نتيجة لأنها كانت
تمثل الحكام العرب ولا تمثل الشعب العربي ، وقد عرفنا كيف
وقف الحكام العرب الرجعيون في وجه الوحدة أحياناً ، وكيف
حاولوا أن يستغلوا المد الوحدي لمصلحتهم أحياناً أخرى .

وقد ذكرنا من قبل محاولات الملك عبد الله أن يقيم وحدة
عربية لمصلحته ، وكذلك كانت هناك حركة وحدوية ترمي إلى اتحاد
سورية والعراق في سنة ١٩٤٩ ، وشجعها العرب المؤمنون بالقومية
العربية والوحدة العربية ، ولكن الاعتبارات الشخصية أفسدت
هذه الحركة .

وقد بلغ من تضج الحركة الوحدوية العربية أن الدول
العربية كلها - تقريباً - تنص في دستورها على أنها جزء من الأمة
العربية ، وقد نص الدستور السوري الصادر في سنة ١٩٥٠ في
مقدمته ما يلي :

« ونعان أن شعبنا جزء من الأمة العربية ، بتاريخه وحاضره
ومستقبله ، يتطلع إلى اليوم الذي تجتمع فيه في دولة واحدة
وسيعمل جاهداً على تحقيق هذه الأمنية ، في ظل الاستقلال
والحرية » ، وفي هذا دليل على نمو الوعي الوحدي العربي ، ليس
في سورية وحدها ، ولكن في كل اقليم عربي ، حتى أن الحكام
الرجعيين المعادين للوحدة يضطرون إلى سرقة شعارات الوحدة من
أجل تضليل الجماهير العربية .

وهكذا نرى أن المشروعات الوحدوية السياسية ظلت تنمو
إلى أن وصات غايتها ، بقيام الجمهورية العربية المتحدة ، والتي كان
قيامها يمثل أول مشروع عربي خرج إلى حيز التنفيذ الفعلي ،
وفي الوقت نفسه يمثل أول مشروع وحدوي تخلص من المطامع
الشخصية والمصالح الذاتية ، وقد مهد لقيام الوحدة بمؤتمرات
شارك فيها المسئولون الرسميون في مصر وسورية ، وكان لهذه
التجربة الوحدوية الكبرى زدد فعل كبير لدى العرب جميعاً ،

فرحب بها وباركها كل عربي مخلص لعروبتة وقوميته . . ووقفه
في سبيلها ، أو حاول انشاء اتحادات مفتعلة لمجابتها ، الاستعمار
وعملاؤه من الحكام الرجعيين . . .

وفي الباب التالي ، من هذا الكتاب، نتناول ذلك كله بالتفصيل .
ولكننا الآن يجب أن نقول : ان الوحدة العربية كانت هدفا دائما
وضعه العرب تصب أعينهم منذ مطلع القرن الحالى ، كما وضعوه
نصب أعينهم طوال تاريخهم العريق .

الباب الثاني

وحدة مصر وسورية (الجمهورية العربية المتحدة)

تمت وحدة مصر وسورية في اطار الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٨ : بعد استفتاء شعبي مباشر عن مشروع الوحدة وانتخاب رئيس الجمهورية ، استفتاء كان نتيجته اجماع الرأى في القطرين على اقرار الوحدة بعدما أقرها المجلسان المصري والسوري بالاجماع ، وعلى اختيار الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا لها ، وأقرت الحكومتان والمجلسان ترشيحه بالاجماع .

وكانت نتيجة الاستفتاء في القطرين كما يلي :

أ - في مصر :

استفتاء الوحدة : يبلغ عدد الناخبين في مصر ٦٢٢٠٣٤٣
اشترك منهم في الاستفتاء ٦١٠٤٢٥٩ . بلغ عدد الاصوات الصحيحة ٦١٠٢٣٧٥ والباطلة ١٨٨٤ وبلغ عدد الموافقين على الوحدة ٦١٠٢١٢٨ وغير الموافقين ٢٤٧ .

النسبة المئوية لعدد المشتركين في الاستفتاء ٩٨ر٨٣ والنسبة المئوية لعدد الموافقين ٩٩ر٩٩ % .

استفتاء الرئاسة : يبلغ عدد الناخبين ٦٢٢٠٣٤٣ اشترك منهم ٦١٠٤٢٦٢ بلغ عدد الاصوات الصحيحة ٦١٠٢٣٨١ والاصوات الباطلة ١٨٨١ وبلغ عدد الموافقين ٦١٠٢١١٦ وغير الموافقين ٢٦٥ .

والنسبة المئوية لعدد المشتركين في الاستفتاء ٩٨ر٨٣ والنسبة المئوية لعدد الموافقين ٩٩ر٩٩ % .

ب - في سورية :

استفتاء الوحدة : يبلغ عدد الناخبين ١٥٧ر١٤٣ر١ اشتراك منهم ٠٠٧ر١٣ر١ بلغ عدد الاصوات الصحيحة ٩٧٨ر١٢ر١ والملغاة ٧٢ وبلغ عدد الموافقين ٨٠٩ر١٢ر١ وغير الموافقين ١٣٩ .
والنسبة المئوية لعدد المشتركين في الاستفتاء ٩٨ر١٣ الناخبين ٩١ر٧٥ ، والنسبة المئوية لعدد الموافقين ٩٩ر٩٨ ٪ .

استفتاء الرئاسة : يبلغ عدد الناخبين ١٥٧ر١٤٣ر١ اشتراك منهم ٠٦٩ر١٣ر١ بلغ عدد الاصوات الصحيحة ٦٩٥ر١٢ر١ والاصوات الملغاة ٧٤. وبلغ عدد الموافقين ٨٠٨ر١٢ر١ وعدد غير الموافقين ١٨٧ .

والنسبة المئوية لعدد المشتركين في الاستفتاء ٩١ر٧٥ والنسبة المئوية لعدد الموافقين ٩٩ر٩٨ .

ولقد اختلفت هذه الوحدة عما سبقها أو تلاها من مشروعات الوحدة ، وذلك من حيث العوامل التي دفعت لها ومن حيث الدعائم التي قامت عليها .

ولذا فإننا في هذا الباب نتناولها بالايضاح كما يلي :

الفصل الاول : العوامل التي دفعت لها ، الدعائم التي قامت عليها ، والفرق بينها وبين مشروعات الوحدة

الفصل الثاني : أثر الوحدة بالنسبة لكل من مصر وسورية .

الفصل الثالث : أثر الوحدة بالنسبة للعالم العربي .

الفصل الأول

العوامل التي دفعت لوحدة سورية وعائلتها

يمكن اجمال العوامل التي دفعت الى وحدة مصر وسورية
في ثلاث :

- ١ - ايمان الشعب السورى بضرورة الوحدة .
- ٢ - التقاء (ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢) مع أهداف النضال
العربى .
- ٣ - التقارب العسكرى والاقتصادى والقومى بين الدولتين
وفيما يلى نتناولها بالتفصيل :

أولا - ايمان الشعب السورى بضرورة الوحدة :

الواقع أن فكرة القومية العربية التي هي من أهم دعائم
الوحدة ، كانت وما زالت متغلغلة في نفس الشعب السورى ، برغم
ما اعترى سورية من احتلال فرنسى ودسائس ومناورات . ولقد
أخذت هذه الفكرة انطلاقتها بعد أن تحررت سورية من الاستعمار
الفرنسى فى ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٦ ، فكانت أول بلد عربى يخلو
عنه الاستعمار الغربى ، وانطلقت سورية منذ هذا الحين لتعمل
للوحد العربى - أميتها الكبرى . ولقد قررت مقدمة الدستور
الذى أقرته الجمعية التأسيسية يوم ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٠
ما نصه :

« نحن الشعب السورى، نعلن أن شعبنا الذى هو جزء من الأمة
العربية بتاريخه وحاضره ومستقبله ، يتطلع الى اليوم الذى تجتمع

فيه أمتنا العربية في دولة واحدة ، وسيعمل جاهدا على تحقيق هذه الامنية المقدسة في ظل الاستقلال والحرية .

فكان هذا النص سابقة غير معروفة في دساتير الشعوب العربية . وكان فاتحة تطور كبير في صياغتها .

وعندما تولى أديب الشيشكلي الحكم في سورية ابان فترة الانحلال التي تلت كارثة فلسطين نسخ دستور الجمعية التأسيسية ووضع بعض أعضائه وبطانته دستورا آخر اذيع يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

وقد جاء في المادة الاولى من الباب الاول من هذا الدستور ما نصه :

- ١ - سورية جمهورية عربية ديمقراطية ذات سيادة تامة .
 - ٢ - وهي وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التخلي عن أى جزء من أراضيها .
 - ٣ - والشعب السوري جزء من الأمة العربية ، وعلى الدولة أن تسعى ، في ظل السيادة والنظام الجمهورى لتحقيق وحدة هذه الأمة .
- وهكذا اثبت الدستور انشائي ، كما اثبت الدستور الاول ، رغبة سورية في الوحدة العربية وسجل كونها جزءا من الأمة العربية .

ثانيا - التقاء ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ مع أهداف النضال العربى :

وكان اعلان ثورة مصر الكبرى صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عاملا جديدا من عوامل التقريب بين سورية ومصر ، فرحب بها السوريون اصدق ترحيب ، وهالوا لها وكبروا لانها نادت بأن تحرير مصر وانقاذها من الاستعمار ومن امراضها وعللها الاجتماعية في مقدمة اغراضها ، كما انها كفرت منذ اللحظة الاولى لقيامها كسورية بشأن حلف بغداد ، اذ اعتقدت كل منهما بأنه عقد لتمزيق وحدة العرب ولتمكين للاستعمار في بلادهم .

ولم يكن الالتقاء التقاء مبادئ فقط ، وإنما مبادئ صدقها العمل ، ففي عام ١٩٥٥ أوفد السيد الرئيس جمال عبد الناصر وفدا برئاسة المفطور له صلاح سالم لدعوة سورية الى عقد ميثاق عسكري تتعاون فيه مع مصر على رد كل عدوان فاستجابت له ، بدون تردد ولا توقف ، بعكس ما جرى في أقطار عربية أخرى . ووقع في دمشق يوم ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ بيان مشترك أعلن اتفاق الحكومتين المصرية والسورية على الاسس التالية :

- ١ - عدم الانضمام الى الحلف التركي العراقي أو أية أحلاف .
- ٢ - اقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك تركز على الأمور التالية :

(١) الالتزام بالاشتراك في صد أي عدوان يقع على إحدى دول المنظمة .

(ب) انشاء قيادة مشتركة دائمة لها مقر رئيسي تشرف على تدريب القوات العسكرية التي تضعها كل دولة تحت تصرف تلك القيادة وعلى تسليحها وتنظيمها وتوزيعها وفقا للخطة الدفاعية المشتركة ، كما تتولى هذه القيادة تنسيق الصناعات الحربية والمواصلات اللازمة للاغراض العسكرية .

(ج) عدم قيام أية دولة مشتركة في المنظمة بعقد اتفاقات دولية أو عسكرية أو سياسية بدون موافقة بقية أعضاء المنظمة .

(د) دعم الاقتصاد بين دول المنظمة تمهيدا لتحقيق الوحدة الاقتصادية الجامعة وتبنى الفريقان الأمور التالية :

— احداث مصرف عربي يصدر نقدا عربيا ، وتؤلف لجنة فنية لوضع قواعد هذا المشروع وإقراره .

— اعادة النظر في نظام التبادل التجاري العربي المعمول به حاليا رغبة في تعزيزه وتوطيده بإعفاء المنتجات والمصنوعات المحلية من الرسوم الجمركية أو تخفيف هذه الرسوم لأدنى حد ممكن .

— تشجيع تأليف شركات مساهمة برءوس أموال عربية مشتركة للقيام بمشروعات زراعية وصناعية واسعة وبأعمال الملاحة الجوية والبحرية والتأمين وغيرها .
— تأليف مجلس اقتصادى عربى لتوجيه هذه السياسة الاقتصادية والإشراف عليها .

٣ — الاتصال بالحكومات العربية لعرض الاسس والمبادئ المذكورة فى هذا البيان ودعوة الدول العربية للموافقة عليه الى عقد مؤتمر توضع فيه النصوص مع تفاصيلها لقرارها وانفاذها فور ابرامها ، على أن يعقد هذا المؤتمر خلال شهر مارس سنة ١٩٥٥ وأن يضم رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية والدفاع الوطنى والمالية والاقتصاد ورؤساء الأركان العامة .

ثالثا — التقارب العسكرى والاقتصادى والقومى بين الدولتين :

ففى الميدان العسكرى ، فتحت مصر مع سورية — تمشيا مع البيان المصرى السورى المشترك — باب المفاوضات فى أوائل شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ لعقد اتفاق عسكرى دفاعى وانتهت المفاوضات يوم ٢٠ منه بعقد الميثاق المطلوب ، وهو أول ما عقد بين مصر وبين حكومة عربية .

وأما فى ميدان الايمان بالقومية العربية وبالوطن العربى الواحد ، فقد أصدرت حكومة الثورة فى يوم ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ الدستور الجديد الذى أعدته مصر ٥ أصدرته متجاوبا ومنسجما مع الدستور السورى فقال فى مقدمته ما يلى :

نحن الشعب المصرى :

الذى يشعر بوجوده متفاعلا فى الكيان العربى الكبير ، ويقدر مسئولياته والتزاماته حيال التضامن العربى المشترك لعزة الامة العربية الخ —

وجاء فى المادة الاولى من الباب الأول « الدولة المصرية » مانصه :

مادة ١ - مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، وهى جمهورية ديمقراطية والشعب المصرى جزء من الامة العربية .

فكان الدستور بذلك موضع ترجيب من السوريين ، واعتبروه متجاوزيا مع دستورهم ومقدمة للوحدة التى يعملون لتحقيقها .

واما فى الميدان الاقتصادى ، فقد دارت المفاوضات - فى اطار البيان المصرى السورى المشترك - لتعزيز الروابط الاقتصادية وتنميتها - ووقع مندوبو الحكومتين يوم ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٦ اتفاقا اقتصاديا قال فى مقدمته :

« ان حكومة الجمهورية السورية وحكومة جمهورية مصر ، رغبة منهما فى تنمية العلاقات الاقتصادية بين بلديهما وتوطيدها على أساس يتفق مع الصلات والروابط الطبيعية القائمة بينهما قد اتفقتا على ما يلى :

المادة الاولى : يبذل كل من الطرفين المتعاقدين ما فى وسعه ، للوصول بالعلاقات التجارية بين بلديهما الى أقصى حد مستطاع وفقا لاحكام هذا الاتفاق وفى حدود النظم الاقتصادية القائمة فى كلا البلدين .

ولقد فتح التعاون فى هذه الميادين مجتمعة الباب امام السوريين للبحث فى انشاء اتحاد فيدرالى تتعاون فى اطاره الدولتان على تحقيق الغرض السامى المشترك الذى يعملان لاجله ، وهو تحرير بلاد العرب وتوحيدها وتقرير انصلات الاقتصادية القائمة بينهما .

فدارت مباحثات بين اقطابهم ومفكريهم وزعماء الاحزاب السياسية وقادتها فاستقر الراى على وضع ميثاق وطنى ، يقره مجلس النواب ، ويؤيده الشعب وتؤلف وزارة تتعهد بتنفيذ احكامه .

وأقر مجلس النواب بعد طول بحث فى شهر مايو من سنة ١٩٥٦ الميثاق ، واوجب تنفيذه ، وهو فى جملته مستمد ومقتبس من السياسة التى نادى بها الرئيس جمال عبد الناصر ، وأعلن أن حكومته تهتدى بهديها .

وهذا هو الميثاق :

« اجتمع ممثلو الاحزاب والكتل النيابية وتدارسوا اوضاع البلاد الخارجية والداخلية والظروف الدقيقة التي تكتنفها وما يحيق بها من اخطار ، فرأوا ان الواجب القومي والمصلحة الوطنية تفرض عليهم الاتفاق على هذا الميثاق القومي وهو :

في السياسة الخارجية :

١ - مقاومة الاستعمار والصهيونية :

(أ) عدم الاعتراف باغتصاب فلسطين ومقاومة الصلح مع اسرائيل واحكام مقاطعتها ومقاومة مشروعاتها التوسعية وكل سياسة تؤدي الى ذلك .

(ب) مناهضة الاحلاف العسكرية الاجنبية وكل سياسة تتجه في هذا السبيل .

(ج) انتهاج سياسة الحياد الايجابي بين العسكريين الشرقي والغربي ودعم مقررات مؤتمر باندونج .

٢ - تحرير البلاد العربية وتوحيدها .

(أ) بتوسيع الاتفاق الثنائي مع مصر بعقد اتفاق بين الطرفين في الشؤون الاقتصادية والثقافية ويصبح هذا الاتفاق نواة للوحدة العربية .

(ب) بالسعى لتقوية ميثاق الجامعة العربية .

(ج) بدعم الجيش العربي الاردني عن طريق تقديم المساعدة المالية له وتألفت على الاثر في يوم ١٦ من يونيو ١٩٥٦ وزارة قومية تعهدت بتنفيذ احكامه ، وادمجته بنصه في برنامجها الذي تقدمت به الى البرلمان ونالت الثقة على اساسه يوم ٢٨ منه ، فصار وثيقة واجبة التنفيذ .

في يوليو سنة ١٩٥٦ ، ألقى رئيس الوزارة القومية بيانا أمام مجلس النواب أعلن فيه أن مجلس الوزراء عهد الى وزير الخارجية

باجراء مفاوضات للاتحاد الفيدرالى بين سورية ومصر . ولقد
قوبل هذا البيان بالارتياح والاستسحاح ، واصدر المجلس اقرار
الاتى باجماع الآراء :

« ان مجلس النواب السورى ، تنفيذا للفقرة الثالثة من المادة
الاولى من الدستور التى تنص على أن الشعب السورى جزء من
الامة العربية يؤيد قرار الحكومة الذى أعلنه رئيس مجلس الوزراء
فى هذه الجلسة والذى نصبه : اننى أعلن للمجلس الموقر ان الحكومة
اتخذت قرارا باجماع آرائها بتفويض لجنة وزارية لمباشرة
المفاوضات مع الشقيقة مصر توصلنا لتحقيق اتحاد فيدرالى بين
قطرينا على أن يكون هذا الاتحاد مفتوحا للدول العربية المتحررة
الآخري . وانى لأرجو الله ان يحقق لنا هذه الخطوة المباركة حتى
اذا تم الاتفاق على هذا الاتحاد تقدمنا بمشروعة الى مجلسكم
لاقراره .

ويلتمس المجلس ان توفق الحكومة للسير فى هذا الطريق
المقدس وأن تأتينا فى القريب العاجل بالنتيجة التى تنتظرها
الشعوب العربية فى جميع أقطارها .

ولقد تجاوبت مصر الشائرة مع سورية الناهضة ، ورحبت
بخطواتها الواسعة فعلق الرئيس جمال عبد الناصر على ما جرى
فقال :

« لقد تأقيت بترحيب بالغ نبأ قرار مجلس النواب السورى
مساء اليوم لاقامة اتحاد بين جمهوريتى مصر وسورية ، ففى
تحقيق هذا الاتحاد تحقيق لأمنية يهفو اليها قلب كل عربى مؤمن
بالقومية العربية ، وقيام اتحاد بين سورية ومصر إنما هو تحقيق
للمادة الاولى من الدستور المصرى ، الذى ينص على أن مصر
جمهورية عربية مستقلة وان الشعب المصرى جزء من الامة العربية
وان السبب الاساسى الذى يجعله يتيقن من نجاح فكرة الاتحاد
وتحقيقها فى وقت سريع يرجع الى سر واحد هو ان عامل الشك
غير موجود بالرة بين البلدين .

ولقد سبق أن نادى البعض بقيام اتحادات بين بعض البلاد

العربية واطلقت على هذه الاتحادات اسماء كثيرة منها الهلال
الخصيب وسورية الكبرى ، ولكنها لم تخرج الى انور بعكس
الترحيب الذى قابل به الشعب السوري الاتحاد مع مصر ، لان
الذين كانوا ينادون بهذه الاتحادات العربية كانت لهم اطماع ،
اما مصر فليس لها اطماع فهي لا تريد اتحادا من اجل عرش ، او
من اجل توسيع اراضيها وتفوذها .

وابلغ السيد محمود رياض سفير مصر فى سورية رئيس
الجمهورية السورية رسميا يوم ٧ من يوليو سنة ١٩٥٦ ان
الحكومة المصرية ترحب بقرار الحكومة السورية بالاتحاد مع مصر
وانها مستعدة للدخول فى مفاوضات معها لتحقيق الاتحاد الفيدرالى
بين البلدين .

وبدأت مصر - من جانب آخر - اعداد العدة للمفاوضات ، الا
انها فوجئت بالعدوان الثلاثى الاثيم فى اكتوبر ١٩٥٦ ، فارجأت
المفاوضات - بطبيعة الحال - ريثما تنتهى الازمة وتنكشف الغمة
الاستعمارية .

ولكن اذا كانت المفاوضات قد اوقفت بسبب العدوان الغادر ،
فان تيار الوحدة المقدس بين مصر وسورية لم يتوقف دقيقة فى وجدان
الشعبين العربيين . ذلك ، ان وحدة مصر وسورية قديمة قدم الازل ،
بل وعلى مر العصور كانت سورية ومصر رفقاء لفاح واحد ، « فلقد
كان فى سورية رد فعل لكل حركة فى مصر كما لانت اصداء الذى
يحدث فى دمشق تتجاوب فى القاهرة » (١) ، فنجد ان الشعب
العربى فى سورية ابان ازمة السويس يقف بكل قواه الى جانب شقيقه
الشعب العربى فى مصر واعلنتها سورية صيحة عربية شجاعة جريئة
.. انها تضع جميع امكانياتها تحت تصرف مصر المطلق
فى المعركة .. بل وقطعت سورية فى نفس الوقت علاقاتها بكل من
انجلترا وفرنسا .. واسرع الشعب العربى العامل فى سورية بنسف
انابيب البترول المارة فى اراضى سورية ، مما ساعد على اشتداد
الضائقة على الدول المعتدية ..

(١) الرئيس جمال عبد الناصر

ونجد أن القومية العربية العملاقة ، تستيقظ في قوة وحماسة ، في أفئدة الوجدانيين الاخرار في كل الوطن العربي ، وخاصة في سورية ، فنجد « جول جمال » الضابط العربي السوري قد اشترك مع أشقائه المصريين الابطال في معركة انتحارية ضد أساطيل الغزاة . . . واستشهد معهم في معركة العرب الخالدة . . في بور سعيد . . فكان علما ونورا لصيحة القومية العربية ، الهادرة من المحيط الى الخليج . . المناذية بالوحدة الخالصة . . وهكذا نجد « ان سورية خاضت معركة قناة السويس بنفس العنف وبنفس القوة التي خاضت بها بور سعيد معركة قناة السويس » (١) ، بل كان من أهم معالم انتصارنا في المعركة « اننا دخلنا المعركة والقومية العربية مجرد كلام وخرجنا من المعركة وقد أصبحت القومية العربية عملا حقيقيا » (٢) .

ولم يكن هذا فقط ما يثبت حقيقة وجود الوحدة في وجدان العرب كافة ، وخاصة في نفس الشعبين العربيين في مصر وسورية ، حتى قبل أن يتحقق قيام الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٥٨ ، إذ اننا نشاهد في عام ١٩٥٧ المؤامرات الاستعمارية لتفتت شمل الامة العربية . . « وهكذا ولما تكب الارض تتظهر من آثار العدوان المسلح الذي قامت به بريطانيا وفرنسا واسرائيل لتحطيم القومية العربية في شخص مصر ، طلع ايزنهاور بمشروعه لتحطيم القومية العربية في كل أرض عربية » (٣) .

وكانت كل هذه المؤامرات تزيد وتصيل ضلالت البلدين الخالدة قوة ومتانة، خاصة عندما اشتد الضغط على سورية بعد العدوان الثلاثي على مصر ، وكان ضغطا امريكيا تركيا يهوديا مشتركا . فاحتشدت قوات اسرائيل وتركيا على حدود سورية وبدأ نوري السعيد وشمعون مؤامراتها لتحطيم النزعة الوجدانية الكامنة في وجدان الشعب العربي في سوريا ولتمهيد لغزو اسرائيلي تركي لسورية . . وسارعت القيادة الثورية المبدعة في مصر الى تلبية نداء الواجب في الدفاع عن سورية الخبيبة رفيقة الكفاح والهدف المشترك «فحاربت مصر معركة التهديدات الموجهة الى سورية وأعصابها

(١) و (٢) الرئيس جمال عبد الناصر .

(٣) الدكتور وليد قمحاوي : «النكية والبناء في الوطن العربي» .

كلها في دمشق وأمام أعصابها قطعة من جيشها ، احتل جنودها مركزهم جنباً الى جنب مع أخوانهم جنود سورية » (١) .

بل وأكثر من ذلك ، وبصورة ثورية حاسمة دارت في شهر سبتمبر ١٩٥٧ ، مباحثات بين مصر وسورية ، انتهت بعقد اتفاق عربي عظيم كانت خطوطه العريضة تتمثل فيما يلي :

١ - توحيد الجيشين ، المصري والسوري في التسليح والتدريب ، وفي مواجهة أي احتمال طارئ .

٢ - إرسال الضباط والخبراء المصريين وعلى وجه السرعة الى سورية للاسراع في تدريب القوات السورية على الاسلحة الحديثة .

٣ - انفاذ الامدادات العسكرية من القوات المصرية الضاربة لتعزيز المقدرة الدفاعية للجيش السوري في معركة التهديدات الموجهة الى سورية ، والمثلة في الحشود التركية الصهيونية .

وعلى أثر ذلك وصلت الى ميناء اللاذقية في أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، القوات الضاربة المصرية لتقف الى جانب القوات السورية في الدفاع عن الشعب العربي في سورية ضد الاطماع والمؤامرات الاستعمارية .

ورابطت القوات المصرية ، على الفور في شمال سورية ، على الحدود المتاخمة لتركيا ، وفي الجنوب متربصة لاسرائيل . . وضربت هذه القوات أعظم المثل على النظام والعمل المشترك بينها وبين القوات السورية التي تربط بجانبها ، وكان من نتيجة هذا ، ان لم يجرؤ أحد على الاقتراب من سورية أو مسها بسوء .

ومن هذه الامثلة العربية ، البسيطة ، القريبة ، نستطيع أن نثبت أن الوحدة العربية الخالصة ، كانت تكمن في النفوس العربية المتحررة ، حتى قبل اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة .

هذا ، ولقد كان لتلك التجربة الحية ، العدوان الثلاثي ، والحشود الاستعمارية - أن تغيرت المبادئ التي على أساسها تم اللقاء بشأن الوحدة ، فبعد ما كان قوامها الاتحاد الفيدرالي ، أضحت

(١) الرئيس جمال عبد الناصر .

• • تكون دولة واحدة • « فلم يكن ممكناً أن تمضي القيادة المبدعة في تجاهل النزعة الوحدوية الكامنة في الوجدان العربي خاصة بعد أن تأكدت من أهميتها الحيوية وامكانياتها الجبارة » (١) •

دعائم وحدة مصر وسورية

« وهكذا في فبراير ١٩٥٨ اتحدت النزعة الوحدوية الاصلية في شعب سورية العربي مع القيادة المبدعة المتصلة بوجدان الشعب والمثلة له في مصر ، وقررت مصر وسورية أن الوحدة (٢) تقوم - كما انتهينا في الفصل السابق - على أساس اقامة دولة واحدة قوامها المبادئ التالية :

- ١ - دولة واحدة للاقليمين •
- ٢ - رئيس واحد للدولة •
- ٣ - تشريع واحد •
- ٤ - تمثيل سياسي واحد وسياسة واحدة •
- ٥ - سياسة اقتصادية واحدة •

وفي هذا تختلف مبادئ وحدة مصر وسورية عن المبادئ التي تقوم عليها مشروعات الوحدة ، وكذا مبادئ الاتحاد السوري اللبناني •

فمبادئ وحدة مصر وسورية تختلف عن مبادئ مشروع « نوري السعيد » من حيث ان وحدة مصر وسورية في اطار دولة واحدة ، وحدة في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتشريعية ووحدة الرئيس ، في حين أن مشروع نوري السعيد يقوم على أساس اقامة اتحاد اقتصادي يضم العراق وسورية ولبنان •

كما يختلفان في أمر آخر : فبينما اعتبرت وحدة مصر وسورية

(١ ، ٢) الدكتور وليد قمحاوي : النكية والبناء في العالم العربي •

نواة للوحدة العربية ، كان مشروع نوري السعيد لتجزئة العالم العربي ، مما يخدم مصالح الاستعمار ، واعوانه ويتجاهل ضرورة وحدة الهدف التي توجبها القومية العربية .

وكما تختلف مبادئ وحدة مصر وسورية عن مبادئ مشروع « نوري السعيد » تختلف عن مبادئ مشروع «فؤاد عمون» (البناني) للأسباب نفسها ؛ إذ أن قوامه وحدة اقتصادية دون أن تتعداها الى غير ذلك من الجوانب ، هذا بالإضافة الى تقسيمه العالم العربي واطهاره بمظهر غير متكامل .

هذا وتختلف مبادئ وحدة مصر وسورية أيضا عن مشروع السيد/كمال جنبلاط من حيث أن هذا الأخير قوامه اتحاد جمركي دون أن يتعداه الى غيره من الميادين ، وتختلف عن مشروع السيد/خالد العظم من حيث أن مبناه وحدة العملة فقط .

اما عن اختلافها عن مبادئ مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية الشاملة لدول الجامعة العربية - الذي أقره مجلس الجامعة في ٢٥/١٠/١٩٥٦ - فذلك جلي من حيث أن مبادئ وحدة مصر وسورية وحدة تشمل مختلف الميادين في حين أن ميادين مشروع اتفاقية الوحدة قوامها الوحدة الاقتصادية دون وحدة غيرها من الميادين .

الفصل الثاني أثر الوحدة بالنسبة لكل من مصر وسورية

نتناول في هذا الفصل أثر الوحدة بالنسبة لكل من مصر وسورية من حيث :

- أولا - الناحية الاجتماعية
- ثانيا - النواحي الدستورية والتشريعية والتنفيذية والقضائية
- ثالثا - المجال السياسي
- رابعا - المجال الاقتصادي

أ - الأثر الاجتماعي :

يتلخص هذا الأثر في وضع السياسة الاجتماعية والعمالية في جميع الميادين بما يتفق مع أهداف القومية العربية ، وقد وضعت الخطط والمشاريع الخاصة بهذا الشأن في نطاق السياسة العامة للدولة على المنوال التالي :

١ - الأجهزة الاجتماعية :

كان من نتيجة إعلان الوحدة بين كل من مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة في فبراير سنة ١٩٥٨ أن أنشئت وزارات مركزية للجمهورية وأخرى تنفيذية لكل إقليم من اقليمى الجمهورية .

وعلى هذا أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المركزية إلى جانب وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل بكل من الاقليم المصرى والاقليم السورى .

وكانت مسئوليات الوزارة المركزية على الوجه التالى :

أولا - وضع السياسة الاجتماعية والعمالية فى جميع ميادين التعاون والعمل والتأمينات الاجتماعية والنشاط الاجتماعى الاهلى بما يتفق مع الاهداف القومية العربية وفى نطاق السياسة العامة للدولة وعرضها على الرئيس جمال عبد الناصر لاصدار قرار بها .

ثانيا - بحث ودراسة الموضوعات والمشاكل الاجتماعية والعمالية ووضع الخطط والمشروعات والبرامج لتنفيذ هذه السياسة استصدار القرارات الجمهورية اللازمة واصدار القرارات المنظمة لها .

ثالثا - تقرير الوسائل التى تؤدى الى نشر الوعى الاجتماعى والعمالى والعناية بالدراسة الاجتماعية والعمالية واستخدامها فى الحياة تطبيقا لمبادئ الاشتراكية العربية وتمشيا مع روح القومية العربية .

رابعا - تنسيق العمل فى الميدان الاجتماعى والعمالى بين الوزارتين بما يتمشى مع السياسة الاجتماعية والعمالية للدولة .

خامسا - تقرير أحسن الوسائل التى تؤدى الى تنسيق تنفيذ السياسة العامة فى الاشراف على الجمعيات والاتحادات والمراكز النموذجية والهيئات التعاونية أو الخاصة التى يشمل نشاطها الجمهورية أو التى يمتد نشاطها خارج الجمهورية أو التى تنظمها اتفاقيات دولية أو التى تشترك أو تنتسب أو تنضم الى هيئات مقرها خارج الجمهورية .

سادسا - تنظيم العلاقات مع الدول العربية والدول الاجنبية فى الشؤون الاجتماعية والعمالية ، وكذلك تبادل الخبراء والمتخصصين وايفاء البعثات وعقد الاتفاقيات التى تكفل ذلك .

سابعا - تنظيم الاشتراك فى المؤتمرات وحلقات الدراهمنة الاقليمية والدولية التى تمس ميادين عملها .

ثامنا - اقتراح مشروعات القوانين والقرارات واللوائح تمهيدا لاعتمادها من السلطة المختصة واصدار القرارات واللوائح المنظمة

للقوانين والتشريعات بما يكفل توحيد الاتجاهات فى المسائل الاجتماعية والعمالية فى الجمهورية .

ناسعا - تقدير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الاجتماعية والعمالية ورسم السياسة المالية الخاصة بذلك واقتراح الميزانيات اللازمة لها .

عاشرا - تقديم وتتبع النشاط الاجتماعى والعمالى بالجمهورية وتقديم وتتبع الخطط والمشروعات المقررة عن طريق التقارير التى تتلقاها أو تطلبها كل من الوزارتين التنفيذيتين .

هذا وقد كانت هناك أجهزة للوزارة لتقوم بتنفيذ السياسة العامة للشئون الاجتماعية والعمالية ، كما كانت هناك لجان عامة للتخطيط الاجتماعى والعمالى والتعاونى .

ولقد أولت الجمهورية العربية المتحدة ، الشئون العمالية من الناحية الاجتماعية فائق عنايتها ، وقد تمثلت هذه الرعاية بصفة خاصة فى مجموعة التشريعات العمالية ، وكان من الضرورى بعد إعلان الجمهورية العربية المتحدة توحيد التشريعات فى كل من اقليمى مصر وسورية ، ولهذه الغاية صدر القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ جامعا لشتات القوانين المختلفة فى قانون واحد .

وعلى هذا الأساس تم توحيد قوانين شئون العمل والعمال فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وقد اشترك فى اعداد ذلك القانون مندوبون من الاقليمين المصرى والسورى ، وتضمن القانون الموحد أغلب الاسس والاحكام التى تضمنتها تشريعات العمل التى كان معمولا بها فى الاقليمين بصفة عامة .

كما كان من الضرورى توحيد التشريعات الاجتماعية فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة ، لذلك رثى توحيد وجمع مختلف المزايا التأمينية التى كفلتها قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ، الكثيرة فى الاقليمين فى قانون واحد خاص والتأمينات الاجتماعية ، وصدر القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، يتضمن هذا القانون تغطية الطوارئ الآتية :

١ - اصابات العمل (حوادث العمل وامراض المهنة) .

٢ - الشيخوخة .

٣ - العجز والوفاة .

كما قامت الوزارة بالاشراف على النشاط الاجتماعي في القطاع الاصلي . ويقوم هذا النشاط على أساس الشعور بالمسئولية والتضامن والتكافل بين الناس جميعا ، والقادرين منهم وغير القادرين من كل فرد على حسب قدرته وامكانياته المادية والمعنوية ، ولكل فرد على حسب حاجته .

واعتمدت الوزارة في اداء برامج الرعاية الاجتماعية بمختلف صورها على هيئات النشاط الاهلي ، وتستهدف الوزارة بذلك رعاية الاسرة والطفولة . فالاسرة أساس المجتمع ، وكذلك رعاية الامومة ورعاية الاحداث .

ولقد كانت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل - في الاقليم السوري - قبل احداثها مديرية متواضعة الحقت منذ انشائها في عام ١٩٤٦ بالوزارة السورية الى أن أنشئت وزارة العمل والشئون الاجتماعية بالقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ الا أن قوامها بقي كما كان عليه في عهد المديرية مقتصرًا على عدد محدود من الموظفين .

وبعد قيام الوحدة قامت الوزارة بالأعمال التالية :

١ - انشاء دارين لرعاية العجزة وثلاث دور لكفالة الايتام واربع دور لرعاية المكفوفين في مختلف المحافظات .

وقامت الوزارة بتنظيم دورة تدريبية خلال عام ١٩٥٩ لموظفي جمعيات رعاية المكفوفين في جميع المحافظات ، وذلك لرفع مستوى الخدمات في هذه الجمعيات وتمكينها من تحقيق أهدافها على الوجه الاكمل .

٢ - توسيع مختلف منشآت معهد « الغزالي » لاصلاح الاحداث المنحرفين في القدسية ، وإعداده لاستيعاب عدد أكثر من هؤلاء المنحرفين ، واحداث حرف جديدة فيه تتفق مع التطور الصناعي

الحديث وتزويد هذه الحرف بالتجهيزات اللازمة لتدريب الاحداث على المهن التى تساعدهم على العمل فى المؤسسات الصناعية فور اخلاء سبيلهم .

٣ - انشاء مباني معهد صيف الدولة لاصلاح الاحداث الجانحين فى المسلمية فى محافظة حلب مع تجهيز هذا المعهد بالمعدات والآلات اللازمة وتعيين الموظفين والمستخدمين الذين يتم تدريبهم .

٤ - انشاء مركز اجتماعى نموذجى فى كل من حران العواميد فى محافظة دمشق واصله فى محافظة السويداء والشرية فى محافظة ادلب ، والمباشرة بانشاء مركز اجتماعى نموذجى فى محافظة اللاذقية .

ويتألف المركز الاجتماعى عادة من ٤ وحدات وهى : الوحدة الاجتماعية والوحدة الصحية والوحدة الزراعية والوحدة العمرانية ، وتقوم كل وحدة منها فى نطاق اختصاصها بتقديم الخدمات للمواطنين فى قرى المركز لمساعدتهم على رفع مستواهم الاجتماعى والصحي والثقافى وتحسين انتاجهم الزراعى والحيوانى وزيادته بنسبة ٢٥٪ خلال ثلاث سنوات

وكان هناك عجز فى عدد الاختصاصيين الفنيين اللازمين لهذه المراكز نظرا لقله عددهم فى الاقليم السورى ، وقد أظهرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التنفيذية فى الاقليم المصرى استعدادها لتزويد الاقليم الشمالى بكل ما يلزمه من هؤلاء الاختصاصيين ، وقد ذهب هؤلاء بالفعل الى الاقليم السورى فى شهر يونيو سنة ١٩٦٠ .

٥ - كما نظمت دفعة تدريبية خلال عام ١٩٥٩ للمرشدين الريفيين لمدة ستة أشهر تخرج ٢٨ مرشدا يوزعون على القرى التابعة للمراكز الاجتماعية التى تم انجازها للقيام بقسطهم فى توافر خدمات المركز للأهالى .

٦ - أولت الوزارة خلال الشهرين الاخيرين الصناعات الريفية اهتماما خاصا بالنظر لدورها الفعال فى تنمية موارد ابناء الريف ، وقد حضر الى الاقليم السورى خبير فى صناعة البسط والسجاد لانشاء المراكز الارشادية لهذه الصناعة .

٧ - وفي مجال التعاون قامت الوزارة بنشر الفكرة التعاونية وايقاظ الوعي التعاوني في الأرياف والمدن عن طريق الجولات التي قام بها موظفو التعاون في مختلف المحافظات .

٨ - كما وضعت خطة لنشر الحركة التعاونية في الريف والمدن تتلخص في تطبيق نظام الائتمان الزراعي التعاوني في الريف وتعميم الجمعيات الاستهلاكية والسكنية والعمالية في المدن .

ونتيجة لتلك الجهود المبذولة تم تأسيس ١٩٦ جمعية تعاونية منها ٧٥ جمعية ائتمان زراعي تعاوني في منطقتي ادلب وجبلة و ٨٨ جمعية تعاونية زراعية خارج نطاق الائتمان و ٣ جمعيات تعاونية منزلية وبناء مساكن وخدمات وصيد اسماك و ٣ جمعيات عمالية ، كما أسس اتحاد تعاوني لمحافظة دمشق وقد وزعت على الجمعيات التعاونية اعانات بمبلغ ٣٥ ألف ليرة لتدقيق حساباتها ولتأمين الخدمات الاجتماعية لعضائها .

كما تم تأسيس حوالي ١٠ جمعيات تعاونية منزلية في مختلف المحافظات والمناطق وكان من المنتظر تعميم الجمعيات التعاونية المنزلية في الاقليم .

وكذلك تم تأسيس عشر جمعيات تعاونية لبناء المساكن في بعض مراكز المحافظات .

ثانيا - من النواحي الدستورية والتشريعية والتنفيذية :

في يوم ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ أعلن الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، ولنظام الحكم فيها . وكان هذا الدستور تنويجا لما سبقه من تطورات في اقليمي الجمهورية ، بل انه كان أيضا تنويجا لكفاح الشعب العربي في الوطن العربي الكبير في خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

فاننا نجد أن ذلك الدستور قد سجل بعمق ودراية آماني الشعب العربي العظيمة .

وقد تضمن الدستور المؤقت أن الدولة العربية المتحدة جمهورية

ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية . .
وينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تستهدف المصلحة العامة . . والملكية الخاصة مصنونة بما يكفل لها أداء وظيفتها في خدمة المجتمع العربي ، والعدالة الاجتماعية أساس الضرائب ، والمواطنون لدى القانون سواء . . والحريات العامة مكفولة في حدود القانون ، ورئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويتولى السلطة التنفيذية . . وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة .

وقد ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا تاريخيا في مجلس الأمة مساء ٢٣/١/٦١ جاء فيه :

« اننى أرى أنه قد حان الوقت لكى أتوجه الى مجلسكم الموقر أطلب اليه طبقا لنص الدستور المؤقت أن يتولى وضع الدستور الدائم للحكم فى الجمهورية العربية المتحدة » . .

وقد تم بالفعل تشكيل لجنة من ٩٠ عضوا من أعضاء مجلس الأمة للقيام بهذه المهمة الوطنية ، وقد قامت الأمانة العامة لمجلس الأمة (ادارة البحوث الفنية) بتوزيع بعض دساتير الدول الاجنبية التى نقلتها الى العربية ، وكذلك دساتير الدول العربية ، وذلك لكى يسترشد بها أعضاء مجلس الأمة فى وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .

ويتولى السلطة التشريعية مجلس الأمة الذى يراقب أعمال السلطة التنفيذية ، ويباشر اختصاصاته المالية والسياسية كما هو وارد فى المسواد : ٢٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ؛ ٣١ ؛ ٣٢ ؛ ٣٣ ؛ ٣٤ ؛ ٣٥ ؛ ٣٦ ؛ ٣٧ ؛ ١٤ ؛ ٢٤ ؛ ٢٥ ؛ ٢٦ ؛ ٣٩ من الدستور المؤقت .

وقد حدد القرار الجمهورى رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٦٠ أعضاء مجلس الأمة ب ٦٠٠ عضو (٤٠٠ من الاقليم المصرى و ٢٠٠ من الاقليم الشمالى وقد تم اختيار أعضاء المجلس بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٦٠ وكانوا يمثلون جميع محافظات الجمهورية العربية المتحدة .

أما بالنسبة للاتحاد القومى فلقد كان هو الوسيلة العملية

لتحقيق أهداف الوطن في الجمهورية العربية المتحدة . كما أنه كان
الأداة القومية لحماية مكاسبها وتأمين حاضرها ومستقبلها ، ويبدأ
تكوينه من القرية التي هي النواة الأولى للمجتمع ، فاللجنة التنفيذية
بالبندر ، واللجنة التنفيذية بالمركز ، واللجنة التنفيذية بالمحافظة
بالمؤتمر العام .

أما بالنسبة للسلطة التنفيذية :

فمراعاة للمقتضيات العملية قرر الدستور المؤقت تشكيل
حكومة مركزية ومجلس تنفيذي لكل من الاقليمين ، ويكون تعيين
كل منهما بقرار من رئيس الجمهورية ، أما اختصاصهما فمقصود
على الدراسة وفحص الموضوعات التي تتعلق بتنفيذ السياسة العامة
للاقليم ، في إطار السياسة العامة للدولة بأسرها ، هذا ، وكنتيجة
لما استقر عليه الرأي من بناء المجتمع على أساس ديمقراطي اشتراكي
تعاوني فإن الأخذ بنظام الإدارة المحلية كان ضرورة حتمية لاستكمال
هذا البناء .

وبالنسبة لوحداتنا المحلية الثلاث فهي : القرية - المدينة -
المحافظة .

أما من الناحية القضائية ، فقد اهتمت الدولة منذ قيام الجمهورية
العربية المتحدة بدعم صرح العدالة وتوطيد أركانها .

وقد بادرت الجمهورية العربية المتحدة على اثر اعلان الوحدة
بتشكيل لجان لدراسة القوانين المعمول بها في الاقليمين ووضع
مشروعات موحدة للقوانين .

ثالثا - في المجال السياسي :

قامت سياستنا الخارجية على أساس من المبادئ الرفيعة التي
كانت ممثلة للاتجاه السياسي لثورة العربية الكبرى التي قامت في
مصر العربية (يوم ٢٣ يوليو ٥٢) وكانت هذه المبادئ هي :

١ - العمل من أجل السلام العالمي .

٢ - تحريم الاسلحة النووية .

٣ - نزع السلاح نزعا شاملا لصالح البشرية .

وقد اختطت الجمهورية العربية المتحدة - وكان هذا امتدادا
لافكار وفلسفة (ثورة ٢٣ يوليو ٥٢) - السياسات التالية لتنفيذ
مبادئها المشار اليها .

١ - سلوك سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز :

قال الرئيس جمال عبد الناصر في هذا المعنى في خطاب له
في جموع الشعب العربي في ساحة الجلاء أمام قصر الضيافة في
دمشق في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٨ :

« لقد قام بعض الناس في ربوع الوطن العربي ، وأعلنوا
انهم لا يفهمون ولا يعقلون ما سياسة الحياد الايجابي ؟ وما سياسة
عدم الانحياز ؟ وان أية دولة من الدول لا بد أن تكون تحت سيطرة
الشرق أو تحت سيطرة الغرب .

وأنا أقول لهم باسمكم - انتم الشعب - ان سياسة عدم
الانحياز هي الاعتماد على الشعب ، وان سياسة عدم الانحياز هي
تلبية رغبة الشعب ، وان سياسة عدم الانحياز هي أخذ الأوامر من
الشعب لا من لندن ولا من واشنطن ولا من أية دولة من الدول ،
ولا من أي مكتب من المكاتب » .

وفي حديث للرئيس جمال عبد الناصر للتلفزيون « السويسري »
في يوم ٢٨ يناير (كانون الآخر) سنة ١٩٦٢ بشأن علاقاتنا بالشرق
والغرب يجيب الرئيس عن سؤال في هذا الخصوص :

« القاعدة الأصلية في علاقاتنا بدول العالم كلها أن تكون طيبة
ونحن نسعى الى ذلك بكل الوسائل ، مع تمسكنا بمبادئنا ودفاعنا
عنها .

فاذا انتقلت من التعميم الى التخصيص ، فاني أستطيع أن أصف
علاقاتنا بالكتلة الشرقية ، بأنها علاقات طيبة ، فان التعاون وثيق
بيننا وبين الاتحاد السوفييتي خصوصا في النواحي الاقتصادية
وكذلك فان علاقاتنا لودية مع باقي دول الكتلة الشرقية .

أما علاقاتنا بدول الكتلة الغربية ، فإن الدرجات فيها تتفاوت ،
فبينما يقوم تعاون وثيق بيننا وبين ألمانيا وبين إيطاليا ، مثلا نجد
أن علاقاتنا مع الولايات المتحدة علاقات نجتهد في تقويتها بمحاولات
الفهم المشترك ، لكننا نجد بعد ذلك أن علاقاتنا ببريطانيا وفرنسا
تعرض دائما للأزمات » .

وفي احتفالاتنا بعيد النصر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٧ قال
الرئيس :

« اليوم من بور سعيد ننظر إلى العالم كله ونقول له : انه برغم
اننا ابتلينا بالعدوان وبرغم أن هناك دولا كبيرة اعتدت علينا ، فإن
هدفنا كان السلام . . . وهدفنا اليوم هو السلام ، وحينما أرادوا أن
يفرضوا علينا الاستسلام قاتلنا من أجل السلام . . . واليوم نعمل
من أجل السلام ونبنى من أجل السلام » .

أما تنفيذ المبدأ الثاني الذي تقوم عليه علاقاتنا السياسية
بالعالم الخارجى . فإن الجمهورية العربية تنبذ الاحلاف العسكرية
وسياسة التكتلات العسكرية والاقتصادية .

وفي هذا المجال يقول السيد الرئيس جمال عبد الناصر :

« نحن ضد الحرب - نحن مع السلام ، ويجب أن نعمل على
أن يسود السلام هذه الارض لان هذه الارض فيها متسع للجميع ،
ولهذا فنحن ضد الاحلاف العسكرية ، لان الاحلاف العسكرية تعنى
الحرب » .

وفي ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٨ صرح الرئيس جمال عبد الناصر
لأعضاء بعثة الصحافة الامريكية التي كانت تزور القاهرة في ذلك
الوقت قائلا :

« اننا نعتبر فكرة عدم الانحياز ، وعدم الاشتراك في حلف
دفاعى مع دولة كبيرة مقاومة لسيطرة الدول الكبرى » .

ولقد كانت مقاومة الاحلاف العسكرية من أهم مبادئ الحياد
الايجابى في سياستنا المعاصرة ، وكانت الاحلاف العسكرية عنوانا
مخربا لتدخل الدول الكبرى فى الشؤون الخاصة بالدول الصغرى .

ان مقاومة الاحلاف العسكرية والقواعد الحربية انما تهدف الى ابعاد شبح الحرب وتؤدي الى خير البشرية في ظل عالم يسوده السلام .

ولقد قاومنا أيضا التكتلات الاقتصادية لما فيها من معنى الضغط الاقتصادي ، على الدول التي لا تشترك في تلك التكتلات والتي قصد بها منع تصفية الاستعمار التي نادينا بها دائما ، وخاصة في مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ .

كما تقرر أيضا في مؤتمر بريوني المنعقد في يومي ١٨ ، ١٩ من يوليو سنة ١٩٥٦ تأكيداً لمبادئ باندونج القرار الآتي :

« ان انقسام العالم اليوم الى تكتلات قوية من شأنه زيادة المخاوف ، وان البحث عن السلام لا يتأتى عن طريق الانقسامات وانما يكون بالسعي نحو الامن الجماعي على أساس عالمي وبتوسيع نطاق الحريات ووضع حد لسيطرة أية دولة على دولة أخرى »

٣ - بالنسبة لشعوب آسيا وافريقية :

تهدف سياستنا الى تحقيق المبادئ الآتية في حياة الشعوب الآسيوية والافريقية :

(أ) تأمين حق الشعوب في تقرير مصيرها .

(ب) مساواة الشعوب لنيل استقلالها .

(ج) العمل على انهاء سياسة القوة .

وهذه المبادئ كفيلة بتحقيق الايجابية في حياة هاتين القارتين . وفي مؤتمر الدار البيضاء الذي عقد في يناير سنة ١٩٦١ قال الرئيس جمال عبد الناصر مؤكدا دعوتنا لمناصرة الشعوب المتخلفة :

« كنا نرى أن مشاكل افريقية جزء من قضية السلام العالمي ، ومن ثم فان تجاوزنا أخذنا وعطاءا مع بقية الشعوب ، وشعوب آسيا في الطليعة منها أمر حيوي لدفع الكفاح الافريقي الى أهدافه » .

٤ - في الميدان العالمي :

اتخذت سياستنا الخارجية ، شعارا يتسم بالقوة والفهم
الناضج للمشكلات العالمية ، وكان هذا الشعار ينادى بأننا : « نعادى
من يعادينا .. ونصادق من يصادقنا » .

وقد ردد الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه التاريخى الذى
القاء يوم ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ بمناسبة اشتراكه فى الحضور
لأعمال الدورة الخامسة عشرة للأمم المتحدة حيث قال :

**« وانى لأقول أمامكم هنا باسم الجمهورية العربية المتحدة اننا
نؤمن أن مشكلة السلام ، والحرب ملك جميع الشعوب باعتبارها
قدر شعوب الأرض جميعا ومصيرها » .**

(٥) فى ميدان السياسة العربية :

ان سياستنا تعتبر القومية العربية هى محور الواقع الذى
يعيش فيه الشعب العربى ، هى الوطن العربى الكبير .

وقد رسم الرئيس جمال عبد الناصر الخطوط الاساسية
للقومية العربية باعتبارها سياسة بناء فى حياة الأمة العربية ولخص
هذه السياسة فى كلمات واضحة تحدد معالم الطريق (١) :

- ١ - القومية العربية عزة واستقلال .
- ٢ - القومية العربية نهاية للاحتلال والاستغلال .
- ٣ - القومية العربية كرامة وبناء ونهاية لعهد العبداء .
- ٤ - القومية العربية وحدة وقوة ومنعة .

ان علاقاتنا ببقية البلاد العربية تتعرض لعوامل مختلفة ومتغيرة
بسبب طبيعة المرحلة الثورية التى تمر بها الأمة العربية فى سعيها
للتحرر السياسى والاجتماعى .

(١) من كتاب الجيب ١٩٦١ - مصلحة الاستعلامات .

ومن الناحية السياسية فنحن نقف في المنطقة مع العدل
والمساواة وضد الرجعية والأقطاع .

وهذا يجعلنا دائما على لقاء مع أمانى باقي الشعوب العربية ،
كذلك فهو يجعلنا في بعض الاحيان على خلاف مع مصالح عدد من
حكامها (١) .

رابعاً - في المجال الاقتصادي :

لم يكن متيسرا الدخول في برامج شاملة للتنمية الاقتصادية
والتعبئة القومية للموارد البشرية والطبيعية قبل أن تستقر الأوضاع
ويخلص الوطن لاهله بلا منازع أو دخيل . . ولقد أملى هذه الضرورة
ما لازم أحداث تمويل السد العالي من تألب الاستعمار علينا ،
باعتباره مثالا للعلاقة الوثيقة العرى بين التنمية والسياسة الخارجية
وكذلك بينها وبين السياسة الداخلية .

ومع هذا فان الامر لم يستمر طويلا منذ اعلان الوحدة ، فقد
أمر الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر التعاوني بجامعة
القاهرة في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ باعداد الخطة الخمسية
القومية الشاملة لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، وتم وضع
الخطة الخمسية الاولى للجمهورية باقليمها للفترة من يونيو ١٩٦٠ /
مايو ١٩٦٥ .

ولقد كانت الفترة منذ أن أمر السيد الرئيس بوضع اطار
الخطة حتى وضعها فترة دراسة نظرية وتطبيقية لأسلم السبل التي
يمكن بها تحقيق التكامل بين اقتصاد الاقليمين دون التضحية بمصالح
القليم لحساب الآخر ودون تعريض أى منهما للهزات .

وعلى هذا الاساس ، فاننا نقسم الفترة التي استمرت فيها
الوحدة بين مصر وسورية قسمين :

(١) من حديث الرئيس جمال عبد الناصر للمستتر جورج
غوشيه في ٢٨/١/١٩٦٢ .

أولهما يبدأ منذ اعلان الوحدة في فجر ٢٢ من فبراير ١٩٥٨ حتى يونيو سنة ١٩٦٠ - وذلك هو الفترة السابقة على تطبيق الخطة .

وثانيهما ، منذ يونيو ١٩٦٠ حتى حركة الانفصال الخائنة .

أولا - الفترة منذ ٢٢ من فبراير ١٩٥٨ حتى يونيو سنة ١٩٦٠ :

١ - التنمية الاقتصادية بالاقليم الشمالى :

لقد مهدت الدولة منذ اعلان الوحدة المباركة بين الاقليمين حتى تاريخ البدء فى تنفيذ الخطة فى الاقليم الشمالى باصلاحات عدة تناولت جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية ، وكان من أثرها زيادة انتاجية القطاعات المختلفة ، وفى ذلك تفصيل نبينه على النحو التالى :

(أ) تنظيم المصارف : صدر فى ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٩ ، ويقضى بفرض شروط خاصة على المصارف التى تعمل فى الاقليم السورى وهى :

١ - أن يتخذ المصرف شكل شركة مساهمة .

٢ - ألا يقل رأسماله المدفوع عن ٣ ملايين ليرة .

٣ - أن يكون ٧٠ ٪ على الاقل من رأس المال مملوكا دائما للمتمتعين بجنسيه الـ ج . ع . م ، وألا يعمل تمثيلهم فى مجلس الادارة عن نسبة حصتهم فى رأس المال . ولرئيس الجمهورية اعفاء المشرف من هذا الشرط على أن يكون ٥١ ٪ على الاقل من رأس المال مملوكا دائما للمتمتعين بجنسية الـ ج . ع . م وأن يكون باقى الاسهم مملوكة دائما لرعايا الدول العربية .

وقد أعطى القانون وزير الاقتصاد حق منح المصارف فى الاقليم السورى وقت صدور القانون مهلة لتنفيذ أحكامه لا تتجاوز خمس سنوات .

ورغبة في التعاون المصرفي بين اقليمي الجمهورية خول القانون المصارف المسجلة في أي من اقليمي الجمهورية العربية المتحدة حق العمل في الاقليم الآخر ، اذا كانت اسهمها جديدة اسمية ومملوكة دائما للمتمتعين بجنسية ج ٥٠ ع ٥٠ .

(ب) الزراعة : من المعلوم أن الزراعة بالاقليم الشمالى تطورت منذ عام ١٩٥٠ تطورا واسعا - أفقيا ورأسيا - وزاد تبعا لذلك الدخل الزراعى حتى بلغ فى عام ١٩٥٧ (١٠٦١٠ ملايين ليرة) كما زادت مساحات الاراضى المروية بنسبة ٤٧ ٪ ، ومساحة القطن بنسبة ٢٣٠ ٪ ، ومساحه القمح بنسبة ٥٠ ٪ ، ومساحه الشعير بنسبة ١٠٠ ٪ ، وعدد الاغنام بنسبة ١١٠ ٪ ، وعدد الأشجار بنسبة ٣٢ ٪ وعدد مضخات الري بنسبة ٥٠٠ ٪ .

ولكن معظم الجهود التى بذلت فى الزراعة كانت تعتمد على تطوير فردى غير مستند الى معالجه المشاكل الفنية الزراعية من ناحية أثر هذا التوسع على خصب الارض ومساحة المراعى ومقتضيات المياه الجوفية ومياه الري وعلاقات الملكية بالارض وعلاقة المالك بالفلاح وعجز الفلاح عن اكتساب حقه فى الملكية . فأدى ذلك الى تعارض بين استثمار الارض وقدرتها الطبيعية ، وإلى تعارض بين المساحة المزروعة وامكانياتها المائية ، وإلى تعارض بين المشروعات الزراعية والقدرة المالية للعاملين فيها ، كما نجم عن ذلك التوسع فى الاستثمار على حساب المراعى ، كذلك نجم أيضا خلل فى الملكية وفى العلاقات الزراعية .

وبذلك وقع تدهور فى القطاع الزراعى ، وزيادة نضوب المياه الجوفية ونقصان فى مياه الري عن كفاية أغراض التوسع الزراعى .

وكان لا بد من العودة الى معالجة هذا الوضع من جميع وجوهه بعد الوحدة مباشرة ، وكان لا بد من وضع برنامج خاص بالري وتنظيم الملكية ائزراعية وتنظيم العلاقات الزراعية والتعاون والتطوير الزراعى والتنمية الزراعية وتنظيم تمويلها ، ووضع الخطط والاهداف والبرامج التى تؤدى الى هذه التنمية .

وللقديم بهذه الاهداف أصدرت الدولة عدة تشريعات هامة حددت الملكية الزراعية والعلاقات الزراعية ونظام التعاون الزراعي والتسليف الزراعي ، وحددت بقوانين أخرى أملاك وزارة الزراعة وزراعة القطن وتجارة البذور والاسمدة الكيماوية والادوية الزراعية ومكافحة الآفات الزراعية ، كما اشتملت هذه القوانين على تنظيم الدورة الزراعية والحجر الزراعي ، وتنظيم استعمال الاسمدة والمخصبات .

وهناك تشريعات أخرى وضعت لرفع مستوى الزراعة وتوجيهها الى جانب هذه التشريعات بدى بدراسة برنامج يهدف لخطه التنمية الزراعية وكذا تنفيذ عدد من المشروعات تعتبر معالم فى طريق التنمية الزراعية وتنفيذ برنامجها ، كما تعاونت وزارة الزراعة فى جهودها مع الوزارات الاخرى المختصة التى لها علاقة بالزراعة من أجل تطوير الزراعة ورفع مستواها ومستوى العاملين بها . وكذلك تم احصاء امكانيات الاقليم الشمالى الزراعية وخططت الوسائل والطرق والامكانيات الفنية اللازمة لاستغلالها .

ولما كانت المحصولات الحقلية الواسعة البعلية والمروية كالقطن والقمح والشعير والبقول والحضر من أهم موارد الزراعة فى الاقليم الشمالى ، تركزت الدراسة على طبيعة الاراضى الحالية المروية والبعلية من ناحيتى الحصب والامكانيات المستقبلية ، كما وضعت خطة لتنمية انتاج هذه المحصولات ، تتلخص اهدافها فيما يلى :

- زيادة معدل انتاج الهكتار من القمح من ٨٠٠ كيلو جرام الى طن أو ١١٠٠ كجم .
- زيادة معدل انتاج الهكتار من الشعير من ٨٠٠ كجم الى طن .
- زيادة محاصيل الاعلاف .
- تحسين أساليب وبناد المحصولات الزراعية الاخرى كالبقوليات والذرة والسمسم .
- احكام وقاية المزروعات .

— تنظيم تسويق الحاصلات الزراعية على أسس تعاونية لزيادة دخل الزراعة .

— تنظيم تسويق القطاع الزراعى وتوسيع نطاق الائتمان الزراعى .

ولقد كان من أثر ذلك ، أن طفرت الزراعة بالاقليم الشمالى ، وفيما يلى نعطى أمثله على تلك الطفرة التى وثبتها فى السنوات ١٩٦٠/٥٨ :

— زادت مساحة الاراضى المروية رىا دائما من ٤٠٠ر٠٠٠ هكتار الى خمسة ملايين هكتار تقريبا ، أى بنسبة ٤٠ ٪ .

— زادت مساحة الاراضى التى تزرع قمحا من مليون هكتار تقريبا الى مليون ونصف الهكتار ، أى بنسبة ٥٠ ٪ .

— زاد انتاج القمح من ٨٣٠ر٠٠٠ طن الى ١٣٠٠ر٠٠٠ طن أى بنسبة ٦٠ ٪ .

— زادت المساحة التى تزرع من الشعير من ٤٠٠ر٠٠٠ هكتار الى ٨٠٠ر٠٠٠ هكتار ، أى بنسبة ١٠٠ ٪ .

— زاد انتاج الشعير من ٣٠٠ر٠٠٠ طن الى ٧٠٠ر٠٠٠ طن أى بنسبة ١٢٥ ٪ .

— زادت المساحة المزروعة قطنيا من ٧٨ر٠٠٠ هكتار الى ٣٦٠ر٠٠٠ هكتار أى بنسبة ٢٣٠ ٪ .

— زاد انتاج القطن الشعير من ٣٥ر٠٠٠ طن الى ١٠ر٠٠٠ طن أى بنسبة ٢٥٠ ٪ تقريبا .

— زاد عدد أشجار الزيتون من تسعة ملايين شجرة الى ثلاثة عشر مليون شجرة ، أى بنسبة نحو ٥٠ ٪ .

— زاد عدد الجرارات المستعملة فى الزراعة من ٦٥٦ جرارا الى ٢٨٠٠ جرار ، أى بنسبة ٣٢٥ ٪ .

- زاد عدد المضخات التي تستعمل في رفع مياه الري من ٢٩٠٠ الى ١٧٠٠٠ ، أي بنسبة ٥٠٠ ٪ .

- زادت قيمة الصادرات الزراعية من ٢٣٨ مليون ليرة الى ٤٥٠ مليون ليرة .

(ج) الصناعة :

استهدفت الدولة في ذلك الوقت العمل على رفع مستوى الصناعة من حيث الكفاية الانتاجية وجودة الانتاج وخفض تكاليفه . كما قامت خلال الفترة من تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٥٨ وانتهت في نيسان (أبريل) سنة ١٩٥٦ بالمسح الجيولوجي لمساحة قدرها (٦٥٠٠ كم ٢) كما بدأت في يوليو سنة ١٩٥٩ التنقيب عن الحديد والجلجنيت ودراسة الوسائل التدميرية بحثا عن المواد الاشعاعية ، ولقد توصلت في هذه الميادين الى نتائج مثمرة أوحى بإمكانيات قيام صناعات لبيرة ، ولقد بذلت الدولة عناية كبيرة في البحث عن البترول وخاصة من حيث استغلال ما تم العثور عليه منه والانتفاع من المشتقات البترولية التي كانت معطلة كمستودعات اللاذقية .

كما تم توحيد الاشراف على شئون البترول واسناد تلك المسؤوليات الى الهيئة العامة لشئون البترول وذلك بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ وقد أنشئ في عهد الهيئة ادارة تنفيذية بالاقليم الشمالي تشرف على شئون البترول وتنفيذ السياسة التي ترسمها الهيئة في هذا الشأن .

ولقد بلغت رؤوس الاموال التي وظفت في القطاع الصناعي (الصناعات التحويلية) منذ ديسمبر سنة ١٩٥٨ حتى يونيو سنة ١٩٦٠ ما يقرب من ١٠٣٢٥ مليون الليرة السورية موزعة على الصناعات التالية :

- صناعات الغزل والنسيج والقطن والصوف والسجاد
٧٥٢٥ من مليون الليرة السورية .

- الصناعات الهندسية ١٥ مليون ليرة سورية .

٠ - الصناعات الكيماوية والغذائية ١٣ مليون ليرة سورية .

٢ - التنمية الاقتصادية بالاقليم الجنوبي :

سارت عجلة التنمية الاقتصادية بالاقليم الجنوبي ، على أساس البرامج التي رسمت لكل من القطاعين الزراعي والصناعي ، فاما بالنسبة للقطاع الزراعي فقد زادت الانتاجية الزراعية بالفدان ، كما توسع في زراعة حاصلات التصدير ، وتوسع أيضا في استصلاح الاراضي وتوزيعها واقامة جمعيات تعاونية زراعية للفلاحين من أجل تسهيل امدادهم بحاجاتهم من التقاوى والبذور والسماذ وتمويلهم باحتياجاتهم من رأس المال اللازم للانتاج الزراعي .

أما في المجال الصناعي ، فقد اهتمت الدولة بالاسراع بتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة ، الذي رسم ليتم تنفيذه في السنوات من ١٩٥٧/١٩٦٢ ، وقد تم تنفيذ أغلب مشروعاته في ظل ثلاث سنوات ، أي في الفترة من ١٩٥٧/١٩٦٠ :

ولقد كان من أثر تنفيذه أن ارتفعت قيمة الانتاج الصناعي من ٥٥٩ مليون جنيه في سنة ١٩٥٩ الى ٦٥٦ مليون جنيه في سنة ١٩٦٠ أي بنسبة ١٧٪ . وتبدو طفرة الانتاج واضحة اذا ما قورنت ارقام انتاج السنوات الاخيرة بسنة ١٩٥٢ ، فقد شملت الزيادة جميع القطاعات الصناعية اذ بلغت قيمة الانتاج الصناعي في سنة ١٩٥٢ حوالي ٣٠٤ ملايين جنيه وزادت الى ٥٠٨ ملايين جنيه ، ثم الى ٥٥٩ مليون جنيه ، ثم الى ٦٥٦ مليون جنيه في السنوات ٥٨ ، ٥٩ ، ١٩٦٠ على التوالي ، أي أن الرقم القياسي للانتاج الصناعي بالمقارنة بسنة ١٩٥٢ قد زاد في هذه السنوات الى ١٦٢٪ وإلى ١٧٨٪ ثم الى ٢٠٩٪ عن مستواه في ذلك العام وذلك على حسب التفصيل التالي :

الرقم القياسي ١٩٥٢ - ٢٠٠				قيمه الانتاج مليون جنيه				نوع الانتاج			
١٩٦٠	٥٩	٥٨	٥٢	٦٠	٥٩	٥٨	٥٢				
٢٠٨	١٨٧	١٦٠	١٠٠	٥٥٣	٤٧٣	٤٢٣	٢٦٦				الصناعات التحويلية
٢٠٨	١٩٤	١٤٨	١٠٠	٨	٧	٦	٤				الصناعات التعدينية
١٩٤	١٦٨	١٧٩	١٠٠	٦٦	٥٨	٦١	٣٤				الصناعات البترولية
٢٩٢	٢١٢	١٨	١٠٠	٢٩	٢١	١٨	١٠				الطاقة الكهربية

هذا ، وتشير بيانات الانتاج الصناعى الى زيادة ملحوظة فقد زاد انتاج غزل القطن من ٩١ ألف طن فى سنة ١٩٥٩ الى ١٠٥ آلاف طن فى سنة ١٩٦٠ ، وانتاج غزل ونسيج الكتان من ٩٨٠ طنا الى ١١٠٠ طن ، كما تضاعف انتاج وغزل ونسيج الجوت فزاد من ١٠٥٠٠ طن الى ٢٥٠٠٠ طن تقريبا والسكر من ٣٢٥ ألف طن الى ٣٣٧ ألف طن ، واقلام الرصاص من ٦٠ ألف قاروصة الى مائة ألف قاروصة ، والطارات الكاوتشوك من ٢٩٥ ألف اطار الى ٤٨٠ ألف اطار ، والادوية من ١٧٠٠ طن الى ٢٠٠٠ طن ، والزجاج من ١٠٠٠ طن الى ١٥٠٠ طن ، وحديد التسليح والاسياخ لصناعة السلك من ١٣٠ ألف طن الى ١٦٠ ألف طن ، وماكينات الخياطة من ٥٧٠ وحدة الى ٤٦٩٦ ، والبوتاجاز من ١٦٠٠٠ طن الى ٢٠٠٠٠ طن ، واللبن المبستر من ٥٠٠٠ طن الى ٨٥٤٥ طنا والجمبرى من ٨٨١ طنا الى ١٠٧٣ طنا .

وفى خلال سنة ١٩٦٠ بدأ انتاج بعض الصناعات الجديدة ومنها سماد الآزوت وسيارات الاوتوبيس والدراجات .

هذا ، وكضرورة لتأمين اقتصادنا تم تعريب باقى القطاعات الاقتصادية امتدادا لما بدأناه فى ١٤ من يناير ١٩٥٧ من تعريب البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية .

ثانيا - الفترة من يونيو سنة ١٩٦٠ حتى تاريخ الانفصال

(الخطة الخمسية الأولى للجمهورية)

ولقد قدرت جملة الاحتياجات الاستثمارية للاقليمين فى السنوات الخمس للخطة (يونيو سنة ١٩٦٠ مايو سنة ١٩٦٥) بحوالى ٢٠٠٤ ملايين جنيه ، يخص الاقليم الشمالى منها ٣٠٧ ملايين جنيه ، ويخص الاقليم الجنوبى منها ١٦٩٧ مليون جنيه . ولقد وزعت هذه الاستثمارات فى كل من الاقليمين بين مختلف قطاعات الاقتصاد من رعى وزراعة وصناعة ونقل ومواصلات وتخزين واسكان ومرافق وخدمات ، بشقيه العام والخاص ، بما يتلاءم مع ظروف كل اقليم ومع مراعاة المبدأ التخطيطى الاساسى . وهو توزيع الاستثمارات على القطاعات بحيث تغل أكبر عائد ممكن وبحيث تعالج المشاكل

الرئيسية لكل من الاقليمين ، وفي مقدمتها تعرض الانتاج الزراعي في الاقليم الشمالى للتقلبات الجوية التى تهدد استقراره الاقتصادى، ومشكلة ضيق الرقعة الزراعية فى الاقليم الجنوبى مع الزيادة المطردة فى عدد السكان .

وقدر أن تسهم تلك الاستثمارات فى السنة الخامسة للخطة بزيادة فى الدخل القومى قدرها حوالى ٦٢٠ مليون جنيه ، منها ١٠٧ ملايين جنيه للاقليم الشمالى و ٥١٣ مليون جنيه للاقليم الجنوبى .

واذا قورنت هذه الزيادة فى الدخل باجمالى الدخل فى سنة الاساس أى فى سنة ١٩٥٩ بلغت ٤٠ ٪ فى الجمهورية فى كل من الاقليمين على حدة .

وفيما يلى توضيح معالم الخطة بالنسبة لكل من الاقليمين على حدة وما تم تنفيذه منها حتى تاريخ الانفصال واجراءات التوحيد الاقتصادى بين اقليمى الجمهورية .

١ - الخطة العامة للتنمية الاقتصادية بالاقليم الشمالى :

كان الهدف من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية بالاقليم الشمالى زيادة الدخل القومى بنحو ٩٦٠ مليون ليرة سورية ، أى بما يعادل ٤٠ ٪ منه ، أو بمعنى آخر حتى يصل الدخل القومى الى ٣٣٦٠ مليون ليرة سورية فى عام ٦٤ - ١٩٦٥ مقابل ٢٤٠٠ مليون ليرة سورية فى عام ٥٩ - ١٩٦٠ .

هذا وعلى أن تتم مضاعفة الدخل القومى السورى فى نهاية السنوات العشر .

وعلى أساس الهدف السابق ائذكر قدرت الاستثمارات اللازمة لتنفيذ الخطة الخمسية بمبلغ ٢٧٢٠ مليون ليرة سورية يقدم القطاع العام منها ١٧٢٠ مليون ليرة ، والقطاع الخاص ١٠٠٠ مليون ليرة ، وقدر أن تقدم منها المدخرات القومية ١٩٥٠ مليون ليرة، على أن يكون ٧٧٠ مليون ليرة من القروض والاعانات الاجنبية .

وفيما يلي بيان بتوزيع الاستثمارات في الخطة :
(مليون ليرة)

النسبة المئوية	استثمارات	القطاع
٣٠ر٥	٨٣٠	الري واستصلاح الاراضي
٩ر٩	٢٧٠	الزراعة (البذور والتسميد والآلات والحيوانات)
١٨ر٧	٥٠٩	الصناعة والكهرباء
١٩ر٧	٥٣٧	النقل والمواصلات
٩ر٥	٢٦٠	الاسكان
١ر٢	٣٢	المرافق العامة والسياحة
٧ر٢	١٩٢	الخدمات
٣ر٣	٩٠	في المخزون
١٠٠	٢٧٢٠	المجموع

وأول ما يلاحظ على هذه الاستثمارات أنه تم توزيعها كما هو الامر بالنسبة لاستثمارات الخطة الخمسية للاقليم الجنوبي من (الجمهورية العربية المتحدة) على أساس الأولويات ، بمعنى أنها تمت على أساس تفضيل المشروعات الانتاجية العاجلة الدخل ، حتى تتمكن الدولة من مواجهه التزاماتها وتوسيع نطاق التنمية في القطاعات الاخرى التي تدر دخلا غير مباشر كقطاع المواصلات والمرافق العامة والخدمات أو القطاع الصناعي التي يختلف فيه وقت عائد رأس المال على حسب نوع الصناعة المستثمر فيها؛ وعلى هذا الاساس قدر نصيب مشروعات الري والزراعة واستصلاح الاراضي بمبلغ ١٠٣٧ مليون ليرة أي ٤٠ر٤ ٪ ونصيب الصناعة والكهرباء بمبلغ ٥٣٧ مليون ليرة أي ١٨ر٧ ٪ ، وقطاع النقل والمواصلات بمبلغ ٥٣٧ مليون ليرة أي ١٩ر٧ ٪ والاسكان والمرافق العامة والسياحة والخدمات بمبلغ ٤٨٤ مليون ليرة أي ١٧ر٩ ٪ .

ويمكن اجمال النتائج التي كانت متوقعة من تنفيذ الخطة في أمور أربعة :

أولا - الارتفاع في الدخل :

كان الهدف - كما سبق أن أوضحنا - رفع الدخل القومي من ٢٤٠٠ مليون ليرة في (١٩٥٩) إلى ٣٣٦٠ مليون ليرة في ٦٤ / ١٩٦٥ ، أي بزيادة مقدارها ٩٦٠ مليون ليرة ، أي بمقدار ٤٠ ٪ . ومعدل سنوي ٦٩ ٪ ، ونتيجة لهذا ، كان من المتوقع زيادة الاستهلاك القومي من ١٧٢٥ مليون ليرة في عام ١٩٥٩ إلى ٢٣٢٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٥ ، أي بما يعادل ٣٤٥ ٪ للسنوات الخمس ، و ٦١ ٪ سنويا .

كما كان مقدار زيادة صافي المدخرات المحلية خلال السنوات الخمس حتى تبلغ ١٩٥٠ مليون ليرة ، أي بمعنى أن تتحقق زيادة سنوية تدريجية في معدل الادخار السنوي من ١١٥ ٪ في سنة الأساس (بداية الخطة) إلى ١٤ ٪ في السنة الخامسة ، وكان مقدرا أيضا زيادة معدل الدخل الفردي من ٥٢٧ ليرة سنويا (١٩٥٩) إلى ٦٥٦ ليرة في ١٩٦٥ ، أي بنسبة ٢٤٥ ٪ بمعدل سنوي مقداره ٤٥ ٪ ، وزيادة الاستهلاك الفردي من ٣٧٩ ليرة في السنة إلى ٤٥٣ ليرة ، أي بنسبة ١٩٥ ٪ في السنوات الخمس بمعدل وسطي قدره ٣٩ ٪ .

ثانيا - زيادة القوة العاملة :

قدرت القوة العاملة في الاقليم الشمالي في سنة الأساس بحوالي ١٥٣٠.٠٠٠ نسمة ، وكان مقدرا أن تبلغ في عام ١٩٦٥ (١٧٣٠.٠٠٠) أي زيادتها بمقدار نحو ١٩٠ ألف شخص ، ليستوعب القطاع الزراعي ٧٥ ألفا ، والقطاع الصناعي والتشييد ٧٥ ألفا ، والخدمات ٤٠ ألفا .

ويبين الجدول التالي تقدير القوة العاملة بالآلاف :

(١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤)

القطاع	١٩٦١/٦٠	١٩٦٥/٦٤	الزيادة
الزراعة	٨٢٠	٨٩٥	٧٥
الصناعة والتشييد	١١٠	١٨٥	٧٥
الخدمات	٦٠٠	٦٤٠	٤٠
جملة القوة العاملة	١٥٣٠	١٧٢٠	١٩٠

ثالثا - التوسع الزراعي الافقى :

تبلغ مساحة الاراضى فى الاقليم السورى ١٨٥ ألف كم ٢ ، أى حوالى ١٨٥ مليون هكتار ، ثلثها قابل للزراعة ، وهى موزعة فى عام ١٩٦٠ على الوجه الآتى :

- ٥٠٠.٠٠٠ هكتار أراض مروية .
- ٤٦٠.٠٠٠ هكتار أراض بعليّة (أى تعتمد على المطر) .
- ٩٠.٠٠٠ هكتار أراض غير مزروعة (ويمكن زراعتها مستقبلا) .

ومن الملاحظ أن الجزء الأكبر من الاراضى المزروعة يعتمد على الأمطار ، وهى عرضة للتفاوت الشديد من سنة الى أخرى مما يعرض الانتاج الزراعى للتقلبات الشديدة التى يكون أثرها كبيرا على الاقتصاد السورى ، لذلك هدفت الخطة الى التوسع فى الاراضى المروية ، ومن المقدر أن موارد الاقليم المائية تساعد على رى مساحة اضافية لا تقل عن مليون هكتار ، وبذلك كان ممكنا رفع نسبة الاراضى المروية من ٥٠٠ ألف هكتار (٣.٨ ٪ من الاراضى القابلة للزراعة) الى ١٥٠ مليون هكتار (٢٥ ٪ من الاراضى القابلة للزراعة) ، كما هدفت الخطة الى إنشاء شبكات لرى مساحة قدرها ٢٥٤ ألف هكتار ، حتى تزداد الاراضى المروية من ٥٠٠ ألف هكتار الى ٧٥٠ ألف هكتار ، أى بزيادة قدرها ٥٠ ٪ .

رابعاً - تحقيق التكامل بين خطتي الاقليمين :

ويظهر هذا التكامل جلياً في عديده من المشروعات الصناعية التي ورد تفصيلها بكلتا الخطتين وذلك الى الدرجة التي تؤكد لها المبادئ الاقتصادية لتوطن المشروعات ونفقات النقل وحجم المشروعات . سنعود الى مناقشة هذه النقطة فيما يلي :

تنفيذ الخطة :

بدأت الدولة التي أخذت على عاتقها مضاعفة الدخل القومي بتنفيذ المشروع الخمسي الاول لحطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من السنة المائية ١٩٦٠/١٩٦١ حتى وقع الانفصال ملزمة في تطبيقه القواعد الآتية :

أ - ان تحقق الخطة سياسة الدولة في خلق المجتمع الديمقراطي الاشتراكي التعاوني بزيادة الدخل القومي ، وتحسين توزيع الثروة القومية بين المواطنين .

ب - ان تتم التنمية دون احدث آثار تضخمية أو انكماشية ضارة بالاقتصاد القومي في مجموعه .

ج - ان تحقق الخطة تنمية مستقرة تقل فيها الهزات الاقتصادية الى أدنى حد ممكن، حتى يتحرر بذلك الاقتصاد السوري من تقلباته الواسعة في الانتاج والدخل التي تغلب عليه بسبب العوامل الطبيعية وتقلبات الاسعار العالمية بشأن المواد الأولية .

د - أن تولى الدولة استغلال الثروات البترولية والمعدنية الكامنة بالاقليم عناية خاصة وان تعمل على مد شبكة من الخطوط الحديدية لتساعد على سهولة النقل وخفض تكاليفه ، ومن ثم زيادة دخل المزارعين في المناطق المختلفة وان تنشر الصناعة بين ارجاء الاقليم .

ولا شك ، ان الدولة عملت خلال الشهور التي مضت منذ بدء تنفيذ الخطة على تحقيق جانب كبير من مشروعات السنة الأولى منها ، ولكننا نأسف لعدم توافر بيان تلك المشروعات .

(٢) الخطة العامة للتنمية بالاقليم الجنوبي

تم توزيع استثمارات الخطة بالنسبة للاقليم الجنوبي على القطاعات الرئيسية على الوجه الآتي :

(عدد المشروعات واجمالى قيمة الاستثمارات والعمليات الخارجية اللازمة لها موزعة على القطاعات الاقتصادية فى الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٥/٦٠)

(مقومة بأسعار ١٩٦٠/٥٩) . (بملايين الجنيهات)

القطاع	عدد المشروعات	اجمالى الاستثمارات	منها عملات خارجية
		قيمة	نسبة مئوية
الزراعة	١٦٧	٢٢٥ر٣	١٣ر٣
الرى والصرف	٩	١١٩ر٤	٧ر٠
السند العالى	١	٤٧ر٣	٢ر٨
الصناعة	٤٥٥	٤٣٩ر٢	٢٥ر٨
الكهربا	٦٢	١٣٩ر٥	٨ر٢
النقل والمواصلات			
والتخزين	٣٦٨	٣٣٦ر٨	١٤ر٠
قناة السويس	١٠	٣٥ر٠	٢ر١
المبانى السكنية	٥	١٧٤ر٦	١٠ر٣
المرافق العامة	٢٧	٤٨ر٨	٢ر٩
الخدمات	١٣٧	١١١ر٠	٦ر٥
المجموع	١٢٣١	١٥٧٦ر٩	٩٢ر٩
التغيير فى المخزون	-	١٢٠ر٠	٧ر١
الاجمالى العام	١٢٣١	١٦٩٦ر٩	١٠٠ر٠

وقد تحددت أهداف الزيادة في الانتاج في السنة الاخيرة من
سنى الخطة بالنسبة لسنة الاساس (١٩٦٠/٥٩) على الوجه الآتى :

القطاع	نسبة الزيادة في الدخل	نسبة الزيادة في الانتاج
الرى والصرف والزراعة	٢٨ر٠٪	٢٨ر٢٪
الصناعة والكهرباء والتشييد	٨١ر٨٪	٢٨ر١٪
النقل والمواصلات والتخزين	٢٠ر٦٪	٢١ر٥٪
المخدمات الاخرى	٢٥ر٠٪	٢٦ر٠٪
جملة الاقتصاد القومى	٤٠٪	٤٢ر٦٪

ومن أهداف الخطة زيادة العمالة في السنوات الخمس بحوالى
١٨٪ من المتوسط ، ومن ثم الزيادة في مجموع الاجور والمرتبات
بما لا يقل عن ٣٤٪ من قيمتها في سنة ١٩٦٠/٥٩ ، كما أن من
أهدافها زيادة كفاية رأس المال وزيادة الصادرات والادخار المحلى .

واستهدافا لرفع مستوى معيشة الشعب وتقليل الفوارق بين
مختلف طبقاته وفئاته في مستويات المعيشة ومستوى الخدمات وحفاظته
على مستوى الاستثمار في الوقت نفسه نص قرار اعتماد الخطة على
اتخاذ الاجراءات لزيادة الإستهلاك من السلع والخدمات بما لا يتعدى
٢٤٪ من العمل على ملافاة أسباب التضخم وارتفاع مستوى الأسعار
محافظة على مصلحة الطبقات المحدودة الدخل .

ما تم تنفيذه من مشروعات الخطة بالاقليم الجنوبى حتى تاريخ
الانفصال :

(٣) اجراءات التوحيد الاقتصادية بين اقليمى الجمهورية :

منذ قيام الجمهورية العربية المتحدة عمدت الدولة الى اتخاذ
اجراءات متداخلة فيما بينها تهدف الى زيادة العلاقات الاقتصادية
بين الاقليمين منها :

١ - وضع خطة اقتصادية شاملة :

وضعت الجمهورية العربية خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمدة خمس سنوات فيما بين سنتي ١٩٦٠/١٩٦٥ . والغرض من الخطة ، زيادة الانتاج في كلا الاقليمين وتنوعه حتى يؤدي ذلك الى زيادة التبادل التجاري بين هذين الاقليمين . هذا ، بالإضافة الى أن الخطة راعت اقامة نوع من التكامل بين اقتصاديات الاقليمين .

٢ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة التبادل التجاري بين الاقليمين :

وكان ذلك تسهيلا لاتمام الوحدة الاقتصادية وتوافر سوق محلية واسعة لمنتجات الاقليمين ، سبق تعتبر هي الشرط الضروري لتحقيق تنمية اقتصادية وتوافر احتياجات البلاد من العملات الاجنبية التي كان موضعها الاتفاق على السلع المستوردة من الخارج والتي تجدها بديلا في انتاج أي من الإقليمين . وهذا ما يوفر بالإضافة الى ذلك ، الجو الملائم لتحقيق الوحدة النقدية .

وتتلخص هذه الاجراءات في :

أ - الغاء تراخيص الاستيراد بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة .

ب - اتمام الاتفاق على الغاء قائمة المحظورات وعلى تداول جميع السلع كقاعدة عامة .

ج - صدور القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٨ بالغاء الرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات الحيوانية والزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها الاقليم الشمالي أو الاقليم الجنوبي ، وذلك باستثناء تسعة أصناف تضمنتها الكتب المتبادلة بين وزيرى الاقتصاد والتجارة في الاقليمين والمنشورة في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ ، وبذلك تقرر ان تؤدي الرسوم الجمركية كاملة بالنسبة للتبغ ومشتقاته والسكر والملح ، وتقرر تخفيض هذه الرسوم الى النصف بالنسبة لغزل الحرير الصناعي ومنسوجاته والمنتجات الزجاجية والجلود المدبوغة والأحذية والمياه الغازية ، ويفسر استثناء

هذه الاصناف التسعة بأنها كانت ما زالت في حاجة الى حماية جمركية .

وحتى يمكن أية صناعة أن تتمتع بالاعفاء الجمركي المنصوص عليه في هذا القانون ، كان لابد أن تكون ذات طابع سوري أو مصري وأن تكون مضمونة بشهادة صادرة من السلطات المختصة في الاقليم الذي نشأت فيه .

وتعتبر أيضاً البضاعة ذات منشأ سوري أو مصري اذا كانت قيمة المواد الاولية العربية واليد العاملة المحلية الداخلية في صنعها لا تقل عن ٢٥ ٪ من نفقات الانتاج .

د - أن يجري تنظيم المدفوعات بين الاقليمين باتفاق وزيرى الاقتصاد والتجارة في كل منهما، وقد قرر الاتفاق المنشور في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ على أن تتم المدفوعات الجارية بين الاقليمين عن طريق « حساب الاقليم السوري » المفتوح لدى البنك الاهلي المصري ويشمل الاتفاق قائمة المدفوعات الجارية التي تخضع لاحكام ارقاية على النقد المعمول بها في كل من الاقليمين .

ويجوز لوزيرى الاقتصاد والتجارة التصريح باجراء بعض الصفقات خارج حساب المقاصة ، على أن يحدد طريقة تسويتها في نهاية العام ، كما يقومان بتحديد سعر صرف الجنيه المصري باليرة السورية .

(٣) تسهيل تبادل التمويل بين اقليمي الجمهورية :

كان ضروريا أن يتعاون اقليما الجمهورية في تمويل التنمية الاقتصادية فيها ، ولذلك صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم تبادل التمويل بين البنك الاهلي المصري ومصرف سورية المركزي بغرض تسهيل اجراء التعاويل المالية بين اقليمي الجمهورية لمواجهة حاجة التنمية الاقتصادية ، فقد تقرر أن يقوم البنك الاهلي المصري بمنح قروض بالعملة المصرية في الاقاليم المصري للمقيمين في الاقليم السوري بغرض التبادل التجاري بحد أقصى خمسة ملايين من الجنيهات تزداد الى عشرة ملايين بقرار من وزير الاقتصاد المركزي بغد موافقة مصرف سورية المركزي والبنك الاهلي المصري .

ولقد كان من أثر هذه الاجراءات أن زاد التبادل التجارى بين اقليمى الجمهوريه بعد ايوحدة عنه قبل الوحدة . فقد زاد حجم التبادل بين الاقليمين من ١٧ر١ من مليون الجنيه وهو متوسط السنوات العشر السابقة لقيام الوحدة (٤٨ - ١٩٥٧) الى ٤ر٤ من مليون الجنيه سنة ١٩٥٨ ، أى بزيادة قدرها ١٦٥ ٪ ، ثم ارتفع حجم التبادل الى ١٣ر٧ من مليون الجنيه فى سنة ١٩٥٩ ، وقد ارتفع حجم الواردات من الاقليم الشمالى من ١٩٢٢ر١ ألف جنيه سنة ١٩٥٨ الى ٧٧٤٢ر٧ ألف جنيه فى عام ١٩٥٩ ، كما ارتفعت الصادرات اليه من ٢٤٧٥ر٢ ألف جنيه سنة ١٩٥٨ الى ٦٠٩١ر٦ ألف جنيه سنة ١٩٥٩ ، وبذلك أصبح الميزان التجارى فى حالة عجز مع الاقليم الشمالى فى عام ١٩٥٩ بمقدار ١٦٥١ر١ ألف جنيه مقابل فائض سنة ١٩٥٨ مقداره ٥٥٣ ألف جنيه .

كما كان من أثر الوحدة أن اتجهت السياسة الاقتصادية للاقليمين نحو تحقيق التكامل بينهما ، ولا شك أن هذه السياسة كان من أثرها العمل على تقوية الاقتصاديين وذلك للأسباب الآتية :

١ - اتساع رقعة السوق فى كل من الاقليمين مما يعتبر شرطا ضروريا لقيام تنمية اقتصادية .

٢ - كان من أثر اتساع السوق العمل على تلافى بعض الآثار الضارة بالهيكل التجارى لكل من الاقتصاديين المصرى والسورى نتيجة لانتشار حمى التكتلات الاقتصادية وخاصة فى غربى القارة الأوربية ، ونعنى بها على وجه الخصوص السوق الأوربية المشتركة .

فبالقدر الذى يزداد به التبادل بين اقليمى الجمهوريه اللذين كان أى منهما يعتمد على اقتصاد أية من دول السوق فى سد حاجته من تلك السلع ، أفاد كل من علم تعرض صادراته لدول السوق لتعريفه جمركية موحدة تبدو فى كثير من بنودها مرتفعة عن المتوسط التعريفى لكل من دول السوق .

٣ - كان من شأن اتساع السوق تحصين اقتصاد كل منهما ضد بعض الانتكاسات الخارجية ، ويزيد من أهمية هذا الدور أن الاقتصاد المصرى السورى ما زال متخلفا .

٤ - يؤدي التكامل الى التخصص في الانتاج في كل من الاقليمين ، ومن ثم الى كبر حجم المشروعات ، محاولا كل منهما الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ، وما ينجم عن ذلك من تخفيض نفقات الانتاج وفي جودة المنتجات مما يعتبر أساسا لنجاح التنمية الاقتصادية في الاقليمين معا .

٥ - كان من شأن الوحدة مساعدة كل اقليم الآخر في القيام بالتنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق تقديم المواد الأولية المتوافرة لدى أحدهما واللازمة للآخر عن طريق تقديم رؤوس الأموال .

ومن هنا يتضح لنا مدى الفائدة بالنسبة لكل من الاقتصاديين . . حتى يأتي يوم يكونان فيه اقتصادا قوميا أكثر قوة وأكثر استقلالا . . اقتصادا يعتبر دعامة للوحدة الاقتصادية العربية الشاملة . . دعامة لتنميتها وخدمة قضاياها في الميادين الاقتصادية والسياسية .

الفصل الثالث

أثر الوحدة بالنسبة للعالم العربي

لقد كان رد فعل وحدة مصر وسورية بالنسبة للعالم العربي سريعاً ، إذ سرعان ما بادرت (المملكة) اليمنية الى اعلان رغبتها في الانضمام الى الجمهورية العربية على أساس الاتحاد ، وسارعت الى ارسال وفد لها الى الجمهورية العربية المتحدة ودارت المفاوضات بين الجانبين ، وتم توقيع الاتفاق النهائي على قيام الاتحاد « الدول العربية المتحدة » يوم السبت الموافق ١٦ من شهر شعبان سنة ١٣٧٧ ، الموافق ١٨ من آذار سنة ١٩٥٨ .

وكان من الطبيعي أن تكون لهذه الخطوة صدى يختلف في أثره على النفوس ، فهو يحمل البشر والفرح وعلامات الانتصار الى قلوب العرب الاحرار الوحدويين ، وهو يمثل الاختناق والرعب للحكام العرب الرجعيين عملاء الاستعمار ، كما أنه يمثل الفناء بالنسبة للمقشرة الاجتماعية ، المثلة في هؤلاء الحكام وفي الاقطاعيين والرأسماليين الانتهازيين ومحترفي الدجل والتهريج السياسي في الوطن العربي ، بله الاستعمار نفسه ، الذي رأى في قيام الجمهورية العربية المتحدة ، معنى الخطر الذي يهدد وجوده وكيانه وجيوبه وركائزه في المنطقة .

فبات « طويل العمر » الملك الغميل « سعود » في تلك الايام الخالدة ، وهو يتقلب في فراشه ، وكأنه مصاب بالحمى القاتلة . . . ومن ثم حاول هذا الملك اللص القاتل رشوة السيد / عبد الحميد السراج من أجل اغتيال الرئيس عبد الناصر ، لمنع قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ . . .

أما حسين ونوري السعيد ، فقد كسى الأكتئاب نفوسهم وغطت

موجة الحقد قلبهما ، فأسرعا الى الاستنجد بمولاهما الاستعمار ..
يسألونه الخلاص من الجمهورية العربية المتحدة الناشئة ! وكانت هذه
الجمهورية الفتية تخيفهم وتقضي مضاجعهم في كونها قاعدة للتحرر
العربي ، ورائدة للنضال ضد الاستعمار وأذنا به ، وداعية الى اقامة
المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ..

وتفتق ذهنهم المكثود في تلك الايام عن حل رأوا فيه معنى
الخلاص والوقاية من الجمهورية العربية المتحدة ، وكان ذلك الحل
لا يخرج عن مخلوق استعماري في أصله ومولده ... الا وهو قيام
الاتحاد الهاشمي ، بين العراق وشرق الأردن !

ولقد وجدت القوى الحاكمة في كل من الرياض وبيروت (وكل
الحكام الرجعيين) المتنفس في قيام الاتحاد (العربي) الهاشمي (١) ..

وكان انهدف من قيام ذلك الاتحاد المصطنع بعد الوحدة ..
تهديد أمن سورية واستقلالها أولا وحماية حسين نائبا ، وتقوية
العناصر الموالية للغرب الاستعماري من السياسيين السوريين في
نفس الوقت على تهينة انقلاب انفصالي في سورية ..

ولكن بينما كان الاستعمار يخطط مؤامراته الخبيثة ضد المد
الثوري العربي الخالص ، وبينما قصور الرجعية المعزولة سادرة في
صرف الاموال والرشاوى على الحونة مسيرى الفتن ليتسآمروا على
الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبد الناصر ، ذهل هؤلاء
جميعا واسقط في أيديهم .. وعقد الرعب - مرة أخرى - السنتهم
وعقولهم البالية ، وهم يستمعون الى نبأ قيام ثورة العراق الخالدة في
تموز ١٩٥٨ .

وهكذا لم يستمر هذا الاتحاد الهاشمي اذ هبت ثورة الشعب
العراقي هذه في وقت لم يكن في حسابان الاستعماريين واذا بهم من
الحكام .. جاءت هذه الثورة كالعاصفة ، فدمرت معاقل الاستعمار
وآماله ، وقتل الثوار في العراق كل المتآمرين .. قتلوا عملاء

(١) غالب عبد الرازق - كاتب عراقي : « أضواء على العالم
العربي » .

الانجليز والامريكان .. صرعوا (فيصل الثاني) .. وعبد الاله .. وقتلوا أيضا (نوري السعيد) .. يعد أن تخفى في ملابس امرأة .. وتظهرت العراق من الحكام الرجعيين ، عملاء الاستعمار .. وان كنا نتحفظ قليلا فيما تلا ذلك من أحداث ، بعد أن انحرف اللواء عبد الكريم قاسم بثورة العراق ، وما جره ذلك من أنه ساعد على إيجاد جيوب خطيرة للرجعية والاستعمار في المنطقة .. (١)

ومنذ اندلاع هذه الثورة وتقف الجمهورية العربية المتحدة ورئيسها جمال عبد الناصر تشد أزر ثورة العراق وتسبب على الاستعماريين الطريق الى بغداد معلنة أن أي اعتداء على العراق بمثابة اعتداء عليها .

ويقول الاستاذ فؤاد الركابي في اثر الجمهورية العربية المتحدة ودورها في انجاح الثورة في العراق سنة ١٩٥٨ :

« لقد عرف نضال الشعب العربي في العراق منذ نهاية الحرب العالمية الأولى العديد من الوثبات والثورات ، المتتالية ، وعلى ما في هذه الثورات والانتفاضات من معاني النضال والنضحية ، تبقى الحقيقة التاريخية في أن هذا النضال لم يصل في ثمرته الى ما تحقق بثورة ١٤ من تموز (يوليو) عام ١٩٥٨ التي كان من الصعوبة البالغة أن تقوم وتعيش لولا ميلاد الجمهورية العربية المتحدة . وما رافق هذا الميلاد من تعاظم المد الثوري للحركة العربية المتحررة » .

والحقيقة أن الجمهورية العربية المتحدة . وقفت بجانب ثورة العراق منذ انطلاقتها ، بل أنها أرسلت طائراتها الى سماء بغداد ، وأعلنت أنها تقف بجانب هذه الثورة وأن أي اعتداء على العراق يعتبر اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة .

(١) شاعت الصدف ساعة دفع هذا الكتاب الى المطابع أن تقوم ثورة ١٤ رمضان سنة ١٣٨٢ في العراق فدمرت الطاغية عبد الكريم قاسم وصحبه الشيوعيين وأذئاب الاستعمار ، وهكذا صححت ثورة ١٤ رمضان سنة ١٣٨٢ الانحراف الذي ارتكبه « قاسم العراق » ضد ثورة العراق الخالدة في عام ١٩٥٨ ، والتي قامت لاجتثاث الخونة والعملاء من أرض العراق .. وحتى يعود العراق الى الزحف المقدس نحو الاهداف العربية الخالصة .

ويمضي الاستاذ فؤاد الزكابي قائلاً: « ومن اللحظة التي قامت فيها الجمهورية العربية المتحدة وكنتيجة مباشرة لقيامها تطوّر هدف التحرر وهدف الوحدة الى مستوى جديد نوعاً ، بحيث أصبح نضال الجماهير في العراق من أجل التحرر يعني حقيقة طرد الاستعمار وتصفية حكم العملاء .. وأصبح هدف الوحدة يعني فعلاً الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . التي أصبحت نواة للوحدة العربية الشاملة .

وبسبب هذا التطور الاستراتيجي تجاه هدف الوحدة . والتحرر ، وأثر هذا التطور في عقلية ونفسية وتطلع الجماهير ... بسبب هذا التطور النابع عن قيام الجمهورية العربية المتحدة . أمكن قيام ثورة ١٤ من تموز / يوليو / سنة ١٩٥٨ وتصفية العهد الملكي الفاسد .

هذا ، ولا يقل أهمية عن الاطاحة بالاسرة الهاشمية في العراق سقوط حلف بغداد ، الحلف الذي أقيم من أجل خدمة مصالح الاستعمار وكخنجر مسلط على قلب الأمة العربية .

واذا نظرنا الى أثر قيام الجمهورية العربية المتحدة . على اسرائيل - باعتبارها المحتل لجزء من الوطن العربي - وجدنا في الحقيقة أن الوحدة قد خلقت جواً من القلق الشديد في اسرائيل . مما جعل موقفها حرجاً للغاية ، لقد أصبحت بين شقى الجمهورية . أو بين فكى القوة العربية المسلحة ..

لقد أصبحت اسرائيل بمثابة ممر بين جزأى الجمهورية العربية المتحدة . وكان الموقف يعني أن كلا من اقليمتى الجمهورية العربية المتحدة سيسعى للالتقاء بالطرف الآخر والاتصال به ولن يكون ذلك الا بالاتفاق على اسرائيل التي أصبح الموقف بالنسبة لها أكثر خطورة عن ذي قبل ... فان قيام الجمهورية العربية المتحدة قوى من تصميم العرب على العودة الى فلسطين ، أى بالقضاء اسرائيل في عرض البحر البحر بعد أن طوقها اقليما الجمهورية .

ان الوحدة قد قوت كثيراً من القوات المسلحة العربية ، فلقد قامت الجمهورية العربية المتحدة بتسليح قواتها المسلحة بأحدث الأسلحة ، وكانت تدريبات جنودها تشكل أعظم الاخطار على اسرائيل ركيزة الاستعمار وعميلته وأخطر جيوبه في المنطقة .

ان الجيش العربي في الجمهورية العربية المتحدة كان يمثل
الخطر الاكبر ضد اسرائيل حتى استغاثت اسرائيل بالغرب .. اكثر
من مرة ..

هنا ، كما كان لقيام الجمهورية العربية المتحدة اثرها في
البحر ان عرش الحيانة في السعودية والعراق والاردن .. فقد كان
لضياع عرش العراق ومصرع الملك وولي العهد والحكام الرجعيين
في بغداد اثره في زيادة هوس سعود وحسين ، عميلي الاستعمار
الانجلوامريكي في المنطقة .

ومنذ قيام الجمهورية العربية المتحدة وعرش الرجعية في
السعودية وعرش سليل اسرة الحيانة في الاردن يحاولان النيل من
الوحدة بشقي الوسائط ، وكانا يخفيان الغيظ والحقد في قلوبهما
وبتآمران ضد الوحدة وهذا ما سوف نتعرض له في خاتمة بحثنا
هذا ..

الفصل الختامي

تقويم الوحدة

وبعد هذا العرض لأثر الوحدة بين مصر وسورية على كل منهما ثم على العالم العربي ، نقوم في ختام بحثنا تلك التجربة وأثر الانفصال عنها .

الواقع أن قيام الجمهورية العربية المتحدة ، كان يعنى الانطلاقة الثورية العربية التي تهدف الى حماية الوجود العربي وتحريض الوطن من الاستعمار في جميع اشسكائه ومظاهره وتوحيد أجزاء الوطن الواحد الذي قسمه الاستعمار الى دول ودويلات لخدمة مصالحه التي كانت الوحدة ضدها وضد اطماعها ، واصطنع الاستعمار الحواجز بين البلاد العربية .

ان قيام الجمهورية العربية المتحدة في اليوم الخالد ، يوم ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٨ ، كان يعنى انتصار ارادة الامة العربية ، وانتصار مصلحة الجماهير العربية المناضلة من اجل تحرير المواطن العربي من الاستغلال .

ولم يكن قيام الجمهورية العربية الا تجسيدا لرغبة الامة التي شهدت المنطقة صراعها الطويل ضد الاستعمار والاستغلال على فترات طويلة من الزمن ، بل لقد شهد التاريخ هذه الوحدة قبل الاسلام . . بل منذ الازمان الفائرة السحيقة .

وهكذا بزغ أمل جديد على أفق هذا الشرق . . .

« ان دولة جديدة تثبت في قلبه ، لقد قامت دولة كبيرة في هذا الشرق ، ليست دخيلة فيه ولا غاصبة ، ليست عادية عليه ولا مستعديّة .

دولة تحمي ولا تهدد . . . تصون ولا تبدد . . . تقوى ولا تضعف ، توحد ولا تفرق . . . تسالم ولا تفرط . . . تشد ازر

**الصدق ... ترد كيد العدو ... لا تتحرب ولا تتعصب ، لا
تنحرف ولا تنحاز ... تؤيد العدل ... تدعم السلام ... توفر
الراحة ... لها ... وان حولها . للبشر جميعا ... بقرار ما تتحمل
وتطبق (١) .**

« ونستطيع أن نؤكد أن المعنى الحقيقي لقيام الجمهورية العربية المتحدة كونها أول تحقيق واقعي لحلم الوحدة العربية والنواة العملية لها ، وأنها الدولة التي خلقتها القومية العربية ، فأخذت على نفسها عهدا بأن « ترفع راية القومية العربية وترفع علم الوحدة حتى يتحرر الوطن العربي كله وحتى يتوحد الوطن العربي كله ، وحتى نشعر أن أمتنا العربية أمة مستقلة تخلصت من الاستعمار والعملاء ومناطق النفوذ ، وأصبحت خالصة لأبنائها ... يشعر كل فرد أنه سيد في وطنه ، لا يعمل لسيادة أو لمستعمرين مستغلين ، وإنما يعمل لوطنه ولنفسه وأبنائه » (٢) .

وهكذا تحملت الجمهورية العربية المتحدة ، منذ قيامها أن تكون خط الدفاع الأول عن الأمة العربية . كما تحملت أيضا مسؤولية أن تكون النموذج الحقيقي للوحدة العربية والتقدم والتحرر العربي ، وتحملت أيضا أن تكون قاعدة الدعوة إلى الوحدة العربية والحرية العربية وإلى معاونة الأحرار في كل بلد عربي ضد الاستعمار أو ضد أعوان الاستعمار !! (٣)

ولقد انتهجت الجمهورية العربية المتحدة منذ قيامها سياسة صريحة واضحة منبعثة من واقعنا العربي وما تقتضيه المصلحة العليا العربية ، فتسبمو بسياساتها إلى انصعيد القومى الذى كان يستهدف مصلحة الشعب العربى العامل فى الوطن العربى عامة وفى الجمهورية العربية المتحدة خاصة .

(١) من بيان السيد الرئيس فى شأن ميلاد الجمهورية العربية المتحدة .

(٢) الدكتور وليد قمحاوى : « النكبة والبنساء فى الوطن العربى » .

(٣) الرئيس جمال عبد الناصر .

ومنذ اليوم الخالد لقيام الجمهورية العربية المتحدة . وقفت
أمام القوى المعادية لأمم العربى الثورى الاشتراكى ، وقفت أمام
الاقطاع والراسمالية الفاشدة ، والانتهازية السياسية ، والاستعمار
والصهيونية .

وعلى الطريق نحو النصر . . . مضت من كفاح الى كفاح .
ومن نصر الى نصر . . . مما أثار الرعب فى نفوس الرجعيين
والمستعمرين والصهيونية . . . حتى شكلت هذه القوى مجتمعة
تحالفا مناهضا للتيار الثورى التقدمى الاشتراكى .

ولقد شهدت المنطقة صراعا عظيما بين التيارين . تيار
الجمهورية العربية المتحدة الذى يهدف الى اقامة مجتمع الكفاية
والعدل بين أبنائها من أجل ارساء دعائم الوطن العربى القوى الذى
يصمد أمام الاستعمار والصهاينة وقوى الرجعية فى المنطقة العربية
المتعاونة مع عدونا ، الاستعمار والصهيونية . أو بمعنى آخر دخلت
القومية العربية فى معركة طرفاها الشعوب العربية التى تدافع عن
حقها فى الحياة الحرة الكريمة التى تظللها الاشتراكية العربية ،
ومجموعة الحكام العرب الخونة الذين يحكمون من داخل قصورهم
الرجعية التى كانت قلعة للاقطاع والراسمالية المستغلة التى تساند
الاستعمار .

ومضت الجمهورية العربية المتحدة تقيم العدل ، وتبنى الوطن
العربى القوى ، وفى اقليمها الشمالى ، تمت أعمال لم تشهدها
سورية فى التاريخ :

« فقد تمت خلال ثلاث سنوات ونصف السنة من الوحدة
أعمال حقيقية لم تشهدها سورية فى كل تاريخها . . . ففى مجال
بناء الوطن بلغ مجموع الانفاق العام الفعلى بوساطة الدولة فى سورية
من يوم أتمام الوحدة الى نهاية السنة الحالية ٢٨٦٢ مليون ليرة ،
منها ٥٥ مليون ليرة فى الزراعة ، و ٢٣٨ مليون ليرة فى الري
واستصلاح الاراضى ، و ١١٤ مليون ليرة فى الصناعة والكهرباء ،
و ٢٠٠ مليون ليرة فى النقل والمواصلات ، و ٣٨ مليون ليرة للاسكان
و ٣٦٢ مليون ليرة فى التعليم ، و ٧٧ مليون ليرة فى الصحة ، و ٢٧
مليون ليرة للخدمات الاجتماعية . و ١٩ مليون ليرة للخدمات

الثقافية ، و ١٥٥ مليون ليرة في المرافق والبلديات ، وبعد ذلك تجيء
الاعتمادات التي خصصت للدفاع .

وفي مجال بناء الوطن كان برنامج هذا العام وهو السنة
الثانية من خطة السنوات الخمس يقتضي توجيه ٦١ ملايين ليرة
للتنمية منها ٨٢ مليون ليرة للري واستصلاح الأراضي ، و ٦١ مليون
ليرة للزراعة ، و ١٨٠ مليون ليرة للصناعة والكهرباء ، و ٧٨ مليون
ليرة للنقل والمواصلات ، و ٢٤٠ مليون ليرة للتعليم ، و ٨ ملايين
ليرة للصحة ، و ٤ ملايين ليرة للخدمات الاجتماعية والعمالية و ٩
ملايين ليرة للخدمات الثقافية ، و ٥٧ مليون ليرة للمرافق العامة
والسياحة والبلديات ، و ٦٥ مليون ليرة للاسكان ، و ٧ ملايين ليرة
لخدمات الادارة العامة . و ٥ ملايين ليرة للقطاع التجاري والمالي ،
و ١٥ مليون ليرة للتغير في المخزون و ١٠ ملايين ليرة احتياطية
لمواجهة أي نقص .

وفي مجال بناء الوطن كانت هناك خطة تستهدف مضاعفة
الدخل القومي السوري في عشر سنوات أو أقل ، وكانت هذه
الخطة بالنسبة للسنوات الخمس الاولى منها توجه للنواحي
الانتاجية ونواحي الخدمات وحدها ما قيمته الاجمالية ٢٧٢٠ مليون
ليرة ، ومن أبرز مشروعات هذه الفترة مشروع سد الفرات العظيم .
وفي مجال بناء المواطن الحر ، في مجال تحرير لقمة العيش ،
في مجال رفع السيطرة الرأسمالية والاحتكارية عن الفرد
السوري - تمت الخطوات الثورية الاشتراكية التالية ، وأصبحت
لها قوة القانون بعد أن كانت آمالا بعيدة تراود أحلام الفلاحين
والعمال في أمتنا العربية :

فقد تم تنفيذ قانون للاصلاح الزراعي ابتغاء تحرير الفلاح ،
وبمقتضاه أصبح أجر الارض سيدا ، وبدأ توزيع ٥٦١ ألفا و ١٣٣
هكتارا على الآلاف من الملاك الجدد . .

ثم نقل ملكية المصارف الى الشعب ، ليكون المال اداة في
خدمة الوطن ، ولا يتحول الوطن الى اداة في خدمة المال .

ثم نقل ملكية شركات الاحتكار الى الشعب ، لكي يقف
استغلال فئة قليلة من أفرادِه لسواده الاعظم واستئثارهم وحدهم
بأكبر قسط من الدخل القومي .

وتقرر أن يكون للعمال والموظفين في جميع الشركات ربع أرباحها وأن يكون لهم حق الاشتراك في إدارة المؤسسات التي يعملون فيها بعضوين يجرى انتخابهما في مجلس الإدارة .

أما في مجال تأثير الجمهورية العربية المتحدة على الوطن العربي ، والدولي ، فإن الرئيس جمال عبد الناصر يمضي في خطابه التاريخي يقول :

« ومن ناحية أخرى . . من ناحية التأثير العربي والدولي كانت هذه السنوات الثلاث ونصف السنة سنوات مارس اشعب السوري فيها قوة ضخمة لنصرة النضال العربي .

من سورية اتخذنا جميع الاجراءات لمناصرة الثورة الوطنية في العراق ، هذه الثورة التي اسفطت حلف بغداد وقوضت فرائمه .
ومن سوريه تمكنا من التأثير في اتجاهات الحوادث في العالم العربي بنيرا بناء ومثمرا .

ومن سورية استطاع الجيش السوري ، على حين أن الجيش المصري محتشد بذامل قواه على حط القتال استطاع ان يمنع اسرائيل من اتمام تحويل مجرى نهر الاردن ، وفي سبيل الحيلولة دون ذلك خاض ضباط الجيش السوري وجنوده معارك مجيده ناجحة ضد اسرائيل ، وفيها وخلالها ادرك العدو أن المضي في المحاولة سوف يجبر عليه اخطارا فادحة .

كذلك مارست سورية تأثيرا كبيرا على سير حركة التحرير في افريقية وفي صدد المحاولات الاسرائيلية للتسلل من وراء الحصار العربي عليها ، وفتح افريقية على مصاريحها أمام تجارتها وأمام نشاطها الهدام .

وكانت النروة في ذلك هي مؤتمر الدار البيضاء الذي اجتمعت فيه دول افريقية المتحرره على أن اسرائيل اداة في يد الاستعمار الجديد ورأس جسر لمعامه .

كذلك مارست سوريه تأثيرا واضحا في تغليب قوى السلام ودفع ويلات الحرب عن البشر ، وليس دور الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمر الدول غير المنحازة في بلغراد ببعيد . « (١)

(١) من البيان التاريخي الذي وجهه الرئيس جمال عبد الناصر الى الامة العربية في مساء ١٠/٥/١٩٦١ .

ومضت الجمهورية العربية المتحدة طليعة نلوحدة وقاعدة
النضال العربي ، طليعة في رسم مجتمع الكفاية والعدل ، الذي
يكفل حياة افضل للجماهير العربية التي تحمل في اعماقها القدرة
على تحقيق المستقبل العربي على أسس من العدالة الاجتماعية ومن
التحرر السياسي كشرط أساسي ، لاقامة المجتمع الديمقراطي
الاشتراكي التعاوني .

وما قوانين يوليو العظيمة سنة ١٩٦١ الا صورة مشرقة لقوة
الدفع الثوري في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ولكن فجأة - ودون أية مقدمات - هبت ريح عاصفة هوجاء
من الخيانة والفدر ، في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ ، عاصفة
قامت بها شرذمة خائنة استطاعت أن تفرر ببعض رجال الجيش
الأول ، في الاقليم السوري ليساهم ، أفراد منه ، في عملية الانفصال
الخائنة ، التي مثلت طعنة غادرة من الخلفاء في جسد الامة العربية
وأمانها .

ولكن ، « لا يمكن أن تدل أساليب الانقلاب العسكري ولا
أساليب الانتهازية الفردية ولا أساليب الرجعية المتحكمة على شيء
الا على دلالتها بأن النظام القديم في العالم العربي يعاني جنون اليأس
وانه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد في قصوره المعزولة
وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى أهدافها » (١) .

والحقيقة أنه منذ أن صدرت القوانين الاشتراكية لتدعيم
كفاح الشعب السوري وحرية ومستقبله أحسن الاستعمار
والرجعية - في المنطقة التي نعيش فيها - بأن قوة الدفع الثوري
في جمهوريتنا أخذت تسلك الطريق العملي الذي لا يمكن بعده
للمناورات الاستعمارية والرجعية أن تضع بذور الفتنة في الوطن
العربي ، وكان هذا الطريق العملي هو قوانين يوليو العظيمة ، ومن
ثم أحسن الاستعمار ، وأحست الرجعية ، وأحست معها إسرائيل
أن في مقدمة المهام الملقاة على عاتقهم أن يسارعوا بوضع العراقيل في
هذا الطريق قبل أن يوتى ثماره ، وقبل أن يؤدي الى القضاء
النهائي على جميع مخططاتهم الرجعية الاستعمارية .

(١) من الميثاق الوطني .

ومن ثم تعاونت الرجعية في دمشق مع الاستعمار على توجيه الضربة الخائنة الى قوى التحرر العربى فى الوطن العربى ، وهكذا نستطيع أن نقول : ان اتجاهات الحركة الانفصالية الرجعية في دمشق أخطر من أن تكون مقصورة على مجرد قيام حركة انفصالية داخل الجمهورية العربية المتحدة أو مجرد حركة رجعية داخل سورية ، وانما هي حركة استعمارية خبيثة ذات ابعاد بعيدة تمتد أهدافها الى الشعب العربى كله وإلى المنطقة بأسرها . ولعل خير ما يؤيد ذلك قيام الحركة الانقلابية الطائشة التى قامت بها قوى الرجعية المرتشية في لبنان في يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ والتى انتهت بالقبض على المتآمرين ، وكانوا من الاردن ومن الحزب القومى السورى الذى حملت حركته الفاشلة في لبنان طابعه الدامى الدامغ .
ونتعرض الآن - فى شئ يسير من التفصيل - للحركة الانفصالية التى قامت في دمشق .

ففى الساعة التاسعة من صباح يوم الخميس الموافق ٢٨ من سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٦١ استمعت الامة العربية بدهشة بالغة وحزن عميق الى صـوت الرئيس جمال عبد الناصر وهو يتحدث الى شعب الجمهورية العربية المتحدة ويقول ا

« فقد قامت بعض قوات الجيش فى دمشق صباح أمس وهى قوات صغيرة - بالتحرك من معسكر قطنة واستولت على الاذاعة فى دمشق ، وحاصرت مقر القيادة واذاعت بيانات متتالية ... ما حدث اليوم هو عمل يؤثر على الاهداف التى نأدينا بها جميعا ... هو عمل يؤثر على كفاحنا الطويل فى سبيل عروبتنا ... وفى سبيل أمتنا العربية ... هو عمل يؤثر على دعوة القومية العربية ... التى استشهد من أجلها الآباء ، واستشهد من أجلها الاجداد ... هو عمل يؤثر على كل الشعارات التى رفعناها ... هو عمل يؤثر على حاضرنا ومستقبلنا »

ان أى عمل يؤثر على الوحدة الوطنية انما هو ضربة فى صميم الوحدة ، وهو ضربة فى صميم القومية العربية » .
ويمضى المتآمرون فى غيهم ضد الوحدة وتتوالى بياناتهم الكاذبة : « توالت البيانات فيها هجوم واضح على الوحدة العربية وعلى الجمهورية العربية المتحدة ، على القرارات الاشتراكية » .

« كان البيان الثاني ، اتهامات باطلة ، كان البيان الثاني انكاراً لكل ما قامت به حركة الوحدة العربية ، كان انكاراً لكفاح الشعب العربي من أجل الوحدة ، وهو انكار لكل القيم والمبادئ التي آمننا بها والتي كافحنا في سبيلها ، هذا البيان الذي تصدى للقرارات الثورية الأخيرة ، التي نادت بالعدالة الاجتماعية والتي نادت بالقضاء على الاستغلال ، والتي نادت بالقضاء على الاحتكار ، والتي نادت بإقامة عدالة اجتماعية وإقامة المساواة بين ربوع هذه الأمة ، وكان من الواضح أن هذا القول ، لا يمكن أن يقال إلا من رجعي ، الأمن متآمر مع القوى الرجعية والقوى الاستعمارية . ولم يكن الشعب السوري - أيها الأخوة - أو لم يكن شعب الجمهورية العربية المتحدة ، إلا الشعب التقدمي الذي يعمل على أن يحصل على أهدافه في الحرية والمساواة ، أهدافه في العدالة الاجتماعية . »

وهكذا تحالفت القوى الاستعمارية مع جيوب الرجعية والاقطاع في العالم العربي بالاشتراك مع إسرائيل ، تحالفت كل هذه القوى الثلاث ، واجتمعت في الظلام حتى استطاعت في النهاية أن تقيم لها رأس جسر مؤقت في سورية . »

والحقيقة - كما ذكرها السيد الرئيس - أننا قد أخطأنا أيضاً في أننا قد هادنا الرجعية ، وخدعنا بكلام الملك حسين الذي اعتقدنا أنه تاب ، وأنه يتجه إلى وجهة عربية وإلى جمع الصف وإلى جمع الشمل . »

ويجدر بنا في الجمهورية العربية المتحدة أن نتحدث بصراحة ، وأن نعترف أن الرجعية قد استطاعت أن تخدعنا ، واستطاعت أن تشتري الضمائر الميتة ، أن تغرر ببعض الآخر ، وأن تقوم بتلك الحركة الانفصالية الخائنة ، فحطمت في غل وحقد جميع الأعمال العظيمة التي قامت بها وحدتنا المباركة .

إننا نعترف أننا قد خدعنا ، خدعنا الرجعية حين هادناها وقلنا عفا الله عما سلف ، فإنه كان من الواجب أن نعترف أن اخلاقنا النبيلة يجب ألا تضيع عايناً فرصة العمل الحاسم ضد الأذناب وضد الرجعيين وضد القصور المعزولة وضد عملاء الاستعمار ، هذه القوى الغادرة التي استطاعت بالمال الحرام الذي سلبته دون

حق من ناتج عمسـل الجماهير العربية ، فمئذ قيام الوحدة صرف سعود ملايين الجنيمات للقضاء على هذه الوحدة وعلى أمل الجماهير العربية فيها ، وتآمر حسين ضد الوحدة ، وانحرف عبد الكريم قاسم بثورة العراق الوطنية . . . كنا نعرف هذه القوى الرجعية ، ولكننا لم نقدر خطورتها حق التقدير ، فتركناها حتى استطاعت ان تطعننا من الخلف في أعز امانينا .

ولكن المؤامرة الانفصالية قد حددت المعركة وألقت مزيدا من الضوء على ابعادها ومراكز تجمعاتها *

ان تلك المؤامرة الغادرة قد جعلتنا نعرف حقيقة هؤلاء الذين رفعوا الشعارات ، ورددوا معنا أناشيدنا القومية الوطنية حتى فوجئنا بهم ضمن العصبة التي قامت في دمشق بحركة الانقلاب الرجعي .

ان الانفصاليين قد قاموا بالانقلاب الرجعي في حراسة الدبابات والمدافع على حين أن الوحدة التي كانت الجمهورية العربية المتحدة نواتها منبثقة عن الضمير الحي والارادة الحرة من الملايين الذين تطلعت نفوسهم الى الوحدة . . التي كانت دائما غائرة في أعماقهم الطاهرة .

ولم يمض وقت طويل ، حتى كشفت الحركة الانفصالية عن نفسها وعن حقيقتها ، فوجدناهم يلغون قانون الاصلاح الزراعي وقرارات يوليو العظيمة ، وبذلك أضاعوا على جماهير الشعب العاملة كل المكاسب التي حصلت عليها في عهد الوحدة ، ومضت الرجعية الخائنة تتجر في كل شيء . . في المبادئ وفيما هو أغلى من المبادئ حتى أتجرت في بيت الله وبقبر رسوله .

ومن العجب أنهم قد زيفوا الشعارات واتجروا فيها ، لقد قاموا بحركتهم وقالوا انها من أجل الشعب ، وألغوا القوانين الاشتراكية العظيمة على حين أنهم ينادون بحق الشعب في الحياة الحرة الكريمة ، ألغوا القوانين الاشتراكية في حين كانوا ينادون بالاشتراكية .

ويؤلف الانفصاليون حكوماتهم الهزيلة التي تتساقط أمام وعي الشعب العربي في سورية ، ويقوم هؤلاء الحكام الانفصاليون

**فيضربون الجماهير الساخطة عليهم ، ويرمون الشعب في غياهب
السجون والمعتلات .**

وتتابع الاحداث في سورية حتى نسمع بانقلاب ٢٨ من مارس
سنة ١٩٦٢ حين أذاع راديو دمشق أن الجيش قد تسلم زمام
الامور في البلاد اعتبارا من صباح ذلك التاريخ .

ويعتقل الجيش الدواليبي والكزبري والعسلي وبقية الرجعيين
الذين كانوا يتآمرون ضد ارادة الشعب ومصالحه من خلف
الستار ، ويقال رئيس الجمهورية الذي جاء به الانفصاليون ويتبعه
في الاقالة رئيس وأعضاء مجلس وزراء الانفصال كما حل البرلمان .

وتظهر الحقيقة للعالم العربي - من دمشق نفسها - تظهر
الحقيقة بعد الظلام الدامس الذي عم المنطقة منذ الانقلاب الغادر في
٢٨ من سبتمبر ١٩٦١ ، تظهر الحقيقة التي تدل على ان الحكومات
التي توالى على سورية بعد عملية الانفصال عملت على خنق الحريات
وسلب حقوق ومكاسب الوطنيين التي حققتها لهم الوحدة .

ولكن تبلغ الدهشة مداها في أعماق النفس العربية بل في
العالم كله وهي تستمع الى نباح ضرب المدنيين العزل الآمنين بقنابل
الطيران والجيش السوري ، كل ذلك لأن الشعب في سورية كان
ينادي بالوحدة وبعودة الاقليم الشمالي الى الجمهورية العربية
المتحدة .

وتمضي الاحداث الغريبة ، فنشهد في ١٣ من أبريل «نيسان»
سنة ١٩٦٢ خروج القدسي من سجن المزة الى رئاسة الجمهورية في
سورية . . . ومن ثم تتوالى على سورية الوزارات الحائنة الانفصالية .

وفي احتفال الجمهورية العربية المتحدة (ثورة ٢٣ يوليو
« تموز » ١٩٥٢ يعلو صوت صانع الوحدة الرئيس جمال عبد
الناصر متحدثا عن موقفنا من صراع الشعب العربي في سورية ضد
الحكام الطغاة . . « اننا مع سورية قلب العروبة النابض في
كفاحها وجهادها ضد الرجعية وضد الاستعمار وضد الانتهازية
وضد تجار السياسة . . اننا اليوم ونحن نسمع التثكيل بالشعب
السوري . . نتساءل : هل تمكنت الرجعية؟ وهل تمكن الاستعمار؟
وهل تمكنت أموال سعود ؟ وهل تمكنت أموال حسين من أن تقضي

على روح الشعب السوري ؟ لم تتمكن قط . . اننا نقول للشعب السوري اليوم : اننا معك أيها الشعب المكافح بقلوبنا وبأرواحنا بل معك بلهاتنا » . (١)

وتبلغ الاحداث مداها في مهزلة « شتورا » حين عقد فيها مجلس جامعة الدول العربية لبحث شكوى حكام سورية الانفصاليين ضد الجمهورية العربية المتحدة . ويجتمع المجلس في شتورا في جو مشحون بالحقد والغل والمهاترات ضد الجمهوريه العربية المتحدة والتشهير بها .

وتنتظر الجمهورية العربية المتحدة حتى ينتهى وفد الانفصاليين من حملة السباب والشتائم ، ثم تقرر الجمهورية العربية المتحدة انسحابها من جامعة الدول العربية اذا لم يقل المجلس الجامعة كلمة واضحة في الاسلوب الشاذ الذى عرض به الانفصاليون شكواهم المزعومة ضدها .

وكان موقف الجمهورية العربية المتحدة يعنى أنها لا تريد أن تبيعها من داخل الوطن العربى طعنة خائنة فى الظهر ، وهى التى عرفت كيف تنتصر لكل قضايا الأمة العربية فى مواجهة أعدائها المتربصين بخطواتها المقدسة نحو آمالها وأمانها القومية .

ان موقف الجمهورية العربية المتحدة هذا كان يعنى انها قد آمنت بعد معاركها العنيفة المتصلة ضد الاستعمار وضد الرجعية وضد العملاء - بالسياسة العربية الجديدة - التى قررتة القاهرة ، هذه السياسة التى يلخصها الشعار القائل بوحدة الهدف قبل وحدة الصف . . هذا الشعار الذى انبثق عن التجربة الحية التى عاشتها الجمهورية العربية المتحدة فى معاركها كلها ضد الرجعية والاستعمار واسرائيل .

هذا الشعار الذى خرج من تجربة الثورة الاجتماعية الذى كان الانفصال ذاته مجرد أثر من آثارها .

هذا الشعار الذى رفعته الحوادث الى مرتبة القانون .

(١) من خطبة الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٢ فبراير من سنة ١٩٦٢ .

والآن يبرز أمامنا سؤال خطير هو :

لماذا نحتفل بعيد الوحدة ؟

والجواب عن ذلك غاية في الوضوح اننا نحتفل بعيد الوحدة حتى نتفهم في عمق الاحداث الاخيرة التي وقعت في العالم العربي والاسباب التي دفعت الرجعية المرتشية والاستعمار والانتهازية الى اقيام بالحركة الانفصالية الرجعية في دمشق ، وما واجبنا تجاه الوحدة ؟ وكيف نستطيع أن نتخذ من النكسة نقطة انطلاق أكثر قوة وفاعلية مما مضى ؟

فمما لا شك فيه ان قوميتنا قد أصبحت في امتحان جديد عصيب يستدعي منا أن نؤمن أكثر عن ذي قبل بأهمية الوحدة وتأثيرها على العالم العربي .

ان الشعب في الجمهورية العربية المتحدة لا شك قد تأثر عاطفياً من بعض التصرفات التي وجهت ضده من بعض الحكام العرب ، ولكن علينا - كما يقول السيد الرئيس جمال عبد الناصر « أن ندرك أن عروبتنا وعروبة مصر ليست مسألة ظروف متغيرة وأن عروبتنا حقيقة ثابتة .. لا خيار لنا في أن نكون غرباً .. وستبقى عروبة مصر لأن تلك هي الطبيعة نفسها وليست ارادة فرد أو أفراد ..

كذلك علينا أن ندرك أن الوحدة العربية ستظل هدفاً .. وحدة الأمة العربية أيضاً ، طبيعية ، كطبيعة وجودها ذاته . كذلك فان سعى مصر العربية الى الوحدة العربية ، انما هو مسئولية تاريخية ، يتحملها شعب مصر ، بحكم الطاقات والامكانيات الكامنة فيه .

كذلك لا بد لنا دائماً أن نفرق بين الشعوب العربية المناضلة والمكافحة والتي أضيرت عاطفياً كما أضربنا بفعل الانفصال وبفعل المؤامرة .. يجب علينا أن نفرق بين الشعوب العربية وبين بعض الحكام ، الذين مهدت لهم الظروف أن يسيطروا على مقدراتها بالتعاون مع قوى الاستعمار ثم بالامثال والطاعة له ..

ان هؤلاء ليسوا من الامة العربية ، ولا نستطيع مهما كانت الظروف ، مهما بلغنا من التأثير العاطفي أن نخلط بين الحسابين

حساب العملاء وحساب الشعوب ، لانستطيع بأية حال من نغلب العاطفة ، ولا نستطيع بأية حال أن نستوحى **أنفعسااا الساعة** ، الوحدة العربية ليست ملك تجربة واحدة لها ، وانما هي ملك لتاريخ طويل وملك مستقبل ممتد . وقد تقوم تجربة ولقد تحاول الشعوب لكن علينا أن نضع دائما في اعتبارنا أن أعداء الوحدة كثيرون كانوا يترصدون بها .

قد تساعدهم الظروف وينجحون مرة **نجاحا موضعيا مؤقتا** ، ولكن ماذا تفعل الشعوب الواعية حين تخسر مرحلة من مراحل النضال بفعل تكالب أعدائها . . ؟ هل تسلم الشعوب الواعية في أهدافها ؟ هل تسلم في أمانيتها . . ؟ هل تتخلي عن مستقبلها ؟ بالعكس . . أبدا انها تستمد من النكسة قوة لاستمرار النضال . . الشعوب الواعية حينما تنتصر تكون كريمة في انتصاراتها . . الشعوب الواعية حينما تنتكس تستمد من نكستها قوة ، وتنطلق بروح التحدي من أجل التخلص من النكسة ، ومن أجل تحقيق الأهداف التي آمنت بها والتي كافحت من أجلها ، تستمد من الهزيمة المؤقتة حافزا على احراز النصر الحاسم ، **الشعوب الواعية لا تؤثر فيها النكسة** (١)

ان الوحدة باقية في معناها وهدفها . . وانها الطريق المحتومة لمستقبل الامة العربية ، ان احتفالنا بهذه الذكرى أصبح ضرورة حيوية لا بد منها ، لان الوحدة هدف من أهدافنا ، واذا كانت تجربتها قد أصيبت بنكسة مؤقتة فان هذا لا يعنى أنها هدف غير صالِح أو غير ممكن ، ولكنه يعنى أن هناك أخطاء وقعت لا بد من تداركها ، وان هناك **عقبات ومتناقضات** لا بد من تذليلها والقضاء عليها .

« أن الامم العظيمة تتحمل الصدمات الكبرى ، وأمتنا العربية في ماضيها البعيد والقريب اعتادت مواجهة أشد المحن ، وقابلت أشد الازمات حتى أصبح تاريخنا القومي الطويل وكأنه حقل

(١) من خطاب الرئيس في الاحتفال بعيد الوحدة في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٢ .

تجريبى للنظرية القائلة بالتحدى التاريخى وضد التحدى التاريخى •

والحركة الانفصالية المؤقتة فى دمشق سجلها التاريخ على انها عمل تحد تاريخى لمسار الامة العربية واتجاهاتها القسومية الطبيعية « والتاريخ يقف فى هذا اليوم فى انتظار ما عودته أمتنا من أعمال ضد هذا التحدى ، انه ينتظر تسجيل عمل قومى جديد يستند على الوعى الواسع والايمان العميق ، ويقوم على التخطيط الشامل لحياة الامة العربية المستند على المعرفة الاصيلية والتنظيم الصحيح ، وانه ينتظر انطلاقة عربية تنسجم مع امكانيات الامة وطاقاتها وتتجاوب مع أساليب العصر وحيوية العرب » (١)

ونتساءل مع الاستاذ عبد الله الريماوى المجاهد الاردنى :
« أترانا اذن نحتفل بذكرى تجربة قامت وفشلت واننا اذن فى معرض استخلاص العبر من فشلها »

« الجواب التاريخى الحاسم بمسئولية ، ووعى للحقائق ، مرها وحلوها : لا ، فميلاد الجمهورية العربية المتحدة لم يكن اطلاقا « تجربة » ليصح القول أنها فشلت أو نجحت ، وكل اتجاه لفهم ميلادها وتقويمه من هذا المنطق فهم وتقويم مفصران عن بلوغ مستوى الاحداث الضخمة والحقائق الكبرى . . والجمهورية العربية المتحدة بكل معانيها ومدلولاتها حقيقة حية ثورية ، عميقة ضخمة فى تاريخنا القومى ومصيرنا الانسانى ، لا يمكن إعادة النظر فيها أو النجاح فى تحديدها أو مسحها من الوجود العربى حتى لو كانت القبضة الاستعمارية الصهيونية الرجعية قائمة ترتجف اليوم فى دمشق ومن ورائها القوى السوداء فى الوطن العربى تحاول ذلك أو شيئاً منه •

وميلاد الجمهورية العربية المتحدة لا يمكن أن يفهم ويقوم ولا

(١) الاستاذ جابر العمر المجاهد العراقى - وزير المعارف
الاسبق •

أن تفهم وتقوم النكسة المؤقتة الطارئة التي أصابتها كما يفهم ويقيم أطفال يعبثون على رمال البحر بيوتا من الرمل يقيمونها ليعبثوا بها .
هذه الحقائق يعرفها الاستعمار والصهيونية والرجعية .
تعرفها زمرة الانفصال في دمشق ، ويعرفها الملك حسين ووصفي التل في عمان ، ويعرفها سعود في الرياض ، والتي كان يعرفها الزعيم (الأوحـد) في العراق ، وتعرفها لندن وباريس وواشنطن وتل أبيب .

والى جانب هذه الحقائق ، تعرف تلك القوى وتلك العواصم أن الجمهورية العربية المتحدة ما زالت رافعة أعلامها مرددة نشيدها قاعدة للنضال العربي وللحق العربي من أجل الوحدة والتحرر والاشتراكية ، ومركزا للقيادة الصامدة . . التي تلتف حولها كقاعدة .

والى جانب هذا يعرفون أن جماهير الأمة العربية وفي طليعتها جماهير شعبنا في الاقليم الشمالي وطلائعه الامينة عازمة على سحق الانفصال في دمشق وعلى استكمال تحرير أجزاء الوطن وتوحيدها مع الجمهورية العربية المتحدة .

ان النكسة الطارئة زادت معالم الطريق الثوري وضوحا ، وزادت القوى الثورية وعيا وشعورا بالمسؤولية ، وقد كان الهدف ولا يزال ، الهدف الاستراتيجي هو الذي حدد قيام الجمهورية العربية المتحدة .

« نضال جماهيري ثوري موحد في حركة ثورية عربية واحدة من أجل الدولة العربية الواحدة ، التي تتحرر بها أجزاء الوطن . . من الاستعمار والعملاء ، وتسترد بها أجزاء الوطن السليب ، ويتحقق فيها إقامة المجتمع الاشتراكي العربي الذي يتحرر فيه المواطن من الاستغلال ، فانطلقت فيه اامة حرة عزيزة والمواطن فيها حرا عزيزا نحو الاسهام في الحضارة الانسانية ، الاسهام الذي ينتظره التاريخ من أمتنا العربية » .

وبين القوى العربية التحرريةالوحدوية الاشتراكية من جهة، وبين القوى المعادية من جهة أخرى معركة عميقة مريرة تقول فيها

هذه القوى العربية ، من القاهرة ، قلب الدفوع العربي الثورى ،
فى اليوم الخالد : ان التاريخ بيننا والتاريخ تصنعه القوة الثورية
الصاعدة » .

وبالنسبة لتجربة الوحدة بين مصر وسورية نجسد ان خبر
ما يمكن أن نورده فى شأنها ، هو ما قاله السيد الرئيس فى بيانه
التاريخى الى الامة العربية يوم ٥ أكتوبر ١٩٦١ :

« وانى لأثق فى نفسى ثقتى بالله أن هذه التجربة لن تكون
الآخرة ، وانما كانت تجربة عملية رائدة أفدنا منها الكثير فى
تقديري ، وسيكون ما أفدناه ذخيرة للمستقبل العربى وللوحدة
العربية التى أشعر أن ايمانى بها يزيد قوة وصلابة » .

ان التاريخ طويل أمام الامة العربية والكفاح مستمر يزداد
عمقا بالتجربة ، ان أملى هو حرية الوطن العربى وحرية المواطن
العربى ، وانى لأثق فى حتمية الوحدة بين شمسعوب الامة العربية
ثقتى بالحياة ، وثقتى بطلوع الفجر بعد الليل مهما طال » .

أما موقف الجمهورية العربية المتحدة من المؤامرات الواسعة
النطاق ضد الوطن العربى فانه يتلخص فيما أشار اليه الرئيس
جمال عبد الناصر فى بيانه التاريخى حين قال :

« اننا سنقاتل الاستعمار فى قصور الاستعمار ، وسنقاتل
الرجعية فى أحضان الاستعمار ، ومعنى هذا أن الجمهورية العربية
المتحدة ليس أمامها من سبيل لتأمين العمل الثورى وعلى ضوء
التجارب الحية التى عاشها لشعبها سوى أن تضرب أعداء ثورتها
فى جبهة عريضة تتمثل فى الرجعية والانتهازية والاستعمار
والصهيونية (١) »

وغدا تنتشر أعلام الوحدة الشاملة الخالصة للوطن العربى ،
أعلام الحرية والوحدة ، والعدالة الاجتماعية .

(١) رسالة المجتمع الاشتراكى : « مجتمعنا الاشتراكى
العربى فى مواجهة تأمر الرجعية والصهيونية والاستعمار » .

غدا يلتقى الشعبان العربيان فى مصر وسورية ، تحت علم
الوحدة الكبرى ، ليخرجا للعالم كله نموذجا للمجتمع العربى
الثورى المجيد .

غدا سنمد أيدينا مهنئين قائدنا المبدع جمال عبد الناصر ،
بعودة سورية الحبيبة الى الركب الثورى العربى فى طريق الوحدة
الشاملة المسارعة فى بناء المجتمع الاشتراكى . .

وهكذا « سستبقى هذه الجمهورية العربية المتحدة رافعة
أعلامها بهرودة نشيدها مندفعة بكل قواها الى بناء نفسها ، لتكون
سندا لكل كفاح عربى ولكل حق عربى ، ولكل أهل عربى » . (١)

تم الكتاب

(١) الرئيس جمال عبد الناصر .

المراجع

- ١ - أحمد بهاء الدين : قوميتنا فى امتحان جديد
- ٢ - أحمد توفيق المدنى : تاريخ الجزائر
- ٣ - أحمد عرابى : مذكرات عرابى
- ٤ - اسرائيل ولفنستون : تفريع اللغات السامية
- ٥ - أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى ،
و «الجمهورية العربية المتحدة»
- ٦ - الرئيس جمال عبدالناصر : فلسفة الثورة
: الميثاق الوطنى
: مجموعة خطب الرئيس
- ٧ - جورجى زيدان : تاريخ العرب قبل الاسلام
- ٨ - جستاف لوبون : الحضارة المصرية
- ٩ - جون ولسون : الحضارة المصرية
- ١٠ - حسن حسنى عبد الوهاب : خلاصة تاريخ تونس
- ١١ - الدكتور حسين فوزى النجار : السياسة الاستراتيجية فى
الشرق الاوسط
- ١٢ - ساطع الحصرى : محاضرات فى نشوء الفكرة
القومية
العروبة بين دعائها ومعارضيتها
حولية الثقافة
- ١٣ - سنى اللقانى : الاقليم السورى واقتصادياته
- ١٤ - عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل
تاريخ الحركة القومية فى سبع
سنوات

- ١٥ - عبد الرحمن زكى : تاريخ الشرق الاوسط
- ١٦ - عبد المنعم أبو بكر وآخر : ثوراتنا ضد الغزاة .
- ١٧ - غالب عبد الرازق : أضواء على العالم العربى
- ١٨ - كمال متولى : التيارات السياسية فى العالم العربى
- ١٩ - محمد صفوت : اسرائيل العدو المشترك
- ٢٠ - الدكتور محمد عزة دروزة : الوحدة العربية
: حول الحركة العربية
: مشاكل العالم العربى
- ٢١ - الدكتور محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية
- ٢٢ - الدكتور مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة
- ٢٣ - مجموعة من أساتذة الجامعة : دراسات فى المجتمع العربى
- ٢٤ - الدكتور وليد قمحاوى : « النكبة والبناء فى الوطن العربى »

الفهرست

الصفحة

٣	المقدمة وخطة البحث
٥	الباب الأول : الوحدة العربية
٦	الفصل الأول : مفهوم الوحدة العربية ومقوماتها
٢٣	الفصل الثاني : العوامل التي تقف في طريق تحقيق الوحدة العربية
٤٢	الفصل الثالث : مشروعات الوحدة وتجاربها السابقة ، على عام ١٩٥٨
٥٧	الباب الثاني : وحدة مصر وسورية (الجمهورية العربية المتحدة)
٥٩	الفصل الأول : العوامل التي دفعت لوحدة مصر وسوريا ودعائهما
٧١	الفصل الثاني : أثر الوحدة بالنسبة لكل من مصر وسوريا
١٠٣	الفصل الثالث : أثر الوحدة بالنسبة للعالم العربي
١٠٨	الفصل الختامي : تقويم الوحدة
١٢٥	المراجع :



مطابغ الدار القومية

١٥٧ شارع عبید - روض الفرج

تلفون } ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٥٨٠١ - ٤٠٨١٤

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عتيق - روض الفرج

٤١٠١٢ / ٤٠٧٥٣ } للبريد
٤٠٨١٤ / ٤٠٥٨٨ }



0617243

التمن ٧ قرو

العدد ٢١٩